\

تم التحميل من اسهل عن بعد

المملكة العربية السعودية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

عمادة التعليم عن بعد

منتديات التعليم عن بعد

ملخص الاقتصاد الكلي

قام بتلخيصه ...

خيال

المستوى الثالث

١٤٣٠/١٤٣١هـ

المحاضرة الأولى

مقدمة: يهتم الاقتصاد الكلي بالقضايا الكليه (التضخم ، البطالة).

التضخم: هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار.

في الاقتصاد الجزئي نتكلم عن السعر والمقصود به سعر السلعة الواحدة .أما في الاقتصاد الكلي عندما نتكلم عن السعر أو المستوى العام للأسعار فنتكلم عن مستوى متوسط أسعار جميع السلع والخدمات. فإذا حصل ارتفاع في سعر سلعة معينة فقد لايحدث هذا تضخم لأن هناك الاف السلع .

البطالة: تؤدي إلى انخفاض في معدل النمو الاقتصادي، لأن الايدي العاملة من عناصر الإنتاج ووجود البطالة يؤدي انخفاض في معدل النموالاقتصادي لأن بعض من عناصر الإنتاج غير مستخدم.

أن يكون عندنا بطالة في العمل يعني أن هناك من يبحث عن العمل فلا يجده وهذا يسجل من ضمن البطالة ولما نتكلم عن نسبة البطالة نهتم في عدد العاطلين عن العمل الذين يبحثون عن العمل يعني لم يتقاعسو مازالوا ضمن القوى العاملة هذه النسبه في الغالب تكون في الفئه العمرية مابين ١٦ إلى ٦٠ سنه تقريبا قد يختلف من دولة إلى أخرى . نأخذ هذا العدد ثم نقسمه على القوة العاملة وليس كل عدد السكان قوة عاملة فلما نتكلم عن القوة العاملة نستبعد العجزه وكبار السن والاطفال والصغار الذين لا يستطيعون العمل والاشخاص الذين لا يبحثون عن عمل هؤلاء لا ندخلهم مع القوة العاملة يعني ليسوا من ضمن البطالة أيضا لانهم اختارو لانفسهم أن يكونو عاطلين وباطلين عن العمل.

النمو الاقتصادي: أي العوامل التي تؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي.

وكل دوله تبحث في الحقيقه في الازدياد في نمو المعدل الاقتصادي قد يكون من أسباب هذا النمو:

١) توظيف جميع عناصر الإنتاج أي عدم وجود بطالة .
٢) التوظيف الامثل حتى كل عنصر إنتاجي يعطي افضل إنتاجيه بالنسبه له .
٣) التراكم الرأسمالي فيكون لدينا تراكم رأس مالي كل ما يكون لدينا في الحقيقه هناك مقدرة على تحقيق معدلات نمو اقتصادية.
٤) التعليم والتدريب فعندما يكون لديك عمالة ماهرة ومدربة لاشك أن هذا سوف يزيد من إنتاجيتهم وبالتالي سيزيد من معدلات النمو الاقتصادي .

الميزان التجاري وعندما نتكلم عن الميزانيه الحكومية نقصد فيه ايرادات الحكومة ناقص انفاق الحكومة:

الميزان التجاري هو مايسمى بالصادرات وهو مايصدر من السلع إلى الخارج ونأخذ قيمة هذه الصادرات ثم نطرح منها مانستورده من الخارج.

قد يكون هناك فائض في الميزان التجاري إذا كانت الصادرات أكبر من قيمة الواردات.

وفي حالة التوازن إذا تساوت الصادرات والواردات.

وفي حالة العجز إذا كانت قيمة الصادرات اقل من قيمة الواردات.

علم الاقتصاد: هو العلم الذي يدرس كيفية الاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية المحدودة (النادرة) نسبيا لإنتاج السلع والخدمات من أجل اشباع حاجات الافراد والمجتمع الانهائية.

فعندنا حاجات لاتنتهي وعندنا موارد نريد استخدامها استخداما امثل حتى نستطيع أن نلبي معظم الحاجات وبطبع من الصعب أو ربما من المستحيل أن نلبي حاجات الانسان أو المجتمع ككل ولكننا نستطيع أن نستخدم هذه الموارد الإنتاجيه بأعلى كفائه لأجل الاستفاده منها ونقدر أن نوظفها في تلبيت حاجات أو اشباع حاجات الافراد أو المجتمع. فندرة الموارد الاقتصادية من جهة وافتراض اللامحدودية للحاجات البشرية والمجتمعية تحتم ضرورة... تحتم الاختيار والتضحية (تكلفة الفرصة البديله).وهذه الفكره يوضحها عرض منحى إمكانيات الانتاج.

ومن هذا التعريف/ فإن ندرة الموارد الاقتصادية من جهة وافتراض اللامحدودية للحاجات البشرية والمجتمعية تحتم ضرورة (الاختيار والتضحية)، يعني مواردنا نسبية ليست كثيرة وحاجاتنا كثيرة غير منتهية وبالتالي لابد من عملية الاختيار والتضحية وهذا نسميه (تكلفة الفرصة البديلة).

منحى إمكانات الانتاج : منحنى امكانات الإنتاج يربط بين النقاط المختلفه من**X** و **Y**والتي يستطيع المجتمع أن ينتجها بشرطين.

١. إذا وظف جميع عناصر الإنتاج. ٢. إذا استخدمها بأعلى كفائه ممكنة.

فجميع النقاط على المنحى تمثل أقصى مايمكن انتاجه من السلع في ظل استخدام جميع عناصر الانتاج بأعلى كفاءة ممكنة.

س/ هل يمكن إنتاج أعلى من منحنى امكانات الإنتاج؟

ج/ عندما نرسم منحنى امكانات الإنتاج نرسمه في ظل موارد إنتاجيه محددة إذا جميع عناصر الإنتاج موظفة على منحنى امكانيات الإنتاج واستخدامه بأعلى كفائة ممكنة وعند مستوى معين من التقنية.

إذاً لايمكن الإنتاج فوق منحنى امكانات الإنتاج. إلا إذا عناصر الإنتاج زادت أي زاد عندنا العمل وزاد عندنا رأس المال أو أن مستوى التقنيه حصل فيه تحسن وبالتالي صار العمال إنتاجيته أكثر من ذي قبل. هنا ممكن أن المنحنى ينتقل إلى الاعلى.

إذا كان الإنتاج داخل منحنى امكانات الإنتاج هذا يعني أحد احتمالين.

١. أما أن تكون عناصر الإنتاج لم يستخدمها كاملة أي هناك بطالة.
٢. أن يكون استخدمنا عناصر الإنتاج لكن لم نستخدمها بأعلى كفاءة ممكنة.

أو ربما الاثنين معا وهنا نكون وظفنا معظم عناصر الإنتاج وبقي القليل وأيضاً لم نستخدم عناصر الإنتاج بالاستخدام الامثل .

الطلب والعرض في الاقتصاد الجزئي:

الطلب: هوالكميات التي يرغب ويستطيع المستهلك شرائها عند الأسعار المختلفه. فلابد من توفر شرط الرغبه وكذلك شرط الاستطاعة.

من العوامل التي تؤثر في الطلب **دخل المستهلك وعدد السكان والتوقعات.**

فعندما يزيد دخلك يزيد طلبك على السلع العادية وعندما يقل دخلك يقل طلبك على السلع العادية.

السلع العادية هي التي ترتبط بعلاقة طردية مع الدخل والسلع الدنيا ترتبط بعلاقة عكسية مع الدخل.

من محددات الطلب الأخرى **هو سعر السلعة البديلة وسعر السلعة المكملة.**فإذا ارتفع سعر السلعة البديلة **y** المستهلك سيقوم بشراء السلعة **X** يعني يزيد من استهلاك السلعة **X** ويقلل من السلعة **y**

أما السلع المكملة فمن الطبيعي السلعتين هنا **x** و **y** انهما مكملات لبعض مثل (الفرشاة **x**) و(معجون الاسنان **y**) وبالتالي إذا ارتفع سعر السلعة **y** سوف يقل الطلب على السلعة **x** وإذا انخفض سعر السلعة **y** سوف يزيد الطلب على السلعة**y** و **x**معا.

إذا زاد عدد السكان أي عدد المستهلكين سوف يزيد الطلب على هذه السلعة.

- **في الاقتصاد الجزئي:** نقصد بالطلب جميع المستهلكين لكن على سلعة واحدة.
- **في الاقتصاد الكلي:** عندما نتكلم عن الطلب الكلي نتكلم عن طلب جميع الافراد على جميع السلع.

العرض: هو الكميات التي يرغب ويستطيع المنتجون عرضها عند الأسعار المختلفة.

أهم محددات العرض: سعر السلعة نفسها وأسعار عناصر الإنتاج لأن المنتج في الحقيقة ينظر إلى تكاليف صناعة السلعة والتكاليف تتمثل في أسعار عناصر الإنتاج وأسعار السلع المكملة والبديلة في الإنتاج. **ومن العوامل المؤثرة في العرض التوقعات.**

- **القانون العام للطلب:** هناك علاقة عكسية بين الكمية المطلوبة وسعرها يعني إذا ارتفع السعر انخفضت الكمية المطلوبة وإذا انخفض السعر زادت الكمية المطلوبة.
- **القانون العام للعرض:** هناك علاقة طردية بين الكمية المعروضة وسعرها يعني إذا ارتفع السعر زادت الكمية المعروضة وإذا انخفض السعر قلة الكمية المعروضة.

التوازن في الاقتصاد الجزئي: يعني تقاطع منحنى العرض مع منحنى الطلب وهذه النقطة نسميها توازن.

لماذا نسميها توازن؟ لأنها النقطة الوحيدة التي يلتقي عندها رغبات المستهلكين الذي يمثلهم منحنى الطلب ورغبات المنتجين الذي يمثلهم منحنى العرض.

اختلال التوازن: متى يكون هناك اختلال؟ يختل التوازن في الواقع عندما يتغير أحد العوامل المؤثرة في الطلب أو العوامل المؤثرة في العرض.

عندما نرسم منحنى العرض ومنحنى الطلب يكون هناك السعر على المحور الرأسي والكمية على المحور الافقي وبالتالي العوامل الأخرى ماعدا السعر لأنه موجود على المحور الرأسي فنجد فيما يخص الطلب.

إذا ارتفع الدخل وتكون السلعة عادية سينتقل منحنى الطلب إلى أعلى ومعه سوف يزيد السعر والكمية التوازنية سوف تزيد، إذا هنا اختل التوازن وانتقل إلى توازن جديد ونفس الشيء في أحد عوامل العرض لو زادة مثلا عناصر الإنتاج نجد أن منحنى العرض سينتقل إلى اليسار والكمية التوازنيه في هذه الحالة سوف تقل والسعر سوف يرتفع وهنا يختل التوازن وننتقل إلى توازن جديد وفي بعض الاحيان نقول أن هناك توازن متسقر وهناك توازن غير مستقر.

متى يكون التوازن مستقر؟! إذا رسمنا منحنى العرض ومنحنى الطلب بالاشكالية التي اعتدنا عليها هنا يعتبر التوازن مستقر يعني أي خروج من نقطة التوازن هناك عوامل ذاتيه سوف تعيد السعر والكمية إلى توازن مرة أخرى.

مثلا لو أصبح السعر أكبر من السعر التوازني يعني سعر التوازني ١٠ لكن ارتفع السعر إلى ١٢ سيكون عندنا الكمية المعروضة أكبر من الكمية المطلوبة بمعنى أن المنتجين عندهم كمية فائضة وبالتالي هم يرغبون في بيعها وليس أمامهم إلا تخفيض السعر حتى يرغموا المستهلكين على شرائها. لأن إذا كان السعر ١٢ المستهلكين يطلبون ٨ وحدات فقط والمنتجين يعرضون ١٢ وحدة فيكون هناك فائض ٤ وحدات لايستطيعون بيعها وبتالي يقومون بتخفيض السعر لأجل بيع الوحدات المتبقيه فإذا اخفضوا السعر سيستقر السعر عند السعر التوازني الي هو ١٠.

التوازن الغير مستقر: عندما تكون القوى لا تعيد السعر والكمية إلى وضعهم التوازني وإنما تبعدهم أكثر وأكثر وهذا في حالات عندما يكون منحنى العرض شكله يختلف عن الشكل الطبيعي يكون سالب.

المحاضرة الثانية

الطلب الكلي والعرض الكلي

الطلب الكلي: هو إجمالي الإنفاق المخطط لكافة المشترين في اقتصاد معين. بمعنى إجمالي إنفاق القطاعات الاقتصادية المختلفة.

مكونات الطلب الكلي:

١. الإنفاق الاستهلاكي أو الاستهلاك الكلي.
٢. الإنفاق الاستثماري.
٣. الإنفاق الحكومي(قطاع يكون له مشتريات يكون له إنفاق).
٤. صافي الصادرات (نقصد به الصادرات ناقص الواردات).

العرض الكلي: مرتبط بالإنتاج وهو مجموع السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع–الاقتصاد– خلال فتره زمنيه معينة.

يتحقق التوازن: في الاقتصاد بتساوي الطلب الكلي مع العرض الكلي.

التدفق Flow ، الرصيد Stock:

التدفق (التيار)هو التغير خلال فتره زمنيه معينة. أما الرصيد فهو كمية ثابته في لحظه معينة.

وعلى ذلك فإن الدخل، الناتج، الإنفاق والاستهلاك وغير ذلك كلها متغيرات تنتمي إلى فئة التدفقات أو التيارات.

أما الثروة ورأس المال والتوظيف عباره عن أرصده يمكن تحديدها في لحظه معينة.

الدخل والثروة:

الدخل *Income* (هو تدفق نقدي يخلق قوة شرائيه لدى الفرد) و **الثروة *Wealth*** رصيد الفرد في لحظه معينة.

- ✓ في *الاقتصاد الجزئي* نقصد بالدخل هو دخل المستهلك
- ✓ أما في *الاقتصاد الكلي* فنعني الدخل الكلي إجمالي الدخل المتحصل في جميع عناصر الإنتاج وله طرق متعدده للقياس .

ينقسم التحليل الاقتصادي إلى فرعين رئسيين هما:

١– التحليل الاقتصادي الجزئي.
٢– التحليل الاقتصادي الكلي.

الاقتصاد الجزئي يتعامل مع الوحدات الفرديه في الاقتصاد وهي عادة الفرد والأسره والمنشأه حيث يركز على سلوك المستهلك.

الاقتصاد الكلي يتناول دراسه المواضيع الاقتصادية ذات الحجم الكبير فيتعامل مع الاقتصاد القومي ويهتم بالناتج الكلي للاقتصاد والمستوى العام للأسعار.

الفرق الجوهري بينهما:

- ✓ أن الاقتصاد الكلي يعالج قضايا كلية فعندما أتكلم عن السعر في الاقتصاد الكلي فهو يتكلم عن المستوى العام للأسعار وهو متوسط أسعار جميع السلع والخدمات يكون له متوسط سعر ينتج عن ذلك ما نسميه بالتضخم الذي هو الارتفاع المستمر في الأسعار، قضايا أخرى أيضا مهمه

كقضايا النمو الاقتصادي قضايا البطالة كذلك الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي هذه المصطلحات من اهتمامات الاقتصاد الكلي.

- ✓ أما الاقتصاد الجزئي يهتم بالفرد كفرد سواء كان مستهلك أو منتج ويهتم بالمنشأة ويسمى في بعض الأحيان الاقتصاد الجزئي بالاقتصاد الوحده لأنه يأخذ قطاع واحد لوحده (منتج سلعة معينة، مستهلك سلعة معينة،سعر سلعة معينة..وهكذا).

مفهوم الاقتصاد الكلي:

الاقتصاد الكلي هو أحد فروع الاقتصاد الرئيسه الذي يتعامل مع اقتصاد الدوله ككل فهو يركز على القضايا الكليه كالتضخم والبطالة والنمو والتجاره الخارجيه والإنتاج المحلي والإجمالي.

تبرز أهمية الاقتصاد الكلي من خلال تركيزه على قضيتين أساسيتين:

أولاً: فهم النمو الاقتصادي في الأجل الطويل والعوامل خلف الارتفاع في مستوى المعيشه في الاقتصاديات الحديثه.

على سبيل المثال نجد الدول الغنية أو الدول المتقدمة دخل الفرد فيها كبير بينما الدول النامية متوسط دخل الفرد فيها قليل هذا يعتبر من اهتمامات الاقتصاد الكلي ونحن هنا نتكلم عن متوسط دخل الفرد فعندما تريد قياس متوسط دخل الفرد تأخذ الدخل الإجمالي ثم تقسمه على عدد السكان.

ثانيا فهم التقلبات الاقتصادية من انخفاض وارتفاع في الأنشطه الاقتصادية عبر الزمن.

كما يعرف الدوره الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد، ماهي العوامل التي تسبب مثل حصول الدوره الاقتصادية؟ نجد في فتره من الفترات الدخل مرتفع ارتفاع كبير أي معدل نمو مرتفع ثم بعد ذلك يكون فيه انخفاض وربما يكون انخفاض شديد ثم يعود مرة أخرى ويرتفع هذه تقلبات في الدخل وهي تقلبات غير محبذة إنما في الحقيقة الاقتصاد الكلي يسعى إلى تحقيق معدل نمو مستقر ليس يكون هناك تذبذبات أو تقلبات كبيرة فالسياسات التي تستخدم سواء السياسات الاقتصادية سواء المالية أو النقدية كثيرا ما تحاول أن تعالج عملية عدم الاستقرار في النمو الاقتصادي يعني التقلبات بين انتعاش اقتصادي ثم ركود وربما يستمر الركود فتره طويله ويكون انكماش ويتحول إذا استمر إلى كساد اقتصادي.

الانتعاش الاقتصادي: الانتعاش يعني بداية تحسن الاقتصاد بشكل عام. يعني بداية نمو الإنتاج المحلي وبذلك توظيف المزيد من العمالة وبالتالي البطالة سوف تقل.والانتعاش يأخذ له وقت حتى يصل إلى الرواج الاقتصادي. بالذات إذا كان الركود أو الانكماش الذي سبق الانتعاش قوي جدا.

الرواج الاقتصادي: تكون الدولة وظفت جميع عناصر الإنتاج أي تكون نسبة البطالة منخفضة جدا ويكون مستوى النمو في الدخل القومي كبير.

الركود اقتصادي: وفي بعض الأحيان انكماش أي انخفاض في مستوى الأنشطة الاقتصادية ثم إذا وصل إلى القاع يسمى قاع الركود الاقتصادي وعندما نصل إلى القاع يكون هناك معدل نمو منخفض جدا يكون هناك انكماش.

عندما نصل إلى القاع يبدأ الاقتصاد في الدخول في دورة جديدة، وهناك ما يسمى: بالكساد الاقتصادي

ويفرق الاقتصاديون بين الكساد الاقتصادي والركود الاقتصادي:

أن الركود فترته قصيرة، والانخفاض فيه معدله قليل أما الكساد ويكاد يجمع الاقتصاديون في القرن الماضي أنه كان فقط في فترة الثلاثينيات وهو ما يسمونه بالكساد العظيم، انخفض الناتج أو الدخل انخفاض كبير ومستوى البطالة كبير بالإضافة إلى أن المدة طالت.

الدوال والمعادلات:

- ✓ الدوال تشمل معادلات وتشمل غيرها أي أن الدوال أعم.المعادلة فيها تخصيص وتعطي معلومات دقيقة.

مثال:

$$u = f(x, y)$$

كثيرا من الأحيان نرمز (u)للمنفعة ويسمى متغير تابع.

X وy متغير تابع. f يعني دالة.

أي أن دالة المنفعة تعتمد على مايستهلك من الدالة xومايستهلك من الدلة y.

هذه تسمى دالة اعطتنا فقط معلومة اعتماد المنفعة على الكمية المستهلكة من x وy لكن ما طبيعة العلاقة هل بالفعل زيادة استهلاك x يؤدي إلى زيادة المنفعة أو زيادة استهلاك x سيقلل من المنفعة هذه الدالة لم تعطينا هذه الفائدة أو هذه المعلومة بينما المعادلة تعطي المعلومات الأدق.

إذا فالدالة فقط تبين لك العوامل المؤثرة في المتغير التابع الذي هو المنفعة، المتغير التابع يعتمد على التغيرات التي تحدث في المتغيرات المستقلة.

$$Q = f(P, I, T, N)$$

Q هي الكمية ولكن المقصود هنا الكمية المطلوبة. I يعني الدخل.

F يعني دالة. T يعني الذوق.

P يعني السعر. N يعني عدد المستهلكين أو الأفراد.

هذه أسميها دالة تعطينا فقط معلومة الدالة تعتمد على السعر وتعتمد على الدخل وعلى الذوق وعلى عدد المستهلكين.

$$C = f(Y, W, r)$$

C يعني الاستهلاك. W الثروة.

Y الدخل. r سعر الفائدة.

الاستهلاك يعتمد على الدخل والثروة وسعر الفائدة، إذا هذه العوامل المؤثرة في الاستهلاك الكلي.

المحاضرة الثالثة

الفرق بين المعادلة والدالة:

- كل معادلة ممكن نطلق عليها دالة لكن ليس كل دالة نطلق عليها معادلة.
- المعادلة تعطي معلومات دقيقة بينما الدالة بشكلها العام تعطي معلومات عامة.

دالة $U = f(x, y)$

دالة $Q = f(p, I, T, N)$

دالة $C = f(Y, W, r)$

لأنC مقصود فيها الاستهلاك الكلي يعتمد الفونكشن دالة معتمدة على الدخل الكلي وعلىW اللي هو الثروة وعلى سعر الفائدة هذا مجرد ملخص للعوامل المؤثرة على الاستهلاك لكن ما طبيعة تأثيرها وما مقدار التأثير هذه الدالة بشكلها العام لا تعطي هذه المعلومات بينما المعادلة تعطي)

(هذه دالة وفي نفس الوقت معادلة): $U = xy$

عندما تكون U المنفعة تعتمد على x وعلى Y أولاً تعطينا معلومة طبيعة العلاقة طردية زادت x تزيد المنفعة زادت Y تزيد المنفعة، مقدار التأثير لو زادت x بمقدار وحدة واحدة كم مقدار الزيادة بالمنفعة نجده يساوي Y ومقدار التأثير واضح من المعادلة إذاً كما نسمي مقدار التغير في U اللي هو المنفعة نتيجة لتغير x يساوي Y)

(هذه دالة وفي نفس الوقت معادلة) $Q = 0.5\ I - P + N$

Q تساوي نصف مضروب في أي اللي هو الدخل ناقص p المعامل له هنا اللي هو السعر اللي هو ناقص واحد لأن إذا كان المعامل واحد ما نكتب شيء زائد n وهنا المعامل واحد، طبيعة العلاقة بين الدخل والكمية المطلوبة طردية بحكم الإشارة اللي تسبق الدخل موجبه بينما العلاقة بين السعر والكمية علاقة عكسية وكذلك مقدار التأثير يمكن استنتاجه من المعادلة)

$$C = a + by + fw - dr$$

(c الاستهلاك الكلي تساوي a اللي هو مقدار ثابت زائد b المعامل يعين اللي يقيس درجة التغير في الاستهلاك نتيجة لتغير الدخل لو تغير الدخل بمقدار ريال كم مقدار التغير في الاستهلاك مقداره b وقد نضع له رقم مثلاً c تساوي بدل a ألف زائدb وهو يعتبر كسر يعني أكبر من الصفر وأقل من الواحد مثلاً لو قلنا b تساوي ثلاث أرباع يعني خمس وسبعين من مئه إذا ارتفع الدخل بمقدار ريال واحد الاستهلاك سيزيد بمقدار خمس وسبعين هللة يعني خمس وسبعين من مئة ثم بعد ذلك w وتعني الثروة وf يقيس درجة استجابة الاستهلاك لأي تغير يحدث في الثروة والمعامل سيكون أكبر من الصفر واقل من الواحد والعامل المؤثر هو r سعر الفائدة ومعامله d).

١. المعادلة تقول إذا ارتفع سعر الفائدة ؛ الاستهلاك سوف ينخفض ما المبرر لهذا ؟

ارتفاع سعر الفائدة كيف يؤثر على الاستهلاك:

إذا ارتفع سعر الفائدة يعني أن تكلفة الاقتراض الآن مرتفعه وبالتالي الشخص في الواقع لن يقوم المستهلك بالاقتراض من أجل الاستهلاك خاصة استهلاك السلع المعمرة الذي يأتي شراؤه بالتقسيط. كذلك إذا ارتفع سعر الفائدة سيقوم المستهلك أيضا بعملية إحلال الاستهلاك المستقبل محل الاستهلاك الحالي بمعنى انه سوف يؤجل استهلاكه الآن سوف يدخر ليستفيد من ارتفاع سعر الفائدة لأجل أن يستهلك في المستقبل العلاقة عكسية بين الاستهلاك وبين سعر الفائدة).

الإنتاج المحلي الإجمالي : Measuring Gross Domestic product

أهم مقياس شائع للإنتاج الكلي للاقتصاد هو الإنتاج المحلي الإجمالي **GDP** وهو القيمة السوقية الكلية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد في أي سنه معطاة. (الإنتاج المحلي الإجمالي *يفرق* عن الإنتاج القومي الإجمالي بأنه داخل الاقتصاد).

القيمة السوقية الكلية تعود إلى كمية السلع مضروبا بأسعارها.

عندما نتكلم عن الإنتاج نتكلم عن القيمة السوقية لأننا لاستطيع أن نجمع منتجات في القطاع الزراعي مع منتجات في القطاع الصناعي لابد أن يكون في وحدة للحساب وهي النقود وبالتالي نضرب القيمة السوقية الكلية وتعود إلى كمية السلع مضروبا بأسعارها مثلاً نأتي للمواد الغذائية كل مادة على حده نضربها بسعرها ثم نجمعها مع المادة الغذائية الأخرى ثم نأخذ السلع الصناعية نضرب السعر في الكمية ثم نجمع وهكذا في بقية القطاعات وهنا يكون عندنا الناتج المحلي الإجمالي)

واستخدام الأسعار يسمح لنا التعبير عن قيمة كل شي ء في وحدة قياس متعارف عليها.

- ما الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي **GDB** والناتج القومي الإجمالي **GNP**؟

الناتج المحلي الإجمالي **GDB**: يمثل القيمة النقدية لإجمالي ما أنتج في الاقتصاد وضمن حدود البلد المعنى من سلع وخدمات سواء من قبل المواطنين أم غيرهم خلال فتره زمنية معينة. هذا التعريف يستبعد ما يعود على المواطنين من عوائد مالية وتحويلات نقدية من الخارج نظيري مساعدات أو استثمارات لهم في الخارج، وكذلك دخل المواطنون الذين يقيمون في الخارج.

الناتج القومي الإجمالي **GNP**: يمثل القيمة النقدية لإجمالي ما أنتجه المواطنون فقط سواء كان الإنتاج ضمن حدود البلد المعني أو في الخارج، إضافة إلى العوائد المالية والتحويلات النقدية من الخارج نظير مساعدات أو استثمارات لهم في الخارج. وهو بذلك يستبعد قيمة إنتاج غير المواطنين حتى لو كانوا ضمن حدود البلد المعني.

الإنتاج المحلي هو قيمة جميع السلع والخدمات المنتجة داخل الوطن سواء أنتجت بعناصر إنتاجية وطنية أو غير ذلك.

- ✓ ما يحصل عليه المواطنون من الخارج سواء كان شخص استثمر أموال في الخارج وأتت العوائد أرباح وفوائد جاءت له هذه لا تحسب ضمن الناتج المحلي الإجمالي لأنها خارج الوطن أيضا عندما يحصل على مساعدات ومعونة من الخارج هذي لا تدخل في الناتج المحلي الإجمالي.

الناتج القومي يركز على إنتاجية عناصر الإنتاج الوطنية سواء أنتجوا داخل الدولة أو خارجها، مثال السعودية يعني إنتاج السعوديين سواء كان سعوديين مقيمين في السعودية أو مقيمين في دولة أخرى يعني لابد أن يجمع جميع عناصر الإنتاج السعوديين، وعند استخدام الناتج القومي نستبعد إنتاجية العمالة الغير سعودية).

حسابات الدخل القومي:

الإنتاج القومي الإجمالي من أكثر المقاييس شيوعاً واستخداماً لقياس الأداء الإقتصادي ومقدرة الإقتصاد على إنتاج مختلف السلع والخدمات. وعندما نحاول إعطاء قيمة نقدية للسلع والخدمات المنتجة من قبل اقتصاد معين خلال فترة معينة، فإن مجموع تلك القيم هو مايعبر عنه بالناتج القومي.

ويركز النموذج على اعتبار أن: كل ريال ينفق من قبل شخص يمثل في الوقت نفسه دخلاً لشخص آخر.

ولتوضيح ذلك نفترض ابتداء اننا نواجه اقتصاد بسيط مغلق (يعني ليس هناك صادرات ولا واردات) واقتصاد لادور للحكومة فيه ولا يتعامل مع العالم الخارجي مكون من قطاعين فقط:

١. قطاع العائلات **Households Sector**
٢. قطاع المنتجين **producers Sector**

هذا مع افتراض أن الدخل الذي يحصل عليه القطاع العائلي سوف ينفق على السلع والخدمات التي ينتجها القطاع الإنتاجي.

إذا قطاع الاستثمار ممثل بقطاع الإنتاج وقطاع العائلي ممثل بالاستهلاك..ويتلخص هذا النموذج في التدفقات التالية:

١- يقدم القطاع العائلي خدمات عناصر الإنتاج من عمل، ارض، رأس مال، تنظيم للقطاع الإنتاجي.

٢- يحصل القطاع العائلي في مقابل خدماته من القطاع الإنتاجي على عوائد ودخول عناصر خدمات الإنتاج والمتمثلة في الأجور، الريع، الفوائد والأرباح ومجموع هذه الدخول نطلق عليها الدخل القومي.

٣- يقدم القطاع الإنتاجي سلع نهائية وخدمات للقطاع العائلي.

٤- يقوم القطاع العائلي بشراء السلع النهائية والخدمات ويدفع قيمتها للقطاع الإنتاجي ويطلق على قيمة إنتاج السلع والخدمات المنتجة (الناتج القومي).

 # نموذج حلقة التدفق الدائري للدخل (في اقتصاد ذي قطاعين)

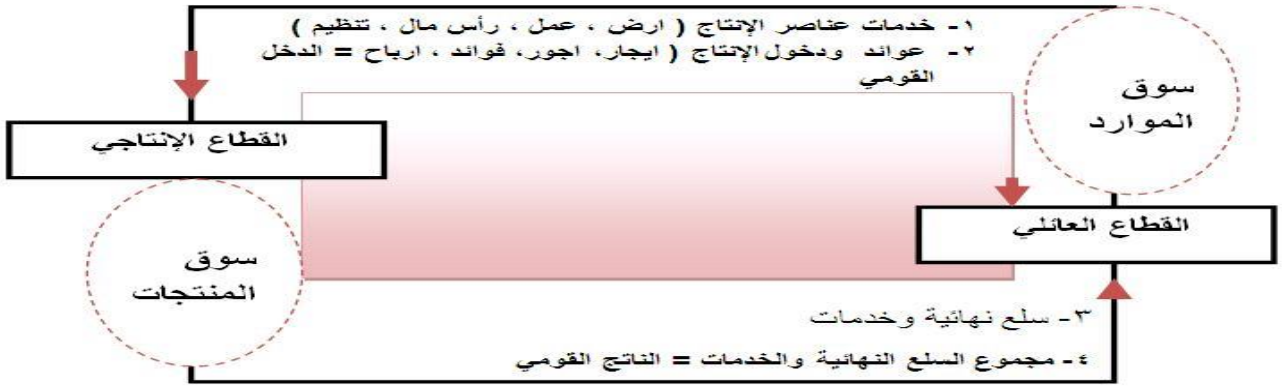

- ✓ القطاع العائلي يعرض الموارد للقطاع الإنتاجي.
- ✓ القطاع الإنتاجي يوظف هؤلاء ثم يقوم بإيجاد المنتجات ثم بعد ذلك يقوم بدفع دخول القطاع العائلي مرة أخرى ثم تدور العمليه مرة أخرى، يأخذ القطاع العائلي ماحصل عليه من دخول ثم يشتري السلع وهكذا.

في هذا النموذج نفترض أن ليس هناك ادخار جميع ما يحصل عليه القطاع العائلي ينفقه على جميع السلع والخدمات الإستهلاكية.

 # نموذج آخر مطور ليس فيه فقط القطاع الإنتاجي والعائلي لا بل يوجد فيه القطاع الحكومي والقطاع الخارجي الذي يتمثل في الصادرات والواردات

مايحدث هنا الدخل القومي اللي هو دخول عناصر الإنتاج ستولد الناتج القومي من السلع النهائة والخدمات ثم تنفق من جديد.

المحاضرة الرابعة

نفترض أن الاقتصاد يتكون من أربع قطاعات :

١. القطاع العائلي.
٢. القطاع الإنتاجي.
٣. القطاع الخارجي.
٤. القطاع الحكومي.

القطاع الحكومي يدخل هنا عن طريق ما ينفقه، وهو الإنفاق الحكومي ويدخل أيضا ما يحصل عليه من دخل عن طريق الضرائب.

الواقعية تقضي بكون القطاع العائلي لا ينفق دخله بأكمله على استهلاك ما ينتج من سلع وخدمات بل أن هناك جزء من الدخل يتسرب في صورة مدخرات توجه للأغراض الاستثمارية سواء استثمار في الآلات أو العدد أو المباني.

١- ينفق القطاع العائلي جزء من دخله على استهلاك السلع والخدمات المنتجة، هذا الجزء يذهب مباشرة إلى قطاع المنتجين.

٢- يدخر القطاع العائلي جزء من دخله ويوجهه إلى السوق المالي كالبنوك والتي من وظيفتها إمداد المستثمرين بالقروض التي يستخدمونها في شراء سلع استثمارية من القطاع الإنتاجي.

يجب هنا أن نفرق بين الاكتناز والادخار:

الاكتناز يعتبر ظاهره مرضية في الاقتصاد وأما الادخار فيعتبر ظاهره صحية.

لأنه عندما تدخر المال في الحقيقة توظف هذا المال لأجل يستفيد منه المستثمرين والقطاع الإنتاجي فبالتالي وظفت المال.

بينما عندما تكتنز المال في الواقع تحبسه عن التداول يعني عطلت مورداً من موارد الإنتاج وكأن عندنا بطالة في أحد عناصر الإنتاج.

ماذا يعمل القطاع العائلي؟ القطاع العائلي يوزع دخله عبر أربع قنوات:

١. استهلاك السلع والخدمات للإنتاج المحلي.
٢. الادخار.
٣. صافي الضرائب.
٤. الإنفاق على السلع والخدمات المستوردة من الخارج ويقصد بها الواردات.

إذا يقوم القطاع العائلي بدفع قيمة وارداته من السلع والخدمات الغير متوفرة محلياً للعالم الخارجي، ومقابل ذلك نجد المنتجين يحصلون على قيمة السلع والخدمات المنتجة محلياً والمصدرة لقطاع العالم الخارجي.

بعبارة أخرى أن المنتجين يقومون أيضا هم ببيع السلع في الداخل وهناك سلع أيضا يبيعونها في الخارج فاللي يبيعونها في الخارج الدخل سيصل إلى هؤلاء المنتجين.

الناتج القومي هو "القيمة السوقية لجميع السلع النهائية والخدمات التي أنتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة هي في الغالب سنة "

الدخل القومي هو "مجموع دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة هي في الغالب سنة "

يعرف الإنفاق الكلي بأنه عبارة عن " الطلب الكلي في المجتمع والمتمثل في إنفاق القطاعات الأربعة المكونة للاقتصاد " وهي:

١. القطاع العائلي (قطاع المستهلكين).
٢. قطاع رجال الأعمال (القطاع الإنتاجي).
٣. القطاع الحكومي.
٤. قطاع العالم الخارجي.

نموذج التدفق الدائري للدخل في اقتصاد ذي أربع قطاعات

هناك أربعة أسهم تخرج من القطاع العائلي:

١. الأول: إنفاق استهلاكي خاص ويذهب مباشرة إلى القطاع الإنتاجي لماذا لأن القطاع العائلي هو الذي يشتري السلع من القطاع الإنتاجي
٢. الثاني: الادخار يذهب للسوق المالي (بنوك، أسهم،....) وممكن كمثيل أيضا للشخص يدخر عن طريق شراءه للأسهم مثلاً فهذا القطاع العائلي إذا يذهب كادخار للسوق المالي سواء كان بنوك أو أسهم أو نحو ذلك رقم ثلاثة

٣. الثالث: جزء أيضا من الدخل الذي يملكه القطاع العائلي كصافي الضرائب وصافي الضرائب نعرف أنها تذهب لمن للحكومة ولهذا السهم يذهب إلى كما نلاحظ القطاع الحكومي

٤. الرابع: هو الواردات..... هذي الواردات هي في الحقيقة طلب القطاع العائلي السلع والخدمات من الخارج ولهذا تذهب إلى من إلى قطاع العالم الخارجي

القطاع الخارجي أيضا مرتبط بأربعة أسهم:

١. الأول: ما يأتيه من الإنفاق الاستهلاكي
٢. الثاني: ما يأتيه من العلاقة بالاستثمار
٣. الثالث: الإنفاق العام
٤. الرابع: الصادرات

*طرق قياس الناتج القومي

يمكن قياس الناتج القومي بثلاث طرق هي:

١. طريقة الناتج. ٢. طريقة الإنفاق. ٣. طريقة الدخل.

أولاً: طريقة الناتج:

تقوم هذه الطريقة على أساس قياس كل السلع النهائية والخدمات التي أنتجت خلال العام.

ولكي يتم تجميع كافة المنتجات من سلع وخدمات لابد من جمع القيم السوقية لتلك المنتجات، فإنه من غير ذي معنى أن يكون الجمع على أساس الكميات. لاحظ الفرق بين السلع الوسطية والسلع النهائية.

فمثلاً لو كان لدينا سلعة نهائية كالملابس القطنية الجاهزة، فإن المادة الأولية (الخام)هي القطن. فلو باع مزارع قطن بمبلغ ٢٠ ألف ريال لمصنع غزل ونسيج، قام بصنع قماش ليبيعه لمصنع الملابس الجاهزة بمبلغ ٣٠ ألف ريال ثم قام ذلك الأخير بصنع الملابس القطنية وباعها في السوق بما قيمته ٥٠ ألف ريال. * طريقة الناتج تحسب بطريقتين:

أ/ طريقة حساب قيمة الإنتاج النهائي للسلع والخدمات:

يعني السلع والخدمات النهائية نجمع قيمتها يعطينا الناتج ولهذا قلنا السلع النهائية لماذا قلنا السلع النهائية هذه نقطه مهمة حتى ما يكون فيه ازدواجية في الحساب عندما تأتيك بعض السلع يكون فيها سلع وسيطة يعني

مثلاً لو أخذنا الملابس التي تصنع من القطن نجد يبدأ في يد المزارع في زراعته للقطن يبيع هذا القطن للمصنع لنفرض اللي باعه بـ ٢٠ ريال المصنع قام بعملية نسج القطن وصناعته ثم باعه بـ ٥٠ ريالاً ثم بعد ذلك المنتج النهائي نقول مثلاً الخياط يقوم بخياطة الثوب مثلاً وقام ببيعه مثلا بـ ١٠٠ ريال أنا لما أجي احسب الناتج النهائي احسب ١٠٠ ريال فقط كناتج نهائي لا أقوم بحساب قيمة الثوب لدى الخياط ١٠٠ ريال ثم أقوم بحساب قيمة القطن ثم أقوم بحساب قيمة المصنع اللي قام بنسج القماش وجعله في صورته النهائية إذا حسبته بهذه الطريقة يكون عندي كأني حسبت مرتين حسبت الـ ١٠٠والـ ١٠٠ جزء منها داخل في قيمة القطن وجزء منها داخل في قيمة الغزل والقطن المصنع اللي قام بعملية صنع للقماش فيكون عندنا ١٠٠ + ٢٠ +٥٠ بالتالي يكون هناك في الحقيقة ازدواجية في الحساب إذا لابد عند حساب الدخل الكلي لابد من التركيز على حساب السلع النهائية طبعاً السلع النهائية لهذا نقول هي الأسلوب الناتج.

ب/ طريقة القيمة المضافة:

مثلاً الملابس عند المزارع مثلاً ٢٠ ريال اللي هي قيمة القطن المصنع اللي قام بصناعة القطن اللي يباع بـ ٥٠ يعني أضاف ٣٠ ريال لـ ٥٠ هو باعه بـ ٥٠ لكنه دفع ٢٠ للمزارع إذا حسبنا المرة الأولى ٢٠ نحسب في المرة الثانية ٣٠ ثم خياط مثلا لما خاط الثوب كم أخذ فائدة ١٠٠– ٥٠ هو أخذ ٥٠ الخياط لو جمعنا ما أضافه المزارع ٢٠ ثم ما أضافه المصنع ٣٠ هذي ٥٠ ثم ما أضافه الخياط هذي ٥٠ تعتبر بها إذا سواء نقوم بحسابه الناتج النهائي الثوب مباشرة ١٠٠ ندخله ضمن الناتج القومي أو ندخل إلى حساب القيمة المضافة فنحسب كم مقدار ما ساهم به هذا العنصر من قيمة إنتاجيه المزارع ساهم بـ ٢٠ المصنع ساهم بـ ٣٠ الخياط ساهم بـ ٥٠ هنا نجمع ٢٠ + ٣٠ + ٥٠ بهذه الطرق نتناول عملية ازدواج الحساب يعني عدم تكرار الحساب أكثر من مرة.

المحاضرة الخامسة

*إذاً: يتم حساب الناتج القومي الإجمالي بطريقة الناتج من خلال إتباع أحد الطريقتين التاليتين:

١. اسلوب القيمة المضافة: **Added Value Approach**

ويقوم اسلوب القيمه المضافه على تقدير قيم الإضافات الجزئية للمنتج النهائي وعدم حساب القيمة النهائية للمنتج وعندما نستخدم اسلوب القيمه المضافه نقدر قيمة الإضافات الجزئية فقط أي كم اضاف المزارع كم اضاف مصنع النسج والغزل.

٢. أما اسلوب الناتج النهائي: نعتبر فقط قيم المنتجات النهائيه مستبعدين قيم السلع الوسيطة طبعا لتلافي عمليه الازدواجيه في الحساب حتى لا تحسب مرتين وفي المثال السابق نأخذ قيمه الملابس الجاهزه فقط تم نعمل نفس الشي في المنتجات الأخرى وبهذا نستطيع تجنب القيد المزدوج.. **Double counting**.*

ماذا يحسب ضمن الناتج القومي الإجمالي؟ وماذا يستبعد عند حسابه؟

هذه نقطه مهمه لأنه التقييم من خلال الأسعار أو القيم "النقود" وهناك سلع لا تدخل السوق وللتعرف على السلع والخدمات التي يتعين حسابها ضمن الناتج القومي الإجمالي، وتلك التي نستبعدها،لابد وان نتطرق إلى ما يعرف بـ:

١. العمليات الغير سوقية وهي: "العمليات التي تتضمن سلع وخدمات لا ترد إلى الأسواق ولا تتم مبادلتها بالنقود".

فحساب السلع السوقية التي تحدد لها قيم في الأسواق وهو أمر لا يشكل أي صعوبة ولكن هناك أيضا سلع غير سوقيه فهي لا ترد إلى الأسواق ولا تحدد لها أثمان فيها وبذلك قد لا يتضمنها الناتج القومي باعتباره يقيس القيمة السوقية للإنتاج

٢. السلع التي استهلاكها بواسطة منتجيها ولا تصل إلى الأسواق، هي السلع تمثل جزء من الناتج القومي لابد من إضافتها وفق إجماع الاقتصاديين، إلى الناتج القومي الإجمالي لأنها حتى وإن لم تدخل السوق وتثمن بالأسعار السوقية جزء من الناتج القومي ولا بد من اعتبارها على أن تحسب قيمته على أساس أسعار مثيلات تلك السلع في السوق.يعني نثمنها حسب السعر السائد للسلع المماثلة لها. "مثال المزارع يستهلك جزء مما أنتجه من سلع"

٣. خدمات الإسكان إذا كان الشخص يسكن في مكان مملوك له هل يحسب من ضمن الناتج القومي الإجمالي أم لا لأنه لا يدفع أجار للمالك المباني الأخرى تدفع الاجار وتحسب الأجرة وتحسب ضمن الناتج الإجمالي أما هنا إذا كنت تسكن في المبنى وساكن وتقطن فيه وفي هذه الحالة يجب أن يحسب ضمن الناتج القومي الإجمالي ويثمن كما لو كان مستأجرا ونجد أن خدمات السكان أو المساكن التي يقطنها ملاكها هي أيضا خدمات يجب أن تحسب ضمن الناتج القومي الإجمالي،ويتم تقييمها كأنما يؤجرها أصحابها أي لو كانت أجره المنزل الذي تقطن فيه سنويا خمسين الف ريال إذا يحسب خمسين الف ريال ضمن الناتج القومي الإجمالي.

٤. الخدمات الحكومية المجانية كالدفاع المدني والأمن والشرطة والصحة والتعليم كلها خدمات مهمه تقدمها الدولة لا بد وأن تدخل في حساب الناتج القومي الإجمالي كيف تقيم؟ تقيم على أساس التكاليف كم كلفنا المرفق التعليمي نحسب تكاليفه، كم كلفنا المرفق الصحي أيضا نحسب تكاليفه، وهكذا.**

تستبعد حسابات الناتج القومي الاجمالي:

١. السلع والخدمات لا يمكن حصر قيمتها: فيستبعد الناتج القومي الإجمالي عدد من السلع والخدمات التي لا يمكن حصر قيمتها أي هناك بعض السلع والخدمات لها قيمه اقتصادية ومهمه جدا ولكنها لا تدخل ضمن الناتج القومي الإجمالي ليس لأنها غير مهمه لا ولكن لصعوبة حسابها ومن أهم ذلك ما تقوم به ربات البيت من العمل في المنزل و الخدمات المنزلية التي يقوم بها المرء دون تقدير قيمتها نفس الشي الشخص الذي يقوم بعمل داخل منزله لا يحسب داخل الناتج القومي أي لو كان صاحب المنزل قام بإصلاح كهربا أو بعض الأشياء البسيطة هنا في الحقيقة اضاف بعض الأشياء البسيطة لكن لا تضاف قيمتها.

٢. السلع المستعملة أو السلع التي سبق إنتاجها في السنة الماضية: مثلا لو أخذنا سلع معمرة مثل السيارة والثلاجة صحيح أنها تعطي منفعة مستمرة مع ذلك لا تدخل في الناتج القومي الإجمالي لأنها منتجة من السنة الماضية.

٣. الاقتصاد الخفي أو الاقتصاد الغير قانوني أو الاقتصاد الغير مرخص له هنا نجد الاقتصاد الخفي سواء كان يقوم على إنتاج سلع وخدمات وجائزة مباحة ولا غبار عليها لكنها غير مسجله أو غير مرخص لها وهناك بعض السلع والخدمات يقوم عليها الاقتصاد الخفي (اقتصاد سري) مثل السوق السوداء يقوم بإنتاج سلع وخدمات ممنوعة على المستوى الدولي مثل بيع المخدرات على سبيل المثال وهذه طبعا لا تدخل في الناتج القومي الإجمالي.

والاقتصاد الخفي في الآونة الأخيرة تزايد حجمه في بعض الاقتصاديات يتجاوز حجمه ٢٠% من الناتج القومي الإجمالي عندما نحسب القومي الإجمالي نجد جزء وأنشطه موجودة ولكن غير داخله ومحسوبة في الناتج القومي الإجمالي. وعندما نتكلم عن البطالة في سبيل

المثال بعض الأحيان نقول أن البطالة تساوي ١٢ % وفي الواقع نحن لا نحسب الاقتصاد الخفي ربما جزء العمال الذين حسبناهم في البطالة هم يعملون في الاقتصاد الخفي وبالتالي إذا قلنا البطالة ١٢%قد يكون واقع البطالة هو ٨% و٤% الباقية يعملون في الاقتصاد الخفي.

*ثانياً:طريقة الانفاق:

تقوم هذه الطرقيه بالقيام بجمع كافة انواع الانفاق اللازم للحصول على السلع والخدمات النهائيه أوتامة الصنع.

١. الانفاق الاستهلاكي يتضمن الانفاق على:

أ- السلع الاستهلاكيه المعمره ب- السلع الاستهلاكيه غير المعمره ت- الخدمات

وجميع هذه السلع والخدمات إما تكون منتجة محلياً أو مستورده من الخارج.

٢. الانقاق الاستثماري ويشمل:

أ- الانفاق النهائي في شراء المعدات والاجهزه والالات وانشاء المخازن والمصانع.

ب- الانفاق النهائي في انشاء المباني والوحدات السكنيه.

ج- التغير في المخزون .

٣. الانفاق الحكومي يشمل: إنفاق المؤسسات والوزارات الحكومية على السلع والخدمات.

٤. صافي الصادرات: وهو اجمالي قيمة الصادرات مطروحا منها قيمة الواردات.* إذا كان لدينا قيمة الصادرات أكبر يكون صافي الصادرات موجب، وإذا كانت قيمة الواردات أكبر يكون صافي الصادرات بالسالب.

المحاضرة السادسة

ثالثاً:طريقة الدخل

وهو أن نعرف أن كل من ساهم في الإنتاج يحصل على قيمة مساهمته في العملية الإنتاجية، _العمال ، كذلك رأس المال، كذلك الأرض ، ثم المنظم الذي يأخذ الإرباح. هذه عناصر الإنتاج، فلو جمعنا كل ما حصل عليه كل عنصر نجد أننا نصل في النهاية إلى أننا حسبنا قيمة الناتج المحلي الإجمالي من خلال استخدام أسلوب الدخل.

الدخل القومي هو عبارة عن مجموع دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة هي في الغالب سنة، وتشتمل:

١- الأجور والمرتبات (جزء مهم ورئيس وهي أحد مكونات الناتج القومي)

٢- الأرباح: تنقسم الأرباح في حسابات الدخل القومي إلى حسابين أساسيين هما:

أ- دخل الملاك: وهو عبارة عن الدخل من نشاط المؤسسات الفردية والبسيطة.

ب-أرباح الشركات: وهي الأرباح التي تحققها الشركات المساهمة، والتي يتم توزيعها على النحو التالي:

- ✓ ضرائب دخل الشركات: وتمثل ذلك الجزء من الأرباح الذي تدفعه الشركات للحكومة في شكل ضرائب.
- ✓ أرباح الأسهم: عبارة عن الأرباح التي توزع على المساهمين في الشركة والذين هم الملاك الأصليين للشركة.
- ✓ الأرباح المحتجزة أو الغير موزعة: ووهي الجزء من الأرباح الذي لا يوزع إنما يحتجز في خزانة الشركة لمواجهة أي التزامات.

٣- الريع أوالإيجار:يعود على مدفوعات خدمات الأرض وعناصر الإنتاج الأخرى التي تؤجر سواكانت مملوكة للمستخدم أم لا .

٤- الفوائد: وتشمل الفوائد الربوية المصرفية (من الودائع) التي يعطيها البنك لعملائه عندما يودعوا مدخرات لديه وكذلك تشمل الفوائد التي تدفعها الشركات للأشخاص المقترضين لها. لأن الشركات تصدر سندات وتبيعها وعندما تصدر سندات فلا بد أن تعطي فوائد ربوية فهذه الطريقة الحديثة للاقتراض.

٥- الإهلاك: وهو ما ينفقه رجال الأعمال في التعويض عن آليات بليت،أو استبدال أجزاء منها بأجزاء جديدة من أجل الإنتاج.

٦- الضرائب الغير المباشرة على الشركات وهي تدخل عند حساب الناتج القومي الإجمالي.

وهناك مصطلحات قريبة من الناتج القومي الإجمالي:

- صافي الناتج القومي = الناتج القومي الإجمالي – الإهلاك
- الدخل القومي = صافي الناتج القومي – الضرائب الغير مباشرة

فالدخل القومي أصبح يشتمل على أربع مكونات أساسية:

١. الأجور والرواتب
٢. الأرباح
٣. الريع والإيجار
٤. الفوائد

الدخل الشخصي:

الدخل الشخصي أو الدخل المستلم فهو يختلف عن الدخل القومي أو المكتسب، حيث أن:

الدخل الشخصي "هو عبارة عن الدخل القومي بعد خصم العوائد التي لم يستلمها العنصر الإنتاجي".

الدخل الشخصي = (الدخل القومي – ضرائب أرباح الشركات – الإرباح المحتجزة – أقساط معاشات التقاعد + مدفوعات التحويلات)

الدخل المتاح:

الدخل المتاح يرتبط بالدخل الشخصي "وهو الدخل الذي يمكن التصرف فيه بإنفاقه على الاستهلاك والادخار"

الدخل المتاح = الدخل الشخصي – الضرائب المباشرة على الدخل.

وعليه فإن الدخل المتاح هو الدخل الشخصي بعد خصم الضرائب المباشرة منه.

عيوب الناتج القومي الإجمالي كمعيار للرفاهة:

١- لا يشتمل إنتاج ربة الأسرة التي تعتني بأطفالها وبيتها والقيام بتجهيزات الوجبات الغذائية بشكل مستمر.

(فهذه أعمال لها قيمة اقتصادية ولكن لا تحسب من الناتج القومي الإجمالي وبناء علية فيعتبر معيار غير سليم لرفاهية)

٢- لا يمكن مقارنة الناتج القومي الإجمالي لدولة عدد سكانها كبير مع دولة عدد سكانها قليل ويستبدل اللمقارنه بين الدول الناتج القومي الاجمالي بواقع الفرد. (لو أخذنا مثال المملكة العربية السعودية والهند فالناتج القومي الإجمالي أكبر من المملكة لكن لا يعني أن رفاهية مواطنيها أفضل من رفاهية مواطني المملكة لأن سكانها عددهم كبير)ويحاولون الاقتصاديون استبدال الناتج كمعيار للمقارنة بين الدول باستخدام بديل عنه هو الناتج القومي الإجمالي بواقع الشخص يعني نأخذ الناتج القومي الإجمالي ونقسمه على سكان المملكة ونقارنه بالناتج القومي الإجمالي في الهند ونقسمه على عدد سكانها ونجد الفرق كبير.

٣- أن حسابات الناتج القومي الإجمالي لا تتضمن أوقات الراحة والمتعة التي لها تأثير كبير في رفاهية المجتمع.

٤- أن حسابات الناتج القومي الإجمالي لا تأخذ في حساب التحسينات والتطورات في السلع والخدمات، والتي لا يزال التطور المعرفي والتكنولوجي يضيف لها.

المحاضرة السابعة

٥- أن حسابات الناتج القومي الإجمالي لا تضيف المنافع المتدفقة من السلع المعمرة والمنتجة في سنوات سابقة (مثل الثلاجة أو السيارة).

٦- أن التلوث الذي يصاحب المنتجات لا يضّمن في حسابات الناتج القومي الإجمالي كقيمة سلبيه والتي تقلل من رفاهية المجتمع.

٧- أن حسابات الناتج القومي الإجمالي لا تشمل النشاط الإنتاجي الغير نظامي أي الغير رسمي (الاقتصاد الخفي) والذي ينمو بشكل مستمر.

الناتج القومي الحقيقي والناتج القومي النقدي أو الاسمي:

الفرق بينهما:

- الناتج القومي الحقيقي: هو الزيادة الحقيقية في إنتاج السلع والخدمات.

- **الناتج القومي الاسمي:** إذا زاد الناتج القومي الاسمي في هذه السنة عن السنة الماضية فقد يكون بسبب زيادة السلع والخدمات أي زيادة حقيقية، وقد يكون بسبب زيادة في الأسعار زيادات تضخمية..

وعند احتساب القيمة من الناتج القومي الإجمالي هي: القيمة النقدية الاسمية للناتج القومي مقوما بالأسعار الجارية.

فلو كانت قيمة الناتج القومي مقوما بالأسعار الجارية لعام ٢٠٠٧ م هي ١٠٠ مليون ريال، وفي عام ٢٠٠٨ أصبحت ١٦٠ مليون ريال في القيمة الجارية.

س/ لماذا ارتفعت قيمة الناتج القومي في عام ٢٠٠٨ عما كانت عليه في عام ٢٠٠٧؟

ج/ هو ارتفاع الأسعار أو زيادة الناتج الحقيقي أو هما معا.

المتخصصون في حسابات الدخل القومي الحقيقي:

- يكّمشون الناتج عندما تتجه الأسعار نحو الارتفاع لاستبعاد أثر الارتفاع.
- بينما يضخمون الناتج عندما تتجه الأسعار نحو الانخفاض.

الناتج القومي الحقيقي: يفصل اثر التغير في الأسعار عن أثر التغير في الكميات، وبذلك يستبعد التغير الأول ويسمح للكميات فقط بالتغير، ونظرا لهذه السمة فإن الاقتصاديين ينظرون باهتمام أكبر إلى الناتج القومي الحقيقي وليس الاسمي

مقارنه بين الناتج الحقيقي مقابل الاسمي Real Versus Nominal GDP

GDP الاسمي	السعر		الكمية المنتجة		السنة
	الكمبيوتر	السيارات	الكمبيوتر	السيارات	Year
$٤٥٠٠٠	$٥٠٠٠	$١٠٠٠٠	١	٤	٢٠٠٤
$٧٥٠٠٠	٥٠٠٠	١٢٠٠٠	٣	٥	٢٠٠٥

- فهنا نضرب عدد (الكمية) الكمبيوترات بقيمتها (السعر) في عام ٢٠٠٤ أي ١×٥٠٠٠=٥٠٠٠
- ونضرب عدد السيارات بقيمتها أي ٤×١٠٠٠٠=٤٠٠٠٠
- وفي النهاية نقوم بجمع الناتج ٥٠٠٠+٤٠٠٠٠ =٤٥٠٠٠
- وهكذا في عام ٢٠٠٥ الكمبيوتر ٣ × ٥٠٠٠ =١٥٠٠٠
- السيارات ٥ × ١٢٠٠٠ =٦٠٠٠٠
- نقوم بجمع الناتج ١٥٠٠٠+٦٠٠٠٠ =٧٥٠٠٠
- الانتاج الاسمي في عام ٢٠٠٥ اكبر من الانتاج الاسمي في عام ٢٠٠٤
- ماسبب هذه الزياده؟؟ نلاحظ من الجدول فيه زياده في الكميه زياده حقيقيه وفيه زياده في الاسعار.

لحساب RGDP قيمة الناتج المحلي الحقيقي نستخدم الأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٤

GDP الحقيقي	السعر		الكمية المنتجة		السنة
	الكمبيوتر	السيارات	الكمبيوتر	السيارات	Year
$٤٥٠٠٠	$٥٠٠٠	$١٠٠٠٠	١	٤	٢٠٠٤
$٦٥٠٠٠	٥٠٠٠	١٠٠٠٠	٣	٥	٢٠٠٥

- نجدفي سنة ٢٠٠٤ الكمبيوتر ١×٥٠٠٠=٥٠٠٠
- ونضرب عدد السيارات بقيمتها أي ٤×١٠٠٠٠=٤٠٠٠٠
- وفي النهاية نقوم بجمع الناتج ٥٠٠٠+٤٠٠٠٠ =٤٥٠٠٠
- الناتج المحلي الاجمالي المحلي الحقيقي مقداره ٤٥٠٠٠
- في سنه ٢٠٠٥ السيارات ١٠٠٠٠ × ٥ =٥٠٠٠٠

- الكميوتر ٣ × ٥٠٠٠٠ =١٥٠٠٠ الناتج المحلي الحقيقي هو ٥٠٠٠٠+١٥٠٠٠= ٦٥٠٠٠ دولار. هناك زياده واضحه بمقدار ٢٠٠٠٠ الف دولار هذه زياده تعتبر حقيقيه .

حساب معدل النمو في RGDP

REAL GDP	السعر		الكمية المنتجة		السنة
	الكمبيوتر	السيارات	الكمبيوتر	السيارات	Year
$٤٥٠٠٠	$٥٠٠٠	$١٠٠٠٠	١	٤	٢٠٠٤
$٦٥٠٠٠	٥٠٠٠	١٠٠٠٠	٣	٥	٢٠٠٥

باستخدام المعلومات من الجدول احسب معدل النمو في REAL GDP

- نأخذ الإنتاج الحقيقي في سنة ٢٠٠٥ وهو ٦٥٠٠٠
- ٦٥٠٠٠ نطرح منها الناتج الحقيقي لعام ٢٠٠٤ وهو ٤٥٠٠٠
- ثم نقسم الفرق بينهما على الناتج الحقيقي في عام ٢٠٠٤ فالفرق بين ٦٥ و٤٥ هو ٢٠٠٠٠
- إذا قسمناه على ٤٥ سنجد انه مساوي ٤٤٤ يعني حوالي ٤٤% زيادة
- ($65,000 - $45,000)/$45,000= ,444, or 44,4%
- هذا هو معدل النمو الإجمالي الحقيقي.

- كذلك نستطيع قياس التغير في الأسعار عبر الزمن. باستخدام رقم قياسي يسمى مكمّش الناتج المحلي الإجمالي GDP Deflator
- فالرقم القياسي الموضوع عند ١٠٠ في سنة معطاة، يعني نختار سنة اساس ونضع أن السعر = ١٠٠ مثل سنة ٢٠٠٤، يسمى بسنة الأساس.
- الأسعار في السنوات الأخرى تقارن بأسعار سنة ٢٠٠٤.
- ونقارنها بالسنوات الأخرى مثل ٢٠٠٥ نقارنها بـ ٢٠٠٤
- ٢٠٠٧ نقارنها بـ ٢٠٠٤ وهكذا..
- مكمش الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠٠٥ =
- 100 × [(NGDP in 2005) /(Real GDP in 2005)]
- الناتج المحلي الاسمي في ٢٠٠٥ نقسمه على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام ٢٠٠٥
- 100 × ($75,000/$65,000)= 100 × 1.15 = 115
- تعني أن الأسعار ارتفعت بمقدار ١٥% [100/ (100-115)] بين السنتين.

المحاضرة الثامنة

خرجت المدرسة الكينزية مع فترة الكساد العظيم عام ١٩٢٩م–١٩٣٠م وما بعدها لأكثر من أربع سنوات، في وقت هذا الكساد العظيم كانت معدلات البطالة مرتفعة جداً وكذلك في انكماش كبير في الناتج القومي الإجمالي.

سمي كساد عظيم لأن هناك انخفاض كبير في الأنشطة الاقتصادية والبطالة تجاوزت ٢٥%، وأيضا استمر فترة طويلة والركود انخفاض في الأنشطة الاقتصادية لفترة من الزمن قد تكون ربعين أو ثلاثة أرباع السنة أو تزيد قليلاً. أما الكساد يكون انخفاض الأنشطة الاقتصادية انخفاض كبير، ومعدلات البطالة مرتفعة جداً، ويأخذ فترة زمنية أطول.

نظرية كينز:

تقول: أن الاقتصاد بحاجة إلى إعادة الثقة ومع وجود درجة عالية من التشاؤم وعدم التفاؤل من قبل المستثمرين والمستهلكين لا مناص من تدخل الدولة وإعادة الثقة بالاقتصاد وأن تقوم بإنفاق حكومي كبير لإنقاذ الاقتصاد.

- نجد في هذه الأزمة الاقتصادية العالمية التي تحدث الآن أن هذا ما حصل فعلاً، حيث طبقت المدرسة الكينزية فنجد هناك إنفاق كبير جداً في جميع الدول العالمية، لأنها تريد أن تنقذ اقتصادها.
- فالحكومة الأمريكية وضعت خطة للإنقاذ والدول الأخرى نفس الشيء، فكان هناك إنقاذ حكومي فهذا هو السبيل لإعادة الثقة بالاقتصاد ولو لم تتدخل الدول سوف تكون هذه الأزمة أطول وسنرى معدلات البطالة مرتفعة جداً.

- ضرر الكساد العظيم لم يكن منتشراً لكل الدول كما هو في الأزمة الاقتصادية الحالية لأن دول العالم الآن أكثر انفتاحاً في ظل الاقتصاد العالمي الجديد فأي اهتزاز يحصل في الاقتصاد الأمريكي نجد جميع الدول يهتز اقتصادها أما في السابق عام ١٩٢٩م-١٩٣٠م كانت الكارثة في أمريكا بدرجة رئيسية ولم تُصدر بشكل كبير كما هو الآن فقد تحملت أمريكا العبء الكبير وإن تضررت بعض الدول القريبة منها لكن ليس بنفس الشكل.

المدرسة الكينزية تقوم على أساس ضرورة التدخل الحكومي

وكان الفكر الاقتصادي السائد في ذلك الوقت هو "المدرسة الكلاسيكية" التي تقول: لا تدخل للدولة ودع الاقتصاد يعمل بحرية دون تدخل الدولة والاقتصاد سيحل أي إشكالية. أي أن آلية السوق ستجد الحلول المناسبة لأي خلل.

عندما أتى كينز بنظريته قال إذا أردنا أن ننتظر حتى يصحح الاقتصاد سنأخذ وقت طويل ونحن نريد أن نعالج بالأجل القصير يجب أن نخرج من الكارثة بأقل فترة ممكنة، ومقولته المشهورة: "**The long run we are all dead** "بمعنى في الأجل الطويل سنكون متنا، فما الفائدة؟!

فهو بنى نظريته على أساس محاولة تصحيح الخلل الموجود في الأجل القصير ولهذا التدخل الحكومي الذي نادى به وهو ما يسمى بـ(السياسة المالية الكنزية) فهي تقوم على الإنفاق الحكومي والضرائب فهو طالب بزيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب لأجل إنعاش الاقتصاد وبالتالي إعادة الثقة بالاقتصاد تدريجياً وعودة المستثمرين والمستهلكين إلى وضعهم الطبيعي واستمرار عملية الشراء وبالتالي تيار تدفق الدخل سيتحرك من جديد.

عندما بنا كينز نظريته في تلك الفترة عام ١٩٢٩م-١٩٣٠م كانت الأسعار ليست مشكلة وكان الاقتصاد يعمل عند مستوى أقل من مستوى التوظف الكامل بكثير، كان ٣٠ % أو أكثر من الموارد الاقتصادية معطلة وبالتالي لم يكن هناك خوف من زيادة الطلب الكلي عند زيادة الطلب الكلي لن ترتفع الأسعار لأن عناصر الإنتاج معطلة ولم يتم استغلالها كلها بالتالي لم يكن المستوى العام لأسعار مهماً لأن حسب توقعات المدرسة الكينزية أن الأسعار ستبقى ثابتة لأننا بعيدين كل البعد عن مستوى التوظف الكامل فمن الممكن استخدام عناصر الإنتاج وزيادة الإنتاج الكلي والأسعار لن ترتفع إلى أن نقترب من مستوى التوظف الكامل هنا الأسعار تبدأ بالارتفاع.

المدرسة الكينزية استمرت ولها أتباع إلى وقتنا الحاضر وهم ما يسمون بـ " الكينزيون الجدد " فنجد أن أساسياتهم قائمة على المدرسة الكينزية مع إحداث بعض التطورات في ذلك.

المدرسة الأخرى الكلاسيكية أو التقليدية كانت سائدة قبل مدرسة كينز كانت ترفض تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية وتقول دعوا الاقتصاد يعمل وتعطي الحرية الكاملة الأسعار والأجور وهي التي ستزيل أي خلل والاقتصاد سيعود إلى وضعه التوازني. هذه المدرسة الكلاسيكية نجد من يتبعها في الوقت الحاضر مع تطوير في منهج المدرسة فنجد مثلاً " المدرسة النقدية " التابعة لـ ميلتن فيدمان هؤلاء جذورهم تابعة للمدرسة الكلاسيكية لكن مع إحداث بعض التطورات الاقتصادية. أيضا "الكلاسيك الجدد" أصحاب التوقعات الرشيدة جذورهم قائمة على المدرسة الكلاسيكية.

الطلب الكلي يتكون من عنصرين رئيسين هما:

١. الإنفاق الاستهلاكي ٢. والإنفاق الاستثماري

لا وجود للإنفاق الحكومي ولا القطاع الخارجي أي لا وجود لصافي الصادرات، وعندما نقول لا وجود للقطاع الخارجي يعني نقول أنه اقتصاد مغلق.. منغلق على نفسه لا تصدير ولا استيراد ما ينتجه من سلع داخل القطر هي التي يستهلكها فلا يستورد أكثر من ذلك.

النموذج الكينزي وتحديد الدخل التوازني:

- الطلب على السلع والخدمات يحدد الإنتاج، أو مستوى الإنتاج المحلي الإجمالي، على الأقل في الأجل القصير.
- الأجل القصير هو الفترة من الزمن التي لا تتغير الأسعار خلالها أو تتغير بشكل طفيف جدا
- في الاجل القصير المنتجون يعرضون جميع الإنتاج المطلوب
- في الأجل القصير يتعدل الاقتصاد بسرعة من أجل الوصول إلى مستوى التوازن بحيث الطلب الكلي يساوي الإنتاج.

يلاحظ من المدرسة الكلاسيكية والمدرسة الكينزية أن:

- كينز يركز على الطلب الكلي

- بينما الكلاسيك كان تركيزهم على جانب العرض.

و لهذا وفقاً لقانون (سِاي) يقول:

"أن العرض يخلق طلبه الخاص". هذا عند الكلاسيك. يعني يجب أن نهتم بالعرض ونركز به، ننتج سلع وسنجد من يشتريها. الطلب لم يكن مشكلة عند الكلاسيك. وكان عندهم الإنتاج هو الذي يحدد الطلب.

بينما كينز وفقاً للظروف التي ظهرت نظريته فيها نجد أن المشكلة كانت الطلب الكلي، لأن هناك تشاؤم وانخفاض كبير بالطلب الكلي. فبنى كينز نظريته على أساس أن الطلب الكلي هو الأساس يعني الطلب هو الذي يخلق عرضه الخاص، أي نوجد طلب وإذا وجد سيكون هناك من ينتج هذه السلع لتلبية هذا الطلب.. وعندهم أن الطلب هو الذي يحدد الإنتاج.

الأجل القصير هو الفترة من الزمن التي لا تتغير الأسعار خلالها، أو تتغير بشكل طفيف جداً.

– في الأجل القصير، المنتجون يعرضون جميع الإنتاج المطلوب.

– في الأجل القصير، يتعدل الاقتصاد بسرعة من أجل الوصول إلى مستوى التوازن، بحيث الطلب الكلي يساوي الإنتاج.

النموذج الكينزي الأبسط The Simplest Keynesian

في هذا النموذج سيكون عندنا قطاع استثماري وقطاع استهلاكي فقط. أي أن الطلب الكلي يتكون من الاستهلاك الكلي والاستثمار.

الخطوة الأولى: يجب فهم العلاقة بين المتغيرين على طول خط ٤٥ في الرسم، كمية الإنتاج تساوي كمية الطلب.

سنرسم خط يُنصف عندما نرسم المحور الأفقي والرأسي هناك خط ينصف الزاوية القائمة التي تساوي ٩٠ درجة وهو نصفها خط ٤٥ درجة وسنستخدمه كثيراً في النموذج الكينزي ويسمى خط ٤٥ درجة وهو يمثل ظلياً منحنى العرض عند كينز.

هذا الخط له ميزة وهي: أن الكمية الموجودة على المحور الأفقي تساوي القيمة الموجودة على المحور الرأسي.

و نرى هذا في الرسم:

خط ٤٥ درجة وضعنا على المحور الرأسي (الطلب الكلي **AD**)

ووضعنا على المحور الأفقي (الإنتاج **Y**) قسمنا الزاوية القائمة ٩٠ درجة بالخط الأزرق (خط ٤٥ درجة) نلاحظ أن الكمية بالإنتاج ١٠٠ يجب أن تماثلها بنفس المسافة ١٠٠ في الإنتاج في المحور الرأسي وهكذا... وهذه هي خاصية ال٤٥ درجة.

لو أردنا إضافة منحنى الطلب الكلي (**AD**) إلى خط ٤٥ درجة وبافتراض أن لا وجود للقطاع الحكومي ولا للقطاع الخارجي، وأن الطلب على الإنتاج يتألف من كميات ثابتة من الاستهلاك (**C**) و الاستثمار (**I**)، يعني الطلب الكلي يتكون من الاستهلاك والاستثمار والاستهلاك نفترض انه ثابت لا يعتمد على أي متغير.

نستطيع القول أن (تقاطع الطلب الكلي مع خط ٤٥، يعني أن كمية الإنتاج تساوي كمية الطلب أي أن نقطة التقاطع تعني التوازن الاقتصادي: **AD=Y**).

(الطلب الكلي= العرض الكلي)

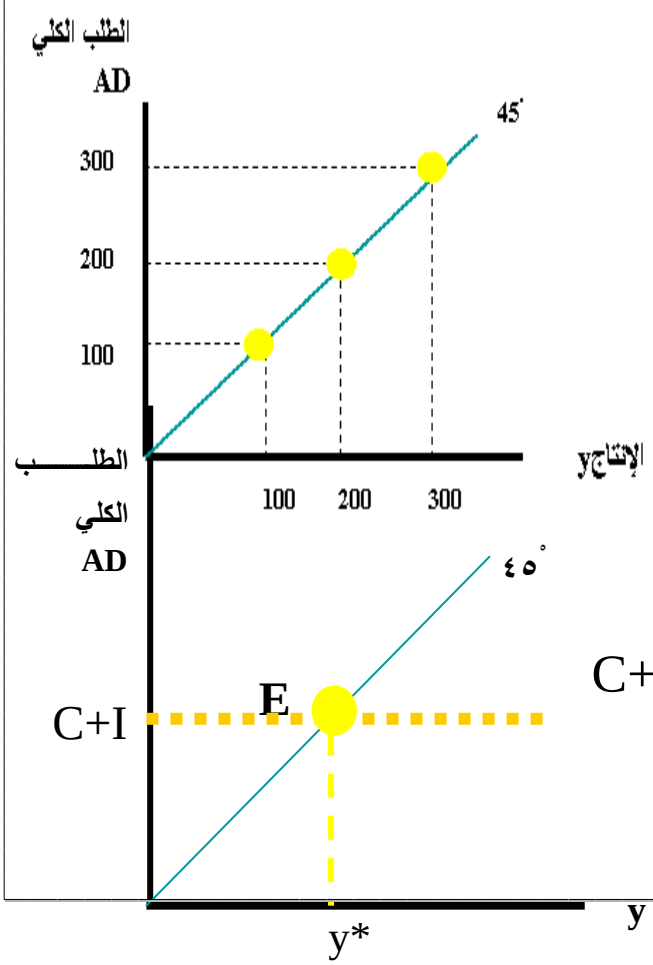

- يتحقق التوازن عند **E** حيث الإنتاج يساوي الطلب الكلي.
- نلاحظ أن المحور الرأسي الذي يقيس الطلب الكلي جمعنا الاستهلاك مع الاستثمار وبعد الجمع رسمناهما بالخط الأصفر خط موازي للمحور الأفقي سميناه (دالة الطلب الكلي **Demand**).
- عند نقطة إلتقائهما عند النقطة (**E** التوازن) نجد أن:

العرض الكلي = الطلب الكلي أي (الإنتاج = الطلب الكلي).

- و كما قلنا أن ٤٥ درجة يمثل عند كينز منحنى العرض الكلي لأن المشكلة ليست بالعرض فالعرض يستجيب استجابة مباشرة للطلب الكلي.
- لو تجاوزنا مستوى الإنتاج التوازني أي زاد الإنتاج بمقدار أكبر.

فماذا سيكون عندنا بعد أن ابتعدنا عن التوازن؟

- سيكون العرض الكلي أو الإنتاج أكبر من الطلب الكلي وبالتالي سيكون هناك تراكم بالمخزون أي أن المنتجون سيخزنون ما فاض عن الطلب وهذا مؤشر إلى أن المنتجون يجب أن يقلصوا إنتاجهم، إذا لابد للمنتجين أن يقلصوا إنتاجهم وبالتالي يعود التوازن مرة أخرى إلى (E)
- عندما يكون هناك ابتعاد عن التوازن سنجد أن هناك آليات تعمل على إعادة التوازن فسيكون على اليمين فائض عرض (إنتاج) يعني تراكم بالمخزون عندما يحس المنتجون أن المخزون فية زيادة سيقللوا الإنتاج.
- على اليسار من E سنجد الطلب الكلي أكبر من الإنتاج أي أن هناك سحب للمخزون السابق وهذا مؤشر للمنتجين أن يقوموا بزيادة إنتاجهم وبالتالي العودة مرة أخرى للتوازن.
- إذا التوازن عند E حيث التقاء الطلب الكلي مع خط ٤٥ درجة وأي ابتعاد عنها القوى ستعمل سواء تزايد أو تناقص المخزون كلها سترجع الاقتصاد إلى وضعه التوازني الأصلي.

المحاضرة التاسعة

ملخص القول:

النقطة E يتحقق عندها التوازن لأن الطلب الكلي يتقاطع مع خط الـ ٤٥ درجة الذي يمثل العرض الكلي أيضا.

الابتعاد عن هذه النقطة ابتعاد عن التوازن فإلى اليمين هناك قوى ستعمل على عودة الاقتصاد للتوازن مرة أخرى:

ففي اليمين يكون الإنتاج أكبر من الطلب وسيكون فيه تراكم في المخزون هذا مؤشر للمنتجين لأن يقللوا من إنتاجهم

وإلى اليسار سيكون هناك الطلب أكبر من الإنتاج لسحب المخزون وهذا إشارة للمنتجين بأن يقوموا بزيادة إنتاجهم ثم بعد ذلك:

- إذا كانت كمية الإنتاج ليست *Y، يتعدل الاقتصاد تلقائياً وبسرعة تجاه التوازن *Y.
- إلى اليمين من نقطة E، يوجد فائض إنتاج ومن ثم يتراكم المخزون وكردة فعل تقوم المنشات بتخفيض الإنتاج.
- إلى اليسار من نقطة E، إنتاج غير كاف حيث الطلب الكلي أكبر من الإنتاج، وكنتيجة لذلك ستقوم المنشات بتزويد إنتاجها.
- يميل الاقتصاد للتحول وبسرعة تجاه التوازن.

==========

في الشكل التالي نقول:

- عند E1 يكون هناك إنتاج Excess Production
- وعند E2 يكون هناك إنتاج غير كاف Insufficient Production، أي فائض في الطلب.

(يعني أن الطلب الكلي أكبر من الإنتاج)

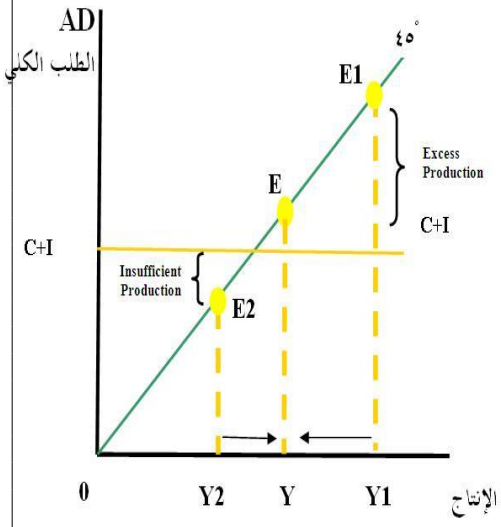

في النموذج الأبسط الكنزي باختصار يتكون من القطاع العائلي المتمثل في الاستهلاك وقطاع رجال الأعمال المتمثل في الاستثمار.

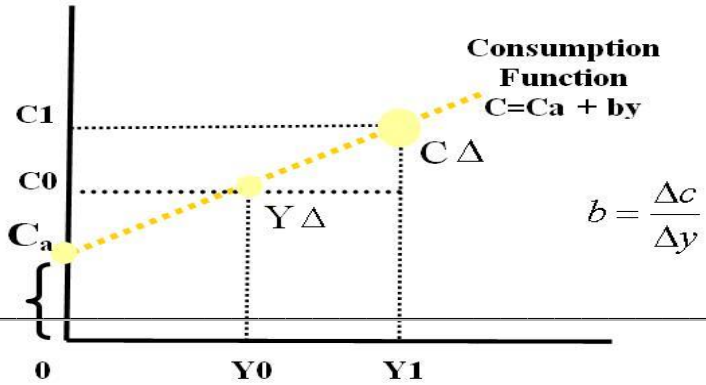

$$b = \frac{\Delta c}{\Delta y}$$

هذا الطلب الكلي حيث لا يوجد أنفاق حكومي ولا وجود لصافي الصادرات يعني (اقتصاد مغلق).

فيمكن النظر لدالة الاستهلاك دالة تعتمد على الدخل بمعنى أن الاستهلاك سيتكون من شقين:

١- الاستهلاك الثابت: الذي لا يعتمد على الدخل

٢- استهلاك يعتمد على الدخل ويزيد مع زيادة الدخل.

دالة الاستهلاك **Consumption Function**:

$$C=C_a + by$$

b=MPC الميل الحدي للاستهلاك: مقدار الزياده نتيجة زيادة الدخل.

C: الاستهلاك

Ca الاستهلاك الثابت أو التلقائي فهذا الجزء من الاستهلاك لا يعتمد على الدخل فلابد من وجود استهلاك حتى لو كان الدخل=صفر سواء على مستوى الفرد أو الدولة، فلو كان على الفرد على سبيل المثال فقد لا يوجد عند الشخص دخل كأن يكون عاطل عن العمل فيكون عنده استهلاك ثابت **Ca** وهذا يأتي من مدخرات سابقة عندما كان يعمل أو قد يكون عنده أسهم ثم قام ببيعها حتى يستهلك فهناك جزء من الاستهلاك يكون استهلاك ثابت لا يعتمد على الدخل سواء على مستوى الفرد أو على مستوى الدولة

C_a الاستهلاك الثابت سيكون موجود حتى لو كان الدخل=صفر عوض بالمعادلة:

$$C=Ca + by$$

y تساوي صفر إذاً الشق الأيمن **by** = صفر

إذاً **C=Ca**

الجزء الآخر: استهلاك المستحث بواسطة الدخل أو المعتمد على الدخل فالمعامل الذي يربط بين الاستهلاك والدخل هو **b** الذي هو **m p c** وهو الميل الحدي للاستهلاك، وتعريفه: هو مقدار التغير في الاستهلاك نتيجة لتغير الدخل.

يعني لو تغير الدخل ريال واحد كم مقدار يتغير في الاستهلاك، ولهذا من البديهي افتراض أن الميل الحدي للاستهلاك سيكون أقل من الواحد وأكبر من الصفر، يعني لو زاد دخلك بمقدار ريال واحد فأنت ستستهلك جزء من الريال وستدخر الجزء الآخر فنفترض أن الميل الحدي أقل من الواحد وأكثر من الصفر مثلاً ستة من عشرة أو سبعه من عشرة وهكذا.

تعريف الميل الحدي للاستهلاك رياضياً $\frac{\Delta c}{\Delta y}$

الميل الحدي للاستهلاك = مقدار الزيادة في الاستهلاك نتيجة زيادة الدخل. ((التغير في الاستهلاك ÷ التغير في الدخل))

فإذا مثلا الميل الحدي الاستهلاكي=**0.9** فلو زاد الدخل بمقدار ريال واحد فإن الاستهلاك سيزيد **0.9** وما تبقى من الواحد سيذهب إلى الادخار في ظل افتراض نموذج لا وجود للحكومة ولا وجود لصافي الصادرات. فمن خلال الرسم نستطيع أن نرسم دالة الاستهلاك وهي دالة خطية تقطع المحور الرأسي عند قيمة الاستهلاك الثابت فلو كان الاستهلاك الثابت= ١٠٠ ستقطع المحور الراسي عند ١٠٠

فطبيعة ميلها من الذي يحدده هو الميل الحدي للاستهلاك فإذا كان كبير فستكون شديدة الانحدار فزيادة في الدخل بمقدار ريال واحد فيذهب جزء كبير منها للاستهلاك، أما إذا كان الميل الحدي للاستهلاك قليل معنى ذلك إذا زاد الدخل بمقدار ريال سيذهب منها مقدار قليل للاستهلاك.

عوامل التغير في دالة الاستهلاك Changes in the consumption Function

وهو يأتي من خلال الاستهلاك الثابت وميل حد الاستهلاك.

١- تأثير ارتفاع الاستهلاك الثابت سيكون انتقال لأعلى بشكل موازي بسبب:

أ- زيادة الثروة وتشمل: ارتفاع قيمة الأسهم أو ارتفاع قيمة السندات أو ارتفاع قيمة السلع المعمرة المملوكة بواسطة المستهلكين (كلها تؤدي لزيادة الثروة)

ب–ثقة المستهلك (عندما يكون المستهلك أكثر ثقة بالمستقبل فهنا يكون الاستهلاك الثابت أكبر) (وعندما يكون متشائماً فيكون الاستهلاك الثابت أقل لأنه يريد أن يدخر من أجل المستقبل)

٢– تأثير ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك من خلال: (عندما يرتفع الميل الحدي للاستهلاك الثابت وجدنا أن منحنى دالة الاستهلاك ستنتقل بشكل موازي) فإذا تغير الميل الحدي للاستهلاك تغير ميل دالة الاستهلاك فالذي يؤثر في ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك:

أ) التقديرات الشخصية للزيادة في الدخل وهل هي دائمة أو مؤقتة فالدراسات التطبيقية أثبتت انه إذا كانت الزيادة في الدخل يتوقع أن تكون دائمة وبشكل مستمر فإن الميل الحدي للاستهلاك سيزيد عكس الزيادة المتوقع أنها مؤقتة فإذا كانت الزيادة في الدخل المتوقع أن تكون مؤقتة فالميل الحدي للاستهلاك لن يستجيب أي لم يزيد لأنها مؤقتة.

ب) انخفاض ضريبة الدخل. يعني هذا زيادة في الميل الحدي للاستهلاك فعندما ندخل للقطاع الحكومي سندخل معها الضرائب فإذا انخفضت ضريبة الدخل فان الميل الحدي للاستهلاك سيزيد.

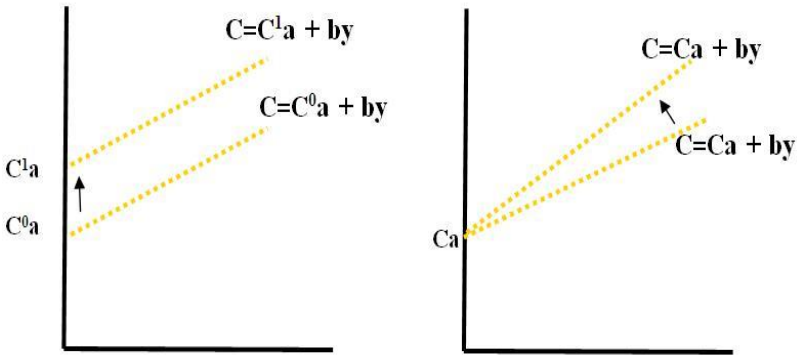

تأثير ارتفاع الاستهلاك الثابت ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك

الرسم الأول الزيادة التي حصلت هي تأثير ارتفاع الاستهلاك الثابت يعني دالة الاستهلاك انتقلت إلى أعلى وبشكل موازي بسبب زيادة الاستهلاك التلقائي أو الثابت

نلاحظ أننا وضعنا سهم أنها انتقلت إلى أعلى بينما لو كان التغير في الارتفاع هو ميل الحدي للاستهلاك سنلاحظ أننا رسمنا دالة الاستهلاك الأولى ثم نفرض الميل الحدي للاستهلاك زاد فنلاحظ أن الانتقال أنزحاف في الواقع بحيث أن نقطة تقاطعه مع المحور الرأسي لم تتغير ca هي نفسها ولكنه زحف إلى أعلى وصار الميل الآن أكبر للحدي للاستهلاك.

نلاحظ الفرق بين الميل الحدي للاستهلاك الأول والميل الحدي للاستهلاك الثاني من خلال السهم فيدل على ميل الحدي للاستهلاك وأنزحافها لليسار الأولى قلنا b والمرة الثانية قلنا bبرايم (يعني شرطه موجودة على b).

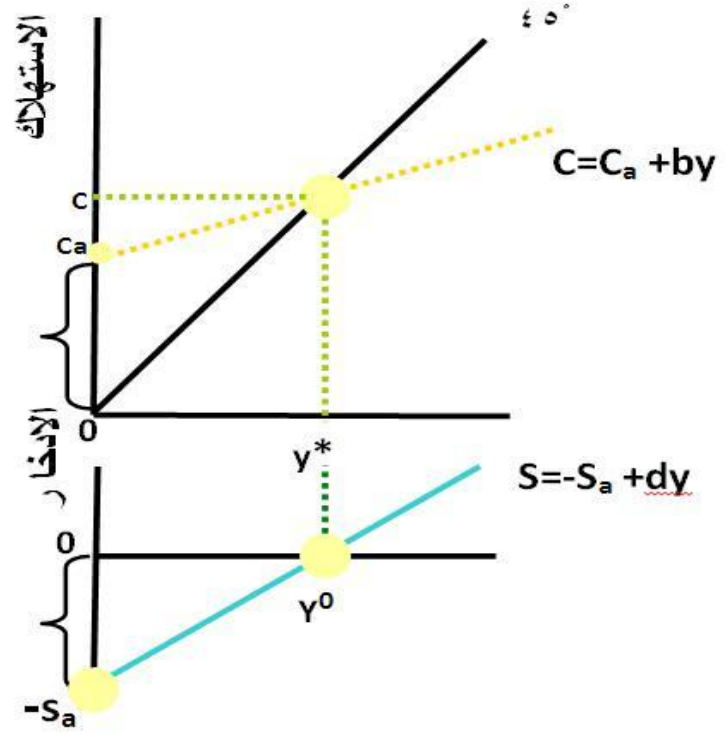

العلاقة بين الاستهلاك والادخار:

S=y-c

نجد أن الادخار = الدخل – الاستهلاك. (الدخل المتاح الذي لا يوجد فيه تدخل حكومي ولا فيه صافي صادرات)

فلو ذهبنا لدالة الاستهلاك نجد أن دالة الادخار كتبناها بصيغة تشابه دالة الاستهلاك :

S=-Sa +dy

S وهو الادخار ، – Sa وهو الادخار الثابت وهو سالب

MPS=1-MPC

Y=0 and C= Ca⇨ S=-Sα

Y=C ⇨ S=0

فنربط بين Sa في دالة الادخار وبين Ca في دالة الاستهلاك فنجد أنهما نفس المبلغ لكن هناك في الموجب للاستهلاك وهنا بالسالب.

س/ من أين يأتي الاستهلاك الثابت؟

ج/ يأتي من مدخرات سابقة. ويعني ذلك أنك سحبت من مدخرات سابقه إذا الادخار يكون بالسالب $-S_a$ هي نفس قيمة الاستهلاك الثابت لكن بالقيمة السالبة.

س/ **d** ما علاقتها بالميل الحدي للاستهلاك؟

ج/ إذا كانت الـ **b** هي الميل الحدي للاستهلاك إذا الـ **d** هي الميل الحدي للادخار.

س/ ما العلاقة بين الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار؟

ج/ الميل الحدي للادخار = ١ناقص الميل الحدي للاستهلاك. إذا كان الميل الحدي للاستهلاك مثلا **0.8** (٨من عشرة) يكون الميل الحدي = ١−**0.8** = **0.2** يعني لو أرتفع الدخل بمقدار ريال فإن ٨٠ هللة ستذهب للاستهلاك و ٢٠ هللة ستذهب للادخار.

المحاضرة العاشرة

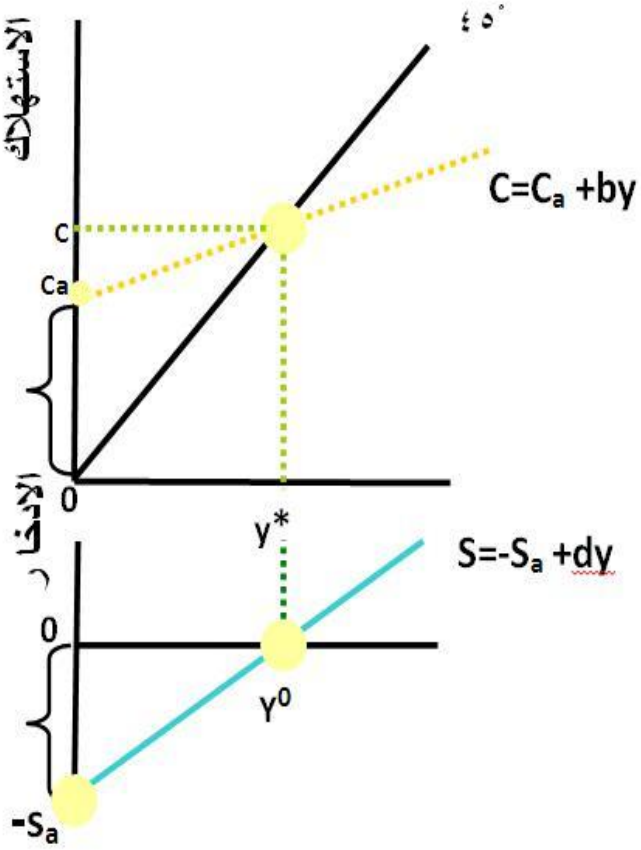

إذا وجدت عندك دالة الاستهلاك تستطيع أن تكتب دالة الادخار مباشرة.

دالة الاستهلاك **C=100** (**100** هو الاستهلاك الثابت أو الاستهلاك التلقائي)+ **0.8** × **Y** . (**0.8** الميل الحدي للاستهلاك= **b**)

كيف نكتب دالة الادخار؟! نقول ببساطة عند الاستهلاك الثابت **100** من أين أتت؟؟من ادخارات سابقة إذا نكتب دالة الادخار:

S=(-100)+ (0.8)× Y

b= الميل الحدي للاستهلاك يساوي (١− ٠.٨=٠.٢) إذا دالة الادخار مرة أخرى هي: **S=100- + 0.2 X Y**

العلاقة بين الاستهلاك والادخار $S=-S_a$ +dy

Sوهو الادخار $-S_a$ وهو الادخار الثابت وهو سالب **d**هو الميل الحدي للادخار الميل الحدي للادخار هو: مقدار التغير في الادخار نتيجة لتغير الدخل أو بعبارة أخرى مقدار الزيادة في الادخار نتيجة لزيادة الدخل، فلو زاد الدخل بمقدار واحد ريال ثم زاد الادخار بمقدار ٢٠ هللة نقول أن الميل الحدي للادخار = ٠.٢

MPS=1-MPC

MPS= الميل الحدي للادخار يساوي ماذا؟! = **1- MPC** (**MPC** الميل الحدي للاستهلاك).

في مثالنا السابق إذا كان الميل الحدي للاستهلاك =٠.٨

فان الميل الحدي للادخار هو:**MPS=1-0.8** إذا (**MPS=0.2**)

ثم بعد ذلك نظرنا إلى الرسم فنجد عندما يكون الدخل **y** يساوي صفر

Y=0 and C= C_a ⇨ $S=-S_\alpha$

Y=C ⇨ S=0

هنا **Y=0** التي هي نقطة الأصل سنجد أن:

C_a الذي هو الاستهلاك الثابت.

وفي المقابل في القسم السفلي نجد أن $S=-S_a$ (**S**= الادخار)والمسافة يعني المسافة بالقوس الأسود هي نفس المسافة الموضحة بالقوس الأحمر لأن قيمة الاستهلاك الثابت بالموجب هو نفس قيمة الادخار بالسالب.

عندما يكون الاستهلاك = الدخل يعني نقطة تقاطع دالة الاستهلاك مع خط ٤٥° تعني ماذا؟؟ أن الاستهلاك = الدخل معنا ذلك أننا استهلكنا جميع الدخل أي أن الادخار=صفر لذلك لحظ الربط بين الرسمين

في الرسم العلوي عند نقطة تقاطع دالة الاستهلاك مع خط ٤٥° كان الاستهلاك = الدخل عند **Y***.

في الرسم السفلي يكون الادخار = صفر ولهذا لاحظ أن دالة الادخار تقاطعه مع المحور الأفقي أي أن قيمة الادخار = صفر إذا هنا الربط بين دالة الاستهلاك ودالة الادخار. الرسم العلوي يبين دالة الاستهلاك والرسم السفلي يمثل دالة الادخار.

(ملخص القول):

النقطة الأول: عندما يكون نقطة التقاطع الرأسي بالنسبة لدالة الاستهلاك الذي هو الاستهلاك الثابت نفس المسافة هذه تقابل نفس المسافة بالنسبة للادخار الثابت إلا أن ذاك في الاستهلاك بالموجب وهذا في الادخار بالسالب. مسافة القوس الأسود هي نفس مسافة القوس الأحمر لكنها موجبه في الأول وسالبة في الثاني.

النقطة الثانية: نجد دالة الاستهلاك في الرسم العلوي تقاطعه مع خط ٤٥° يعني أن الاستهلاك=الدخل كل الدخل تم استهلاكه إذا كم بقي من الادخار=صفر

في الرسم السفلي نجد نفس النقطة يتقاطع دالة الادخار مع المحور الأفقي وبالتالي يكون الادخار=صفر.

بعد ذلك لو زاد الدخل عن **Y*** سيبدأ يكون الادخار موجب لأن الدخل سيكون أعلى من الاستهلاك ولهذا نرى أن الادخار سيكون موجب عند مستويات دخل أعلى من **Y*** في المقابل إلى اليسار من **Y*** نجد أن الاستهلاك أكبر من الدخل كيف يكون الاستهلاك أكبر من الدخل عن طريق كما قلنا السحب من المدخرات السابقة.

مثال في الأرقام يوضح دالة الاستهلاك:

دالة الاستهلاك كتبناها كما تلاحظ **C=50+0.75×(Y)** يعني بعبارة أخرى:

الاستهلاك الثابت=**50**.

الميل الحدي للاستهلاك = **0.75**.

في المقابل إذا أردت أن اكتب دالة الادخار سأكتب الادخار الذي هو

S=-50+0.25×(Y)

لو نظرنا إلى الأرقام من خلال تمثيل هذه الدالة نجد عندنا:

C_a= الاستهلاك الثابت = ٥٠.

b= الميل الحدي للاستهلاك = ٠.٧٥

لو أردنا أن ننظر للاستهلاك وللادخار معاً:

نجد أن عندما يكون الدخل=صفر في العامود الأول الذي هو **Y**وهو يمثل الدخل أو الإنتاج

نجد أن الاستهلاك=٥٠ الذي هو (**C**)الاستهلاك الثابت والادخار=**-50**

عندما يزيد الدخل يصبح بدل صفر يكون ٥٠ إذا عوضت في دالة الاستهلاك

إذا عوضت ٥٠ عن الدخل ستجمع ٥٠ ثم تضرب**75.0**في**50**سيعطيك.. الاستهلاك= **87.5**

إذا ذهبت إلى دالة الادخار وعوضت دالة الادخار التي بالأسفل

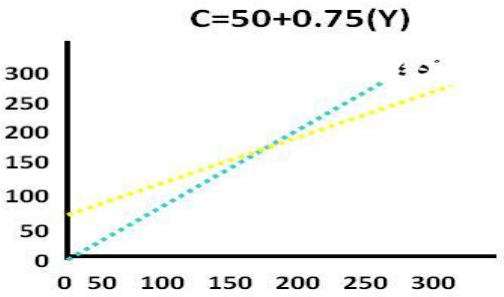

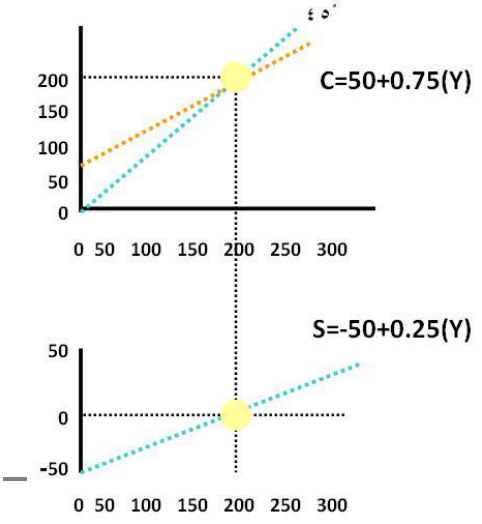

	b= 0.75	d =0.25
y	c	S
0	50	-50.0
50	87.5	-37.5
100	125	-25.0
150	162.5	-12.5
200	200	0.0

250	237.5	12.5
300	275	25.0

$S=-50+0.25 \times Y$

يعني نضع بدل(Y)الذي هو الدخل ٥٠

$=-50+0.25 \times 50= -37.5$

وإذا جمعت 50= 87.5-37.5 يسعطيك قيمة الدخل ٥٠

- وإذا انتقلنا إلى نقطة أخرى ١٠٠ مثلا نجد إذا كان الدخل (Y)=١٠٠ وعوضنا في دالة الاستهلاك:$C=50+0.75(100)=125$

وإذا عوضنا في دالة الادخار:$S=(-50)+0.25(100)=-25.0$ يعني ما زال الادخار بالسالب ومازال الاستهلاك أكبر من الدخل.

- ثم إذا زاد الدخل (Y)١٥٠ سنجد أن الاستهلاك سيزيد إلى ١٦٢.٥ والادخار سيكون بالسالب –١٢.٥ ومازال الاستهلاك هنا أكبر من الدخل لأننا لازلنا نسحب من المدخرات لتمويل الاستهلاك.
- ثم عندما يكون الدخل (Y)=٢٠٠ ماذا يحدث؟؟عوض ٢٠٠ في دالة الاستهلاك:$C=50+0.75(200)=200$ إذا هنا نقول الاستهلاك=الدخل ولهذا لاحظ نقطة تقاطع دالة الاستهلاك مع خط 45 خط الـ٤٥ بالأزرق ودالة الاستهلاك بالبرتقالي. عند هذه النقطة ٢٠٠ نلاحظ في نفس الوقت أيضا أن الادخار=صفر لأن الاستهلاك=الدخل.
- إذا زاد الدخل (Y)أيضا من ٢٠٠ إلى ٢٥٠ ماذا سيحدث؟سنجد أن الاستهلاك سيزيد إلى ٢٣٧.٥وسيكون اقل من الدخل قارن بين ٢٣٧.٥ مع ٢٥٠ هنا سيبدأ الادخار يكون بالموجب لو جمعنا الآن الاستهلاك(٢٣٧.٥)+الادخار(١٢.٥)لوجدنا المجموع = ٢٥٠.

ثم إذا استمرت زيادة الدخل من ٢٥٠ إلى ٣٠٠ نجد أن الاستهلاك ٢٧٥ والادخار ٢٥.٠ إذا جمعنا ٢٧٥+٢٥.٠=٣٠٠ أي يساوي الإنتاج.

الاستهلاك + الادخار = الإنتاج.

* الدخل التوازني في اقتصاد يتكون من قطاعين:

y=C+I output (y)=demand(C+I)

التوازن وهو:

الطلب الكلي = العرض الكلي.

الطلب الكلي يمثله الاستهلاك وكذلك الاستثمار.

العرض الكلي يمثله خط ٤٥° أو الإنتاج سواء قلنا العرض الكلي أو الإنتاج نفس الشيء.إذا التوازن يتحقق كما تلاحظ هنا في الشريحة: **y=C+I**

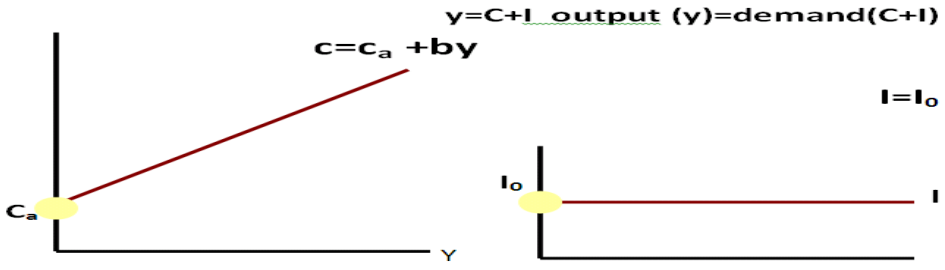

Y=الإنتاج. **c**=الطلب الكلي.

إذا كتبنا دالة الاستهلاك بشكلها المعتاد:$C=C_a+by$ كيف نستطيع حل التوازن الـ**(i)**طبعا مازلنا نفترض أن **i**)في هذا النموذج يعتبر استثمار ثابت مستقل ولهذا رسمناه كخط أفقي أو خط مستقيم موازي للمحور الأفقي ووضعنا في المحور الرأسي محور الاستثمار.

الآن رسمنا دالة الاستثمار في رسم مستقل ودالة الاستهلاك في رسم مستقل أخر

لو أردنا أن نجمع بين الاثنين سيكون عندنا دالة الطلب الكلي التي هي:**C+I** يعني الاستهلاك+الاستثمار سنرسمها كدالة الطلب الكلي انظر ماذا سيحدث:

تحديد مستوى الدخل التوازن *Y في ظل اقتراض قطاعين:

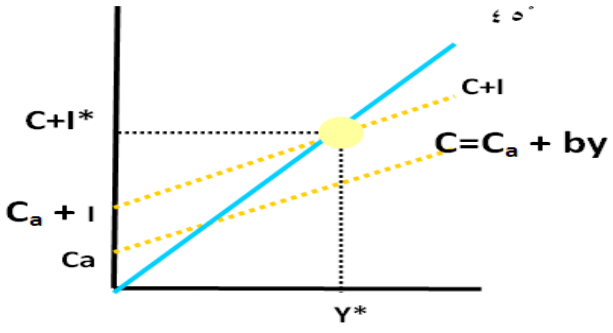

رسمنا خط ٤٥° واذكر خط ٤٥° يقسم الزاوية القائمة إلى قسمين ٤٥ و٤٥ وبالتالي المسافة على المحور الرأسي يجب أن تتساوى مع المسافة على المحور الأفقي.

هنا الآن رسمنا الـ (C)حالة الاستهلاك موضح بدالة الاستهلاك $C=C_a+by$

لما أردنا رسم دالة الطلب الكلي أضفنا إلى الاستهلاك الثابت الذي هو Ca الاستثمار الثابت وقلنا C_a+I ووضعنا نقطه على المحور الرأسي.

إذا نقطة التقاطع بين الطلب الكلي وبين محور تبدأ من مقدار قيمة الاستهلاك الثابت مع الاستثمار الثابت.

هنا الآن نلاحظ نقطة تقاطع دالة الطلب الكلي المتمثل في الاستهلاك مع الاستثمار تقاطعها مع ٤٥° هذا يحدد التوازن يعني أن القيمة (Y*)الموجودة على المحور الأفقي تتساوى مع C+I* لأن هذه النقطة على ٤٥° واذا كانت على ٤٥° فتكون المسافة الأفقية تتساوى مع المسافة الرأسية إذا كانت (Y*)=١٠٠٠ فا C+I* لابد أن تساوي ١٠٠٠ إذا هذه هي نقطة التوازن التي أكدنا عليها أن التوازن يحدث عندما يكون الطلب الكلي = الإنتاج أو = العرض الكلي.

أي انتقال إلي اليمين عنها ا والى اليسار عنها سوف يولد ضغوط للعودة مرة أخرى إلى نقطة التوازن.

المحاضرة الحادية عشر

تحديد التوازن جبريا:

لأجل إيجاد الدخل التوازني هناك طريقتين:

- **الطريقة الاولى..** هي **y** أو الإنتاج يساوي الطلب الكلي هذه مجرد أن نساوي الطلب الكلي مع الإنتاج ثم نحل المعادلة من خلال تعويض طبعاً دالة الاستهلاك سنجد اننا وجدنا المعادلة الثانية **y = Ca +by + I**

y تساوي الاستهلاك الثابت **Ca** + **by** الي هو الاستهلاك المستحث أو الذي يعتمد على الدخل + **I**الي هو الاستثمار. بعد ذلك ننقل الـ **by** لأن الدخل في الحقيقة موجود على الجهه اليسرى للمعادلة فنجعل كل الـ **y** في الجهه اليسرى للمعادلة يكون عندنا **y- by =Ca+I**

y ناقص **by** يساوي الثوابت يعني يساوي الاستهلاك الثابت **Ca** زائد الاستثمار الثابت **I**

ثم إذا اخذنا الـ **y** كعامل مشترك نضع **y** ونفتح قوس الـ **y** الاولى المعامل لها هو واحد والمعامل الثاني لـ **y** الثانيه هو **b–**. **y(1- b)=Ca+I**

لاحظ واحد ناقص **b** هو الميل الحدي للاستهلاك وقلنا الميل الحدي للادخار هو واحد ناقص

b (**1-b**) يعني واحد ناقص الميل الحدي للاستهلاك **b** هنا واحد ناقص **b** (**1-b**) هو الميل الحدي للادخار إذا رمزنا الميل الحدي بـ**D** هي نفس واحد ناقص **b** (**1-b**) وهي نفس **MPS**..

الان سوف نقسم الطرفين على معامل **y** معامل **y** ماهو؟ هو (**1-b**) اللي هو الميل الحدي للادخار إذا قسمنا الطرفين سوف نحصل على هذه المعادلة $y^* = \frac{Ca+I}{(I-b)}$

لأن الطرف الايسر إذا قسمناه على (**1-b**) ستذهب (**1-b**) ويبقى **y** فقط و**Ca+I** نفسها على (**1-b**) موجوده. الان نجدها في المقام. إذاً هذا هو الدخل التوازني.. الدخل التوازني = مجموع الثوابت مقسوم على الميل الحدي للادخار.

هذه نسميها الطريقة الاولى طريقة الطلب الكلي يساوي الإنتاج أو يساوي العرض الكلي حيث تمثل **y** الإنتاج أو العرض الكلي. و(**Ca+I**) تمثل الطلب الكلي.

صيغه أخرى.. إذا أردنا أن نكتب الدخل التوازني بصيغه أخرى

$$y^* = \frac{1}{1-b}(Ca+I)$$

ممكن نضع **C1** على واحد ناقص **b** ونضع **C+I** وهذا لا يغير شيء أبداً نفس القيمه فإذا قسمنا

$$\frac{٢٠٠}{٠.٢}$$

إذا قسمت ٢٠٠ على اثنين من عشره ٠.٢ كم يعطيك؟ يعطيك ١٠٠٠

$$\frac{١}{٠.٢} = ٥$$

٥×٢٠٠=١٠٠٠ خمسة مضروبة في الثوابت ٢٠٠ هو الف ١٠٠٠ النتيجة واحدة.

هل هناك طريقة أخرى أيضا لايجاد الدخل التوازني؟

تطبيق:

C=50+0.75Y

I=100

١- الحل/ الطريقه الاولى لايجاد التوازن: طريقة **Y=AD**

Y=50+0.75Y+100
Y=150+0.75Y
Y(1-0.75)=150
0.25Y=150
Y=4(150)=600

٢- الطريقة الثانية: S=I

-50+0.25Y=100
0.25Y=150
Y=4(150)=600

قمنا بحل التطبيق على الطريقة الأولى ثم بطريقة أخرى وهي طريقة نسميها

طريقة الادخار = الاستثمار وفيما بعد سنطور هذه الطريقة الثانيه الي ما نسميه الحقن = التسرب

عندنا الآن معادلة C=50+0.75Y عندنا C تساوي 50 +0.75 من الدخل هذه دالة الاستهلاك بعدها الاستثمار ثابت مستقل لا يعتمد على الدخل أوعلى أي متغير اخر داخل النموذج إذا I=100

الطريقة الاولى لايجاد التوازن هي طريقة y=AD

نضع y ثم نضع الاستهلاك y = الاستهلاك + الاستثمار

بدل الاستهلاك نضع معادلة الاستهلاك 50+0.75Y بدل الاستثمار نضع قيمة 100 ثم نحل المعادلة بكل بساطة سنجد أنا جمعنا الثوابت + 50 = Y 0.75Y+ 100

اصبح عندنا Y=0.75Y+150

نخرج الشق المرتبط بـ y الي الجهة اليسرى فيكون عندنا

y(1- 0.75)=150

معامل y الاولى =1 ومعامل y الثانيه =0،75 يكون عندنا y مضروبه في واحد ناقص 0.75 الي هو الميل الحدي للادخار يساوي الثوابت الي هو 150 ثم الفرق بين 1- 0.75=0,25 هو 0,25 الي هو الميل الحدي للادخار

- الميل الحدي للادخار 0,25 يعني ربع مضروب في y يساوي 150 إذا قسمنا على 0.25 قسمناه على الطرفين وجدنا أن y تساوي 4 ضرب 150 يساوي y= 4 (150)=600 600

من أين أتت الاربعة؟؟ الاربعة حاصل قسمة واحد صحيح على خمسة وعشرين بالمائة يعني يساوي كم؟ يساوي أربعة إذا هي

حاصل قسمة واحد صحيح على خمسة وعشرين بالمائة يساوي أربعة

$$\frac{1}{0.25} = 4$$

ولو قسمت مباشرة 150 على 0.25 اعطاك نفس النتيجة 600. إذا الدخل التوازني = 600

الطريقة الجبرية هذي باستخدام مثال رقمي يوضح قيمة الاستهلاك الثابت ويوضح الميل الحدي للاستهلاك. الميل الحدي للاستهلاك هو 0.75 يعني إذا زاد الدخل بمقدار ريال واحد 75 هللة سيذهب منها للاستهلاك وما تبقى منها 25 هللة سيذهب للادخار.

الطريقة الثانية: لايجاد نفس الدخل التوازني وهي طريقة. أيضا طريقة الادخار I = S الادخار S يساوي الاستثمار I.

إذا لما نساوي الادخار مع الاستثمار سيحدد ذلك الدخل التوازني نضع بدل الادخار ماذا نضع؟ نضع معادلة الادخار قد يقول قائل ليست موجوده عندنا في السؤال؟ نقول بكل بساطة ممكن كتابتها من خلال النظر الي معادلة الاستهلاك، فال 50 الموجوده في معادلة الاستهلاك نكتبها (50-) لأن لم يكن هناك استهلاك تلقائي ثابت معنى ذلك أن هناك إدخار نقص الادخار هناك سحب في الادخار إذا يكون في السالب ثم عندك الميل الحدي للاستهلاك الي هو 0.75 كما قلنا الميل الحدي للادخار هو واحد ناقص خمسة وسبعين بالمائة يعطينا خمسة وعشرين بالمائة 1- 0.75=0.25

-05+0.25y=100 ناقص خمسين زائد خمسة وعشرين بالمائة y يساوي الاستثمار. الاستثمار عندنا في المثال يساوي 100 ثم ناقص 05- تذهب للجهة الأخرى جهة اليمين فتتغير اشارتها من 05- إلى 05+. خمسين زائد مائه تساوي مائه وخمسون 150 = 100 +05.. إذا 0.25y=150 بقسمة الطرفين على 0.25 نجد أن هي نفسها y=4(150)=600 إذا كل الطريقتين تعطي نفس النتيجة وهو أن الدخل التوازني = 600 سوى استخدمنا طريقة الطلب الكلي "الطلب الكلي يساوي العرض الكلي" أو طريقة الادخار يساوي الاستثمار.

ننتقل الي وضع

تحديد الـ GDP في اقتصاد يتكون من قطاعين

ماذا يحصل عندما يكون هناك تغير بأحد مكونات الطلب الكلي؟

رسمنا الخط الازرق وهو خط ٤٥درجة ثم بعد ذلك رسمنا الاول الطلب الكلي نلاحظ عندما يكون هناك الاستثمار يكون عندنا الاستهلاك ثابت سيكون يساوي 05 والاستثمار الثابت يساوي 100 أي أن مجموع الثوابت = 150 هنا نضع الجدول يبدأ في العمود الاول بوضع y ثم العمو الثاني C ثم العمود الثالث I والعمود الرابع C+I. نلاحظ I ثابت 100 لا يتغير مهما تغير الدخل بينما C كما قلنا يتكون من شقين الشق الاول مستقل عن الدخل. والشق الثاني يعتمد على الدخل لهذا عندما يكون الدخل = صفر نجد أن الاستهلاك الثابت هو 50 وفي نفس الوقت الاستثمار هو كما هو 100 لا يعتمد على الدخل سوى كان الدخل صفر أو أكثر من ذلك بكثير مجموع الاثنين الي هو الاستهلاك مع الاستثمار هو 150 أي الطلب الكلي =150 والدخل = صفر. عندما يكون الدخل = 200 طبعا الـ150 الان كما نلاحظها في الرسم نجد 150 هي موضوعها قريبه لـ 200 يعني ذات الطلب الكلي العلوية. أما الدالة الثانيه التي اسفل منها فهي دالة الاستهلاك في الواقع عندما يكون الدخل 200 كم يكون الاستهلاك؟ طبعا الاستهلاك كما قلنا فيه شق سيكون ثابت الي هو 50 والشق الثاني الي هو معتمد على الدخل لو عوضنا في دالة الاستهلاك سنجد انه = 150 بالتالي إذا جمعنا 50 مع 150 يكون 50+150=200 200 الاستثمارباقي 100 إذا جمعنا الاستهلاك مع الاستثمار يساوي 300 أي الطلب الكلي نلاحظ انه 300 بينما أن الإنتاج هو 200 أي هناك فائض في الطلب الكلي بعد ذلك إذا زاد الدخل الي 400 نجد أن هناك 350 هو استهلاك 50 منها استهلاك ثابت و 300الاستهلاك الذي يعتمد على الدخل الاستثمار هو ثابت 100 إذا جمعنا 350 مع 100 يساوي 450 نجد أن الطلب الكلي 450 بينما الدخل 400 مازال الطلب الكلي أكبر من الدخل أو من الإنتاج.

عندما يكون الدخل يساوي 600 نلاحظ أن الاستهلاك يساوي 500 من أين اتت الـ 500؟ 50 منها استهلاك ثابت و450 هي من الاستهلاك الذي يعتمد على الدخل فعندما زاد الدخل زاد الاستهلاك الي 450 إذا مجموعهما 500 الاستثمار الثابت هو 100 إذا جمعنا 100 مع 500 يكون عندنا الاستهلاك زائد الاستثمار 600 إذا الطلب الكلي = 600والإنتاج = 600 إذا هناك توازن الإنتاج يساوي الطلب الكلي ولهذا نلاحظ في الرسم انه يتقاطع دالة الطلب الكلي مع خط 45 درجه عند هذه النقطة حيث يجمع بين "y" 600 الإنتاج وبين الطلب الكلي الي هو 600.

لو زاد الدخل عن الدخل التوازني وصار 800 ماذا سيحدث؟؟ يحدث أن الاستهلاك سيزيد الي 650 (50 منها الاستهلاك الثابت و600 الاستهلاك الذي يعتمد على الدخل يجمعها مع الاستثمار سيكون الطلب الكلي 650 زائد 100 يساوي 750.

إذا الإنتاج = 800. بينما الطلب الكلي =750. أي هناك فائض في الإنتاج مقداره 50. وكما قلنا هذا مؤشر لشركات أو للمنشأت أن يقللوا من الإنتاج لانهم ينتجون أكثر من الطلب. بعد ذلك لو زاد الدخل مرة أخرى من 800 الي 1000 سنجد أن الاستهلاك سيزيد الي 800. 50 منها استهلاك مستقل و750 الاستهلاك الذي يعتمد على الدخل إذا جمعنا 800 مع 100 الاستثمار سيكون 900. إذا سيكون هناك فائض في الإنتاج يقدر بـ 100 الإنتاج أكبر من الطلب الكلي. واخير عندما يكون الدخل 1200 نجد أن 950 هو الاستهلاك. 50 منها استهلاك ثابت و900 الاستهلاك المعتمد على الدخل. إذا أضفنا اليها 100 سيكون عندنا 1050 هو الطلب الكلي بينما الإنتاج 1200.أي انه هناك فائض في الإنتاج مقدار 1200 ناقص 1050 يساوي 150 فائض في الإنتاج.

خلاصة الكلام نقول عند التوازن تتطابق كمية الإنتاج مع الكمية المطلوبة بمعنى الطلب الكلي المتكون من الاستهلاك والاستثمار يتساوى مع الإنتاج. أما ماعدا ذلك فلا يعتبر توازن.

ننتقل الي نقطة مرتبطة بـ الدخل التوازني الذي حددناه وهو مصطلح يسمى عندنا بمصطلح المضاعف.

مضاعف الإنفاق الثابت

$$y^* = \frac{1}{1-b} \times (Ca + I)$$

الإنفاق الثابت × المضاعف = الدخل التوازني

- المضاعف هو عدد يوضح كم مقدار التغير في الدخل التوازني نتيجة لتغير الانفاق الثابت. فمثلا اذا كان **b=0.75** فهذا يعني أن **1-b=0.25** وبالتالي فإن المضاعف **=4** . زيادة ريال واحد في الاستهلاك الثابت او الاستثمار الثابت تؤدي الى زيادة الدخل بمقدار **4** ريال.

(شرح) وجدنا أن المضاعف في المثال الرقمي هو يساوي **4** ماذا يعني **4**؟ يعني انه إذا زاد أي من مكونات الطلب الكلي أي الانفاق الثابت سواء كان استهلاك ثابت أو استثمار ثابت

إذا زاد بمقدار ريال واحد ماذا سيحصل؟ الدخل التوازني سيزيد بمقدار أربعة هذا المقصود بالمضاعف. وهو يساوي في النموذج البسيط مقلوب الميل الحدي للادخار.

في المثال الرقمي الميل الحدي للادخار عندنا هو **0.25** ومقلوبه لو قسمنا واحد على **0.25** سنجد انه يساوي **4**..

المحاضرة الثانية عشر

تعريف المضاعف: هومقدار التغير في إنتاج أو في الدخل نتيجة المتغير للطاقة الثابت بمقدار واحد. إذا كان المضاعف يساوي ٤ مع ذلك يتغير الإنفاق الثابت، سوى الإنفاق الثابت سواء كان إنفاق استهلاكي أو إنفاق استثماري، إذا تغير الثابت هذا الاستثمار الثابت أو الاستهلاك الثابت بمقدار ريال واحد فإن الدخل سيزيد بمقدار ٤ ريالات، طبعاً هذا بأفتراض أن المضاعف يساوي ٤،

لو المضاعف يساوي ٥ نقول إذا زاد الإنفاق بمقدار ريال يعني أن الدخل سيزيد بمقدار ٥ ريالات، فالمضاعف هو المقلوب الميل الحدي للادخار، يعني واحد على واحد ناقص بي واحد في البسط وواحد ناقص بي في المقام، واحد ناقص بي في حد الادخار.

لو أخذنا مثال رقمي:

واحد ووضعناه في البسط والميل الحدي للادخار وضعناه ٢٥% لو قسمنا واحد على ٢٥% يساوي بالواقع ١٠٠ على ٢٥ يساوي ٤.

وكما قلنا إذا كان **b=0.75**، إذا كان الحدي في الاستهلاك هو ٠.٧٥ بالمئة فهذا يعني أن **1-b** وهو ميل الحد للادخار يساوي ٢٥%. ثم لو نظرنا إلى الدخل التوازني، وجدنا أن في أحد الصيغ كتبنا:

$$y^* = \frac{1}{1-b} \times (C_a + I)$$

الدخل التوازني = المضاعف × الانفاق الثابت

$(C_a + I)$ يعتبرمن الثوابت

$\frac{1}{1-b}$ وهذا هو المضاعف

الدخل التوازني دائماً يساوي المضاعف مضروباً بالانفاق الثابت، الانفاق الثابت هو $(C_a + I)$، إذا نذكر المثال السابق كان **Ca = ٥٠** والـ **I = ١٠٠**، ومجموعهم ١٥٠، والمضاعف كان هناك اللي هو $\frac{1}{1-b}$ هو ٤،

١٥٠×٤ = ٦٠٠، هذا هو اللي توصلنا اليه في الحلقه السابقه، إذا المضاعف الان y^2 وهو الدخل التوازني يساوي المضاعف مضروباً في الانفاق الثابت ويمكن عمل ذلك لكل المعادلات. ننتقل إلى الشريحه الأخرى:

يمكن التعبير عن المضاعف الانفاق جبريا كما يلي:

$$\Delta y = \frac{1}{1-b}(\Delta C_a + \Delta I)$$

- على سبيل المثال التغير في الاستثمار سيحدث زياده في الانتاج (والدخل) بمقدار

$$\Delta y = \frac{1}{1-b}(\Delta I)$$

- بالتعريف مضاعف الاستثمار الثابت يساوي

$$\frac{\Delta y}{\Delta I} = \frac{1}{1-b}$$

(شرح) يمكن التعريف جبرياً عن مضاعف النفاق كما يلي والانفاق المقصود فيه طبعاً الانفاق الثابت:

$$\Delta y = \frac{1}{1-b}(\Delta C_a + \Delta I)$$

دلتا واي = ١ على ١ – b مضروباً بالتغير بالاستهلاك الثابت + التغير في الاستثمار الثابت.

لو كان السؤال مامقدار التغير في الدخل عندما يتغير مثلاً الاستهلاك الثابت بمقدار ١٠٠؟

نقول إذا كان التغير فقط هو الاستهلاك الثابت، يعني مافي تغير بالاستثمار الثابت، نضرب بالمضاعف وهو ١ على ١ – b = ٤، نضربه بالزياده بالاستهلاك الثابت اللي هو ١٠٠، و٤ ×١٠٠= ٤٠٠، يعني أن الادخل التوازني ازداد بمقدار ٤٠٠ نتيجة لأزدياد الاستهلاك الثابت بمقدار ١٠٠، إذا على سبيل مثال التغير في الاستثمار سيُحدث زيداه في الإنتاج والدخل بين قوسين بمقدار $\Delta y = \frac{1}{1-b}(\Delta I)$ (دلتا واي = ١ على ١ – b × دلتا I)

إذا المضاعف الاستثمار يساوي، المضاعف طبعاً جبرياً هو: التغير في الدخل أو التغير في الإنتاج مقسوماً على التغير في الاستثمار.

- بالتعريف مضاعف الاستثمار الثابت يساوي

$$\frac{\Delta y}{\Delta I} = \frac{1}{1-b}$$

دلتا y على دلتا I هذا هو المضاعف.

إذا زاد الاستثمار بمقدار ١ فإن التغير في y سيزيد من مقدار أكبر من ريال واحد للمضاعف أكبر من واحد، إذا المضاعف هو ١ مقسوماً على ١ – b هذه القاعده صحيحه دائماً في حالة عدم وجود ضرائب الدخل وعدم وجود القطاع الخارجي.

١ مقسوماً على ١ – b، ١ – b هو الميل الحدي للادخار، إذا المضاعف هو المقلوب الميل الحدي للادخار.

هنا الان إذا اردنا أن نصور مضاعف الاستثمار من خلال النظري للرسم، نلاحظ ماذا!!.

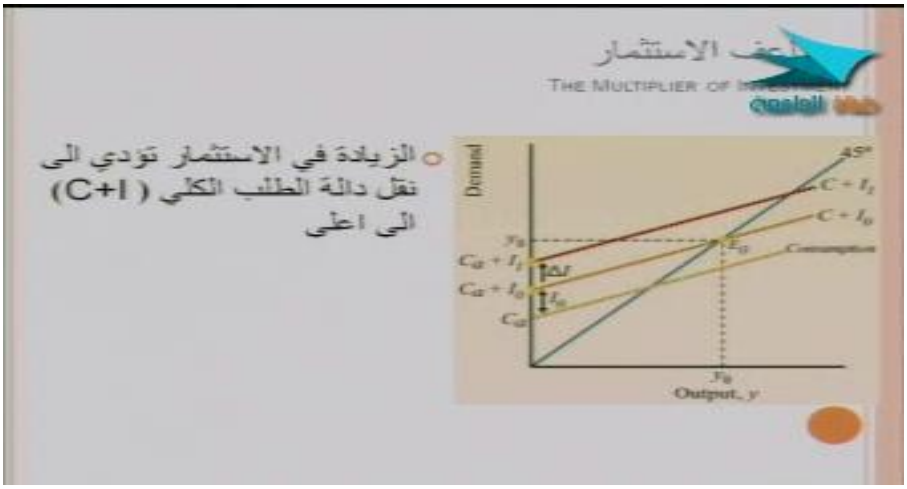

نلاحظ اننا رسمنا اولاً دالة الطلب الكلي اللي هو (C + I0)(سي + أي زيروا)، وكان الدخل التوازني هو Y0 هنا نقطة التوازن عند E0

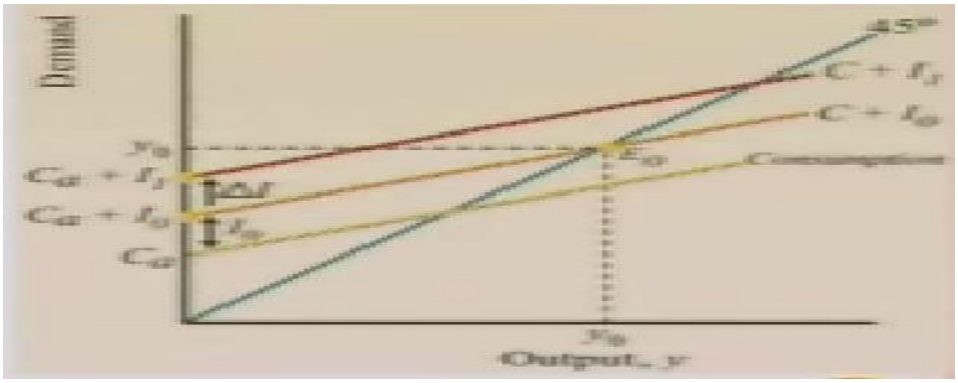

لو قمنا بزيادة الاستثمار سنجد أن دالة الطلب الكلي ستنتقل إلى الاعلى اللي هو بالخط الاحمر (الخط الاعلى)بمقدار التغير بالاستثمار، إذا نقطة التقاطع مع المحور الرأسي ستكون نفس مقدار التغير في الاستثمار، ووضعنا النقطه هذه $C^a + I^1$ نجد أن التوازن في الحقيقه صار عند نقطة أخرى عند نقطه أعلى بالدخل التوازني لأن الزياده في الاستثمار ستولد زياده في الدخل أو في الإنتاج بمقدار أكبر.

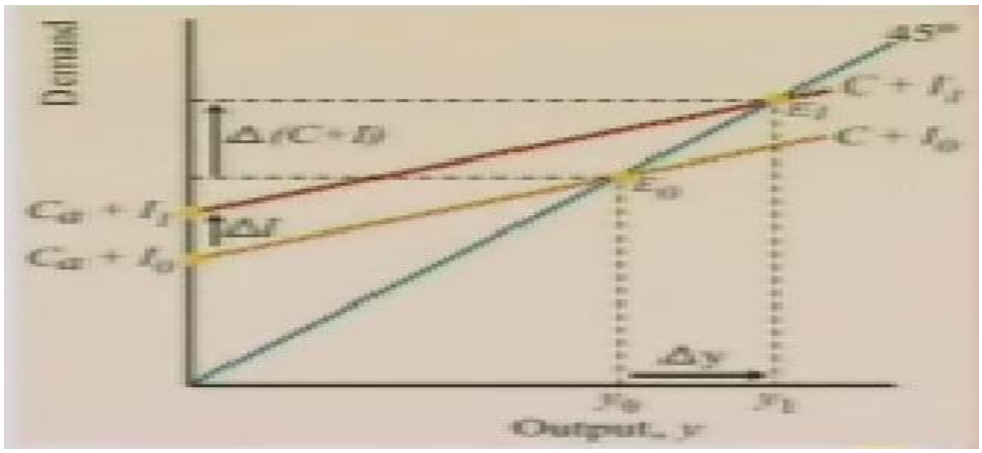

النقطة تُظهر توزان جديده وهي I_1 أي أن المقدار الزياده في Y إنتاجية الدخل هي دلة Y لو تلاحظ انها كبيرة، بينما الزياده في الاستثمار هي دلة I وهو تغير بسيط، هذا التغير البسيط في الحقيقه ولد زياده كبيرة في الدخل، ولهذا نجد أن الدخل قد ازداد من Y_0 إلى Y_1 والاستثمار زاد فقط من I_0 إلى I_1، المسافه الرأسية تبين كم مقدار الزياده للاستثمار.

إذا الدخل التوازني انتقلنا إلى نقطه E_1 هنا الان صار التوازن الجديد هو عند E_1 بسبب زيادة الاستثمارات، وجدنا أن الدخل التوازني ازاداد بمقدار مضاعف،

إذا الزياده في الاستثمار تؤدي إلى نقل دالة الطلب الكلي (C+I)إلى أعلى وبالتالي تحقق التوازن عند مستوى دخل أعلى عند E_1، الزيادة في الدخل التوازني تفوق الزياده في الاستثمار، يعني هذا القول كان نقول أن المضاعف أكبر من ١، فبالتالي يكون الزياده في الدخل أكبر من الزيداه في الاستثمار، هذا هو قول المضاعف أكبر من ١.

تطبيق: كيف يعمل المضاعف بالملايين؟؟!

الزيادة في الاستهلاك	الزيادةفيGDPوالدخل	الزيادة في الطلب	جولة الانفاق
$8	$10	$10	1
6.4	8	8	2
5.12	6.4	6.4	3
4.096	5.12	5.12	4
3.277	4.096	4.096	5
…	…	…	…

40million	50million	50million	Toyal

قد يتسأل البعض ويقول إذا زاد الانفاق الثابت سواء كان استهلاك أو استثمار بريال يفترض أن الدخل يزداد بمقدار ريال فقط، لماذا زاد بمقدار أكبر !!، نقول انظر إلى الجدول.

اضع الجولة الاولى اللي هو رقم ١ اول ماحصل هو الزياده في الطلب بمقدار ١٠ يعني افترضنا أن الاستثمار هنا زاد بمقدار ١٠ فقط، هل الزياده في ١٠ تؤدي إلى الزياده في الدخل بمقدار ١٠ ام بمقدار أكبر؟، نلاحظ هنا الان أن اول جوله في الحقيقه في الزياده في الطلب زادة ١٠ دولارات تبعه زياده في الدخل وهو زياده بمقدار ١٠ أيضا، طيب والاستهلاك !!، الاستهلاك طبعاً إذا زاد الدخل بمقدار ١٠، الاستهلاك هنا سيزيد لأنه عندنا جزء من الاستهلاك يعتمد على الدخل، إذا لو ضربنا الزياده في ١٠ بالدخل، في الميل حق الاستهلاك انه ٨ من عشره سيكون عندنا ٨ من عشره في عشره يساوي ٨، إذا هذه الزياده ٨.

الجدول هذا يجب التأكيد على انه مبني على اساس أن الزياده في الاستثمار هو بمقدار ١٠ فقط وان الميل الحدي للاستهلاك هو ٨ من عشره، بالتالي لما زاد الاستثمار بمقدار ١٠ تبعه ازدياد في الدخل بمقدار ١٠، تبعه ازدياد في الاستهلاك بمقدار ٨، لأن الميل الحدي للاستهلاك هو ٨ من عشره يُضرب بـ عشره يعطيك ٨،

فإذا زاد الاستهلاك وللمره الأخرى يكون عندنا جولة ثانيه وهي أن الطلب الكلي سيزيد بمقدار ٨، والـ ٨ هذه ستذهب أيضا كزياده في الدخل أو زياده في الإنتاج لانك تزيد الطلب ٨ سيقابله زياده في الإنتاج بمقدار ٨، ونقلب العمليه لا برضوا الاستهلاك سيزيد مرة أخرى، لكن لهذه المره ستكون الزياده اقل، سنضرب ٨ في الميل الحدي للاستهلاك اللي هو ٨ من عشره، ٨ ×٨ = ٦٤ يعني سيكون ٦.٤(٦ فاصله ٤ من عشره)وهذا هو الموجود عندنا، لاحظ أن الاستهلاك زاد فعلاً بمقدار ٦.٤ (٦ فاصله ٤ من عشره)هل توقف العمليه! لا، ٦.٤ يعني زياده في الطلب الكلي،

الجوله الثالثه، إذا تنتقل الزياده في الاستهلاك لزياده في الطلب الكلي ٦.٤، يقابلها زياده في الدخل أو في الإنتاج اللي هو ٦.٤، ثم مرة أخرى الاستهلاك يعتمد على الدخل سيكون هناك زياده لكن بمقدار اقل من مرة سابقه سيكون ضرب في الميل الحدي للاستهلاك الي هو ٨ من عشره ضرب ٦.٤ سيعطينا ٥.١٢ (يعني ٥ و١٢ بالمئه)، نذهب مرة أخرى للطلب الكلي ويزيد الطلب الكلي ٥.١٢، ٥.١٢ هي نفسها زياده في طلب الإنتاج ٥.١٢، والاستهلاك سيزيد برضو بمقدار ٤.٠٩٦ وهي أيضا ستذهب كزياده في الطلب الكلي، الذي يقابله نفس الزياده في الدخل والإنتاج، والاستهلاك مرة أخرى سيزيد ولكن بمقدار اقل، وهكذا

ستستمر العملية حتى تكون الوزياده في الاستهلاك يساوي صفر، وبالتالي سبكون في النهايه، الطلب سيزيد بمقدار ٥٠ مليون والزياده في الدخل سيكون بمقدار ٥٠ مليون والاستهلاك سيزيد بمقدار ٤٠ مليون.

إذا الزياده في الطلب الكلي اللي هو ٥٠ مليون، من اين اتت !!، اتت من الزيادات المتتابعه في االستهلاك اللي هي ٤٠ مليون مع الزياده الاصليه أو الاساسيه في الاستثمار هي ١٠ لأن ١٠ مليون مع ٤٠ مليون يعطيك ٥٠ مليون، إذا المضاعف هو الان يعني حنا وضعنا جدول وتوصلنا إلى النتيجه عن طريق الجمع، لكن ممكن إذا توصلنا إلى حل جبري ممكن الوصول إلى هذا الرقم الليهو ٥٠ ببساطه من خلال النظر إلى الكم المضاعف ثم نضربه بمقدار التغير، عندنا مقدار التغير في الانفاق الثابت هو ١٠ مليون، كم مقدار المضاعف هنا !!، المضاعف هنا هو ٥، و ٥ × ١٠ = ٥٠ مليون،

قد تتسأل كيف عرفت أن المضاعف خمسة هنا !!، لماذا لا يكون ٤ كما في المثال الماضي.

نقول الـ ٥ هذه اتت من ماذا؟ تعرفنا على الميل الحدي لاستهلاك هنا في هذا المثال الميل الحدي للمثال يساوي ٨ من عشره، أي أن الميل الحدي للادخار هو ١ ناقص ٨ من عشره ويساوي ٢ من عشره، المضاعف يساوي مقلوب من حدي للادخار، يعني ١ مقسوم على ٢ من عشره، يعني يساوي ٥، ولو اخذنا الـ ٥ والـ٥ وش معناها !!، معناها زاد الانفاق الثابت بمقدار ريال الدخل سيزيد بمقدار ٥ ريالات، طيب هنا اللي حصل الانفاق الثابت زاد بمقدار ١٠، ١٠ مليون نضربها بـ ٥ يعطيك ٥٠ مليون زياده في الدخل، إذا هذه فكره المضاعف.

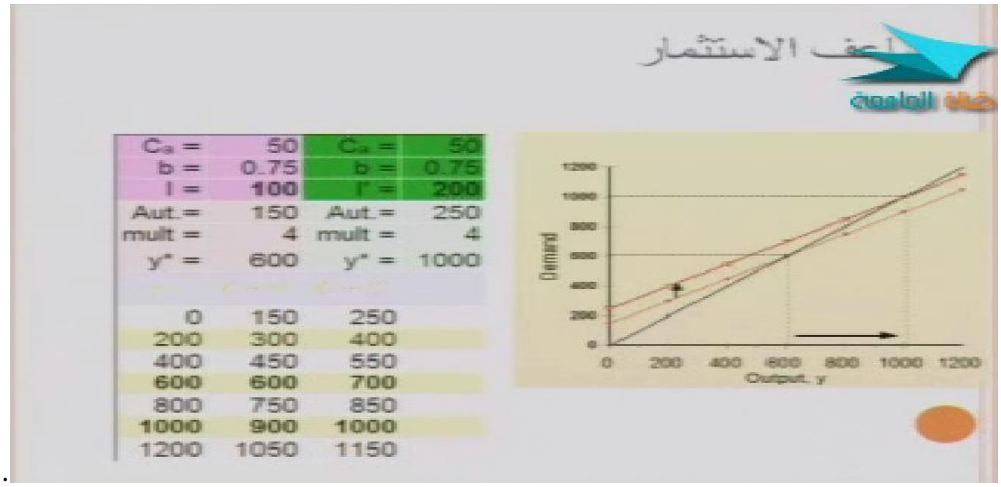

ننتقل بنفس الطريقة إلى مضاعف الاستثمار

في الحقيقه أنه ليس هناك فرق بين مضاعف الاستهلاك الثابت أو مضاعف الاستثمار الثابت هما نفس الشيء، فالزياده سواء كان سببها زياده في الاستهلاك الثابت أو كان سببها زياده في الاستثمار الثابت النتيجه واحدة، ستكون عباره عن الدخل التوازني هو الزياده بمقدار مضاعف أي الزياده في الدخل ستساوي الزياده في مقدار الاستثمار مضروباً في المضاعف.

هنا في المثال نلاحظ الـ C اللي هواستهلاك الثابت ٥٠ والميل الحدي للاستهلاك هو ٧٥ بالمئه والاستثمار يساوي ١٠٠، في الجهه اليمنى مالذي تغير في الواقع !، نلاحظ أن التغير يعني الـ C^a ثابته هي نفسها ٥٠ والحد الاستهلاك هو أيضا ٧٥ والمتغير هنا هو الاستثمار كان الاستثمار ١٠٠ والان صار الاستثمار ٢٠٠، إذا لأن نجمع الـ AUT المقصود فيها الانفاق الثابت، صار عندنا الاوكو يعني لوتون ونص الاوتو اللي صار عندنا في الجزء الاول اللي هو بالخط البنفسجي اللي هو عندما كان الاستثمار يساوي ١٠٠ نجد أن لوتون ونص مجموعها ١٥٠، أي أن الاستثمار ١٠٠ والاشتراك الثابت ٥٠، ٥٠+١٠٠=١٥٠،

MULT يعني المضاعف، المضاعف يساوي ٤، كيف عرفنا انه يساوي ٤ !!، طبعاً من خلال نظريتنا للميل الحدي للاستهلاك اللي هو يساوي ٧٥ من مئه، يعني الميل الحدي لادخار هو ٢٥ من مئه، مقلوب ميل الحدي للادخار يساوي ٤، الدخل التوازني هو يساوي ٦٠٠ ولانك لوضربت الـ ٤ المضاعف في الـ ١٥٠ اللي الثوابت لانفاق الثابت سيعطيك ٦٠٠ هذا هو التوازن.

في المقابل في الجهه الأخرى عندما زاد الاستثمار إلى ٢٠٠ نلاحظ أن اللوتون ونص اللي هو الانفاق الثابت الان كان ١٥٠ وصار ٢٥٠ بينما الميل الحدي للاستهلاك لم يتغير فالبتالي المضاعف لم يتغير ٤ وإذا الدخل التوازني الان سيكون ١٠٠٠، ولهذا نلاحظ أن التوازن الان القديم اللي كان ٦٠٠ لا يصلح أن يكون دخلاً توازنياً مع زيادة الاستثمار إلى ٢٠٠، ولها كان عندنا دالة الطلب الاصليه كان التوازن عند ٦٠٠.

والتوازن مع وجود دالة الطلب الجديده التي الاستثمار يكون فيها في الحقيقه ٢٠٠، نجد أن التوازن تحقق عند الـ ١٠٠٠، وإذا نظرنا إلى الجدول سنجد أن الجدول أيضا يعطي في الحقيقه مانستطيع معرفة الدخل التوازني، هنا الرسم اوضح لنا الدخل التوازني فعلاً هو التقاء الطلب الكلي الجديد مع الخط ٤٥ درجه اللي هو بالازرق ولكن التوازن عند الـ ١٠٠٠، طيب لو اخذنا الجدول سنجد أن الجدول ياضا عندما يكون الدخل يساوي صفر سيكون الاستهلاك مع الاستثمار يساوي ١٥٠ لاستهلاك ٥٠ والـ ١٠٠ هي الاستثمار الثابت، نفس الشيء نجد في الحاله الثانيه تجد انه ٢٥٠، لأن الاستثمار الان في الحاله الثانيه تغير من ١٠٠ صار ٢٠٠ ونفس الشيء عندما زاد الدخل من صفر الى٢٠٠ نجد أن الـ C +I اللي هو الاستهلاك + الاستثمار، الاول الاستثمار قبل الزياده كانت ١٠٠ بينما هو ٤٠٠ بعد زيادته بمقدار ١٠٠، إذا لو ننتقل إلى ٦٠٠ نجد أن الـ ٦٠٠ حقق التوازن فعلاً في حالة لما كان الاستثمار يساوي ١٠٠، أما بعد ماكان الاستثمار يساوي ٢٠٠ لا تعتبر هذه نقطة توازن انما الطلب الكلي اللي هو ٧٠٠ سيكون أكبر من الدخل أو من الإنتاج التوازني الـ ٧٠٠ أكبر من ألـ ٦٠٠، إذا الـ ٦٠٠ توازن في حالة الاستثمار الاول اللي هو ١٠٠ لكنها ليست توازن في حالة الاستثمار الثاني.

المحاضرة الثالثة عشر

الزيادة في الاستثمار تتسبب في زيادة الدخل بمقدار أكبر.

الطلب الكلي عندنا نوعين الطلب الكلي الاول عندما كان الاستثمار يساوي ١٠٠ والطلب الثاني العمود الثاني عندما كان الاستثمار يساوي ٢٠٠ فتوصلنا إلى ٦٠٠ وقلنا عندما يكون الدخل يساوي ٦٠٠ نجد أن الطلب الكلي عندما كان الاستثمار يساوي ١٠٠ الطلب الكلي يساوي ٦٠٠ أي أن النقطه التوازنيه عندما يكون الاستثمار يساوي ١٠٠ ولهذا وضعنا نقطة توازن لتقاطع دالة الطلب الكلي الاولى الأصلية مع ٤٥ درجة عند ٦٠٠ بينما هذه النقطه لاتصلح أن تكون نقطة الطلب التوازنيه عندما يكون الاستثمار يساوي ٢٠٠ لأنها في مثل هذه الحالة سيكون الطلب الكلي عند ٧٠٠ وسيكون الإنتاج فقط ٦٠٠ فسيكون هناك فائض في الطلب وإذا كان هناك فائض في الطلب معنى ذلك مؤشر للمنتجين بأن يزيدوا في إنتاجهم إذاً هذا الواقع إنتاج ٦٠٠ لايحقق توازن لابد من زيادة الإنتاج لو زاد الإنتاج من ٦٠٠ إلى ٨٠٠ نجد أن الطلب الكلي الذي يشمل الاستهلاك + الاستثمار الاصلي الذي يساوي ١٠٠ = ٧٥٠ بينما الطلب الكلي في حالة الاستثمار الجديد اللي هو ٢٠٠ نجد يساوي ٨٥٠ إذاً الطلب الكلي مازال أعلى وعندما يزيد الطلب إلى ١٠٠٠ هنا نجد أن التوازن يتحقق حيث الطلب الكلي الجديد مع وجود استثمار يساوي ٢٠٠ يتساوى مع الإنتاج وعنده يتقاطع في الحقيقه حيث نلاحظ دورة الطلب الكلي الجديد مع خط ٤٥درجة أي ١٠٠٠ من الإنتاج يقابله ١٠٠٠ من الطلب الكلي إذاً هذه هي نقطة التوازن بينما لو قمنا بالزيادة من ١٠٠٠ إلى ١٢٠٠ سنجد أن الطلب الكلي الآن سيكون ١١٥٠ أقل من ١٢٠٠ وهذا مؤشر لمنتجينا بأن هناك مخزون وعليهم أن يقللوا من إنتاجهم حيث يعودوا مرة أخرى إلى النقطه التوازنيه التي يكون عندها الإنتاج = ١٠٠٠ إذاً كما قلنا الزيادة في الاستثمار تتسّبب في زيادة الدخل بمقدار أكبر من الاستثمار هذا أيضا تمثيل من خلال استخدام جدول بنفس الارقام الخط البرتقالي يمثل ٤٥درجة والخط الازرق يمثل دالة الطلب وتقاطعهم عند ٦٠٠ فهذا إعادة بطريقة أخرى عندما كان الاستثمار يساوي ١٠٠

الانفاق الحكومي والضرائب :

من خلال تأثيرهما على الطلب الكلي على السلع والخدمات الانفاق الحكومي والضرائب يؤثران على مستوى **GDP** في الاجل القصير.

يعرف ذلك بالسياسية المالية الكنزية.

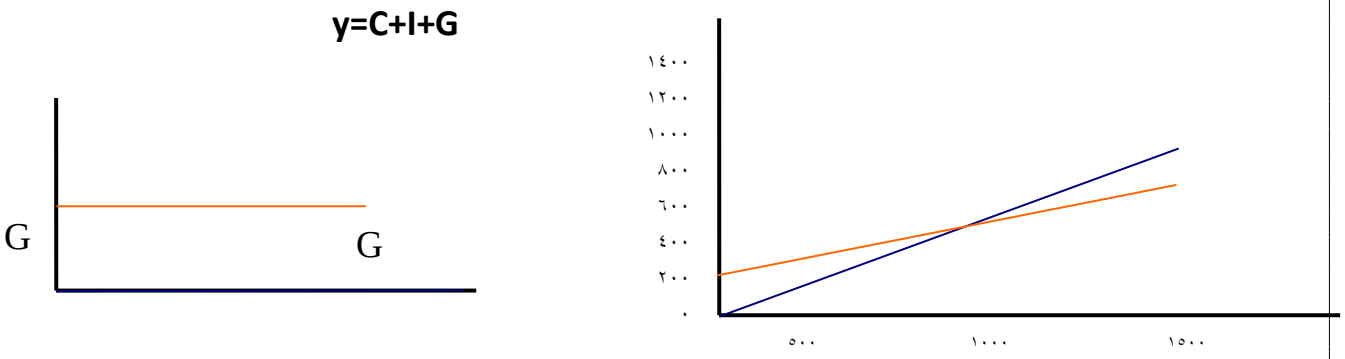

هنا الآن سننتقل من الاقتصاد ينقسم إلى قطاعين إلى اقتصاد يتكّون من ثلاث قطاعات يعني يكون عندنا الأنفاق الاستهلاكي والأنفاق الاستثماري موجود ثم سنضيف الأنفاق الحكومي إذا كان حكومة سيكون عندنا إنفاق حكومي وضرائب الآن الحكومة لما يكون عندها نفقات يكون لها دخل على انها تستطيع أن تمّول الانفاق ودخل الحكومة يتمّثل بصوره رئيسية في الضرائب نبدأ إدخال الانفاق الحكومي للنموذج ثم ننظر ماذا يحدث إذا أردنا أن نرسم الانفاق الحكومي نجد إذا أفترضنا في هذا النموذج أن الانفاق الحكومي يعتبر مستقل عن الدخل يعني هو ثابت من ضمن الانفاق الثابت ورسمناه

G المقصود فيه **government** فرسمناه خط مستقيم موازي للمحور الأفقي فالأنفاق على المحور الرأسي الانفاق الحكومي وهذا معناه أن الانفاق الحكومي ثابت لايتغير إذا تغير حجم الإنتاج.

هنا الآن نلاحظ المكتوب الدالة الجبرية **Y = C + I + G**

Y يمثل الإنتاج / **C** يمثل الاستهلاك / **I** يمثل الاستثمار

إذاً من خلال تأثيرهما على الطلب الكلي على السلع والخدمات الانفاق الحكومي والضرائب يؤثران على مستوى **GDP** في الاجل القصير. إذاً تأثير الإنتاج الحكومي والضرائب يأتي من خلال تأثيرهما على الطلب الكلي وبالتالي يتأثر مستوى **GDP** هنا الآن نبدأ في التحدث عن استخدام السياسه الحالية إذا كان عندك إنفاق حكومي وعندك ضرائب صار مجال لإستخدام السياسية المالية.

السياسية المالية المقصود بها: هو التغيير في الانفاق الحكومي أو في الضرائب نجد تأثير على النشاط الاقتصادي.

فمثلآ لو كان الاقتصاد الكلي في حركة ركود فأنك حاول تدّعم الطلب الكلي سيزيد الانفاق الحكومي وبالتالي يكون اخراج الاقتصاد من الركود الذي يعاني منه ولهذا قلت عندما أتى كينز والاقتصاد في حالة اكتساد عظيم اقترح استخدام السياسه المالية التوسعيه يعني زيادة الانفاق الحكومي وخفض الضرائب هذا سيزيد الطلب الكلي فبالتالي سيخرج الاقتصاد من حالة الكساد الذي كان فيها.

وإذا أردنا إضافة الانفاق الحكومي في الرسم سنجد أول مارسمنا هو دالة الاستهلاك في الخط الاصفر الفاتح هو دالة الاستهلاك ثم بعد ذلك فصلنا الدالة الطلب الكلي ليتمّثل في **C+I** كلها موازيه بعضها لبعض لاحظ دالة الاستهلاك ودالة الطلب الكلي الأول ودالة الطلب الكلي الثانية كلها متوازيه لماذا؟؟؟ لأن الميل واحد لكل الدوال والميل هو الحدي للإستهلاك كلها ميلها نفس الشي فلابد أن تكون متوازنه ولما دخلنا الانفاق الحكومي نجد دالة الطلب الكلي في الواقع هي باللون الاحمر تقطع المحور الرأسي عند **a + I + G** يعني قيمة الثوابت نجمعها ونضعها في المحور الرأسي ثم تنطلق دالة الطلب الكلي بميلها اللي هو الميل الحدي للإستهلاك نلاحظ ماذا حصل؟ اللي حصل أن التوازن تحقق عند مستوى أعلى إذا أدخلنا إنفاق حكومي وحدة دون ضرائب اللي سيحصل أن الدخل التوازني سيزيد.

كم مقدار الزيادة عندما يكون فيه انفاق حكومي؟ هذا يعتمد على عاملين:

العامـل الأول: مقـدار الانفـاق الحكـومي والعامـل الثـاني: مقـدار المضاعف

مثلا لو أخذنا المضاعف = ٤ الانفاق الحكومي = ١٠٠ نقول

مقدار الزيادة في الدخل هو ٤ × ١٠٠ = ٤٠٠

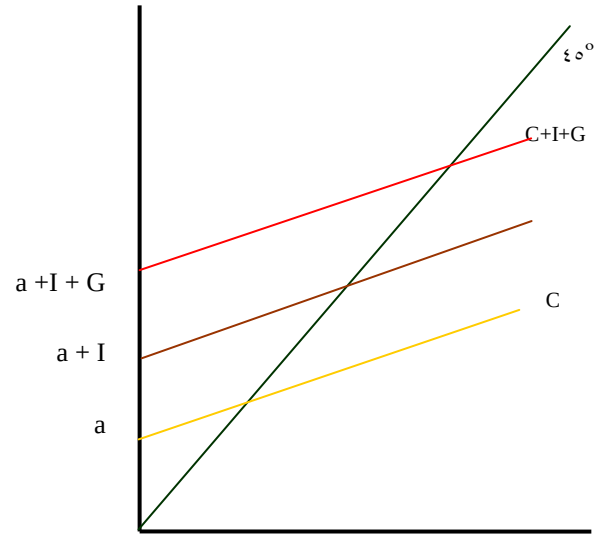

الانتاج الجبري ومضاعف الانفاق الحكومي:

$Y=C+I+G$

$Y=C_a+by+I+G$

$y-by=C_a+I+G$ نجمع المتشابهات مع بعض

$y(I-b)=C_a+I=G$ نقسم على y

$y^*=\frac{1}{1-b}(C_a+I+G)$ نقسم على معامل y

$\Delta y^*=\frac{1}{1-b}(\Delta C_a+\Delta I+\Delta G)$

$\Delta y^*=\frac{1}{1-b}(\Delta G)$

$\frac{\Delta y^*}{\Delta G}=\frac{1}{1-b}$ مضاعف الانفاق الحكومي

الحل الجبري في ايجاد التوازن

عندنا طريقتين أولآ: طريقة الطلب الكلي = العرض الكلي يعني **Y = C + I + G** **C+I**

والطريقة الثانيه: الحقل = التسرب سيكون التسرب عندنا هو الادخار وإذا كان عندنا ادخار = الادخار + الضرائب هذا يعتبر تسرب والحقل سيكون الانفاق الحكومي هو الاستثمار

طريقة الطلب الكلي يساوي الإنتاج وضعنا **Y=C a + by + I+G**

هنا الآن نلاحظ قيمة الثوابت **Ca** اللي هو الاستهلاك الثابت و**I** هو الاستثمار الثابت و**G** هو الانفاق الحكومي الثابت إذا اخذنا **Y** كعامل مشترك كما عملنا المره السابقه

إذا اردنا نوضّح بالرسم سيكون عندنا دالة الطلب الكلي من أحد مكوناته الانفاق الحكومي

Ca =	50		
b =	75،0		
I =	100		
G =	0	G =	100
AUT =	150	AUT =	250
Mult =	4	Mult =	4
Y* =	600	Y* =	1000
0	150	250	
200	300	400	
400	450	550	
600	600	700	
800	750	850	
1000	900	1000	
1200	1050	1150	

- **الزيادة في الانفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة GDP الناتج المحلي التوازني بمقدار 4 اضعاف الزيادة في G**

المحاضرة الرابعة عشر

القطاع الحكومي يمثل جزء مهم ورئيس من الطلب الكلي فقلنا أن الطلب الكلي يتألف من الاستهلاك الكلي وكذلك الاستثمار الكلي والأنفاق الحكومي وصافي الصادرات.

والحكومة يكون لها ميزانية نسميها الميزانية الحكومية يكون لديها نفقات سواء إنفاق على المشاريع الحكومية البنية التحتية أو إنفاق على رواتب الموظفين أو إنفاق لبعض مشتريات السلع والخدمات سواء من داخل الوطن أو من الخارج.

والحكومة عندما تضع تخطيطا لنفقاتها لابد أن تبحث عن تمويل لهذا الإنفاق وفي العصر الحديث يعتبر الممول الرئيس للإنفاق الحكومي هو الضرائب فالحكومة تفرض ضرائب متنوعة الأجل تمويل الإنفاق العام. وفى بعض الأحيان أو ربما في كثير من الأحيان يتجاوز الإنفاق الحكومي الضرائب بمعنى أن الإنفاق الحكومي يكون أكبر من الضرائب التي تحصلت عليها الحكومة فتلجأ إلى البحث عن تمويل لهذا الإنفاق والصورة الحديثة في تمويل الإنفاق هو الاقتراض ويتم الاقتراض في العصر الحاضر عن طريق طرح الحكومة للسندات فحواها أن الحكومة مدين للحامل هذا لسند هذه السندات تصدرها الحكومة وتعطي من يشتريها فوائد ربوية وتبيع هذه السندات للإفراد وللبنوك وللمؤسسات وتستلم في مقابل ذلك نقود والفراد والمؤسسات والبنوك التجارية يحتفظون بهذه السندات ويحصلون على فوائد ربويه وهذه السندات لها فترات مختلفة يعني بعضها يصدر لفترة سنة وبعضها يصدر لفترات طويلة وتسمى بسندات الحكومة أوفي بعض الأحيان أوذنات الخزانة وما الى ذلك.

الإنفاق الحكومي يجب أن يمول وتمويله طبعا هو عن طريق الضرائب وإذا لم تكن ضرائب كافيه فيلجا إلى إصدار السندات الحكومية التي تعتبر دين على الحكومة وإذا الحكومة لم تسدد هذا الدين في هذه السنة سيتراكم هذا الدين وسيكون عندنا ما يسمى بدين العام ونجد أن الدين العام في الحقيقة في كثير من الدول وخاصة نجد في أمريكا بلغ الدين العام مستويات عاليه جدا بل انه في هذه السنة يتوقع أن يكون الدين العام مساويا لناتج المحلي الأمريكي.أيضا بالنسبة للاقتصاد السعودي الدين العام كان في فترة من الفترات وخصوصا بعد أزمة الخليج أو تحرير الكويت كان هناك فعلا دين عام كبير جدا وكان مقلقا ولكن ولله الحمد لله والمنة يعني بدأت

الحكومة في تخفيض هذا الدين العام حيث أصبح عندنا فوائض في السنوات الماضية وتم في الواقع تخفيف هذا الدين العام،نعود إلى الإنفاق الحكومي مرة أخرى من خلال في الحقيقة قلنا أن

الإنفاق الحكومي إذا أنفقت الحكومة ريال واحد يتوقع أن يكون له تأثير مضاعف على الإنتاج والدخل فإذا كان المضاعف مثلا يساوي (٤) إنفاق ريال واحد سيحدث زيادة في الإنتاج والدخل بمقدار (٤) ريالات.

مضاعف الإنفاق سواء كان استهلاكا ثابتا أو كان استثمارا ثابتا أو كان إنفاقا حكوميا هو مقلوب الميل الحدي للادخار فإذا كان الميل الحدي للادخار هو (٢٠%) أو (٠.٢) فهذا يعني أن المضاعف للإنفاق الحكومي هو (١/٠.٢=٥)، كذلك نفس الشيء مضاعف الاستهلاك الثابت (١/٠.٢=٥) نفس الشيء مضاعف الاستثمار (١/٠.٢=٥)

الضرائب:

الضرائب تؤثر على الدخل من خلال تأثيرها على الاستهلاك وتؤثر على الادخار.

تأثير الإنفاق الحكومي هو ايجابي أي توسعي يعني سيؤدي إلى زيادة في النتاج المحلي الإجمالي زيادة الضرائب سيؤدي بشكل معاكس إلى انخفاض الدخل وتأثير الضرائب هو عكس تأثير الإنفاق الحكومي في ما يخص التأثير على الإنتاج وعلى الدخل.

إذا أدخلنا الضرائب في النموذج سنبدأ في البداية بفرض أن تكون الضرائب إجمالية ثابتة ماذا نقصد في الضرائب لإجمالية ثابتة يعني لا تعتمد على الدخل يعني مثل الضريبة على الرأس ضريبة على الشخص لو قررت الحكومة فرض ضريبة على كل فرد هذي نسميها ضريبة إجمالية ثابتة .

تأثير الضرائب على الاستهلاك :

❖ عند أخذ الضرائب والتحولات في الحسبان ،الدخل القومي يصبح الدخل الشخصي المتاح:

$$y_d = y-T$$

- دالة الاستهلاك تصبح $C=C_a+by_d$

$$C=C_a+b(y-T)$$

سنجد تأثير الضرائب على الاستهلاك تأثير الضرائب على الاستهلاك ما تأثيرها عند اخذ الضرائب عندنا ضرائب وعندنا تحويلات التحويلات هي كالإعانات التي تدفع للفقراء كإعانة الضمان الاجتماعي هذي تحويلات فا تأثير التحويلات عكس تأثير الضرائب إذا كانت الضرائب تؤدي إلى تقليل الاستهلاك فان التحويلات تؤدي إلى زيادة الاستهلاك هنا نقول عند اخذ الضرائب والتحويلات في الحسبان الدخل القومي يصبح الدخل الشخصي المتاح: **personal disposable income** معادلة كما هي موجودة على الشاشة **Yd =y-T** ممكن أن نجعل (T)تمثل صافي الضرائب وش معنا صافي الضرائب يعني (الضرائب ناقص التحويلات)وبالتالي نضع (T)فقط ويمكن أن نكتب النموذج في صورة أخرى ونكتب (**yd=-T**)ونعني بها الضرائب الإجمالية (**TR+**)ونقصد فيها ا لتحويلات دعونا نستمر على وضع (**T**) كصافي الضرائب يعني (**T =** مجموع الضرائب ناقص التحويلات)أو مدفوعات التحويلات الحكومية هنا ألان دالة الاستهلاك تصبح **c=ca+byd** (**a**) لي هو الاستهلاك الثابت (**byd+**)لأن(**b**) هيا لميل الحدي للاستهلاك من الدخل المتاح عندنا (**yd**)كان في السابق(**yd**))و(**y**)نفس الشيء ما عندنا ضرائب مباشرة يعني ما فيه ضرائب على الدخل عندما ندخل ضرائب على الدخل سيكون هناك فرق بين **yd** و**y** طيب ألان كما وضعنا **yd** في المعادلة الأولى يساوي **y-T** فبدل من كتابة **yd** سنكتب هنا الان دالة الاستهلاك **c=ca+b(y-T)** (**ca** الاستهلاك الثابت) طيب هذا الان دالة الاستهلاك مع إضافة الضرائب إذا نجد أن الضرائب تدخل في دالة الاستهلاك يعني تأثيرها من خلال تأثيرها على الاستهلاك تأثيرها في خلال الطلب الكلي يأتي من خلال تأثيرها في دالة الاستهلاك..

الدخل التوازني في ظل وجود الانفاق الحكومي والضرائب:

الطلب الكلي نلاحظ **y=c+I+G** هي مكونات الطلب الكلي في للاقتصاد المغلق هي تتكون من (الاستهلاك الكلي**c**) **+(I** الاستثمار) **+G**الإنفاق الحكومي)نجد عندنا الضرائب في هذا النموذج لكنها لا تدخل الضرائب كأحد مكونات الطلب الكلي إنما تدخل عن طريق تأثيرها في الاستهلاك ومعادلة الاستهلاك:

$c=ca+by_d$ (**ca**) الاستهلاك الثابت و **(byd)** ونعيدها مرة أخرى **(y_d=y-T)** و**(c)** كما توصلنا إليها في الشريحة السابقة **y-T c=ca+b** الان سنضع دالة الاستهلاك بصورتها هذه الأخيرة ألان سنضعها في ماذا في الدالة إلى هي المعادلة الأولى إلى كأحد مكونات الطلب الكلي فسنضع **y** بدل ما نضع **c** الاستهلاك فقط سنضع معادلة الاستهلاك ألان لاحظ كتبنا معادلة الاستهلاك **Y=Ca+b(Y-T)+I+G** ثم أضفنا **I+G** بحكم أنها ثوابت يعني الاستثمار يعتبر ثابت والإنفاق الحكومي يعتبر أيضا ثابت لا يعتمد على الدخل الاستثمار طبعا كما سنعرف لاحقا نجد إنه في الحقيقة هناك عوامل تؤثر على الاستثمار من أهمها في الحقيقة سعر الفائدة لأن سعر الفائدة يعتبر تكلفة على المقترض إلي هو المستثمر فإذا ارتفع سعر الفائدة فان طلبة على الاقتراض سوف ينخفض لأنة سيرى أن تكلفة الاقتراض ارتفعت فسعر الفائدة يمثل تكلفة الاستثمار المستثمرين ينظر لها إذا كانت في الحقيقة أسعار الفائدة منخفضة يعني بالنسبة له تكلفة الاقتراض منخفضة أي تكلفة الاستثمار منخفضة فسيقدم على عمل مزيد من الاستثمارات أما إذا كان سعر الفائدة مرتفع يعني تكلفة الاستثمار مرتفعة فهو سوف يقلل من الاستثمارات لكن في ظل النموذج ألان سنفترض أن الاستثمار ثابـــــــــــــــت لأن **Y=Ca+by-bT+I+G**

Y=Ca+b(Y-T)+I+G **Y=C+I+G**

Y=Ca+by-bT+I+G

C=Ca+byd

y-by=Ca-bT+I+G

Yd=y-T

C=Ca+b(y-T)

بعد ضرب**b** إلى هو الميل الحدي للاستهلاك من الدخل المتاح بعد ضربه ب**y** و**ca** نقلناها كما هي**b** ضربناها ب**y** صار عندنا **by** وأيضاً ضربنا**b** في**T** الآن هي خارج القوس يعني مضروبة فيما داخل القوس إذا**I+ by - bT** نزلناها كما هي**G+** طيب بعد ذلك**y** إلى هو الدخل أو الإنتاج موجود في يسار المعادلة وعندنا**by** الموجودة في يمين المعادلة السابقة المعادلة فالمعادلة الحالية إلى ألان إمامنا إخراجنا**y** كله جعلنا**y** في الجهة ليسرى وصار عندنا**y-by** طبعا إشارة**b** تغيرت من الموجب إلى السالب ألاننا نقلناها إلي يسار المعادلة بينما البقية إلى هو**Ca-bT+I+G** كما هي ثم بعد ذلك في الخطوة الأخرى سنأخذ**y** كعامل مشترك فإذ أخذنا**y** كعامل مشترك فنجد أن معامل**y** الأولى هو واحد بينما معامل**y** الثانية هو ناقص**b** أذان سيكون عندنا طبعا أخذنا**y** كعامل مشترك وبتالي سيكون عندنا:

ثم بقسمة الطرفين على

نحصل على المعادلة الأخيرة وهي =

مضروبا في مجموع الثوابت إلى هي **((Ca-bT+I+G)**)لاحظ (١-**b**) هو الميل الحدي للادخار إذا قسمنا (**1**) علي (١-**b**) نسمي هذا المضاعف في مثالنا السابق إذا كان الميل الحدي للاستهلاك يساوي (٠.٨)يعني (**b**) يساوي (٠.٨) يكون مقام (١)سالب (٠.٨)يعني (٠.٢)إلى هو الميل الحدي للادخار إذا قسمنا (١/٠.٢) يعطينا (٥) يعني المضاعف يساوي (٥) ثم نضرب (**5**) هذي في مجموع الثوابت إلى هو (**Ca-bT+I+G**)كلها في الحقيقة نأخذها كما هي الثوابت إلا فقط الضريبة في الحقيقة أن الضريبة نضربها في الميل الحدي للاستهلاك إلى هو (**b**-) فإذا كانت الضريبة تساوي (١٠٠) و (٠.٨=**b**) نضرب (٠.٨) في (١٠) في (١٠٠) يكون عندنا (٨٠) وبالتالي يكون عندنا في الحقيقة تأثير الضرائب على الاستهلاك هو فقط (**80**) بينما المتبقي إللي هو (٢٠) يؤثر علي الادخار بعبارة أخرى ليس كل الضريبة تأتي علي حساب الاستهلاك بل جزء منها يأتي علي حساب الادخار.

مضاعف الضريبة الإجمالية الثابتة: MULTIPLIE OF ALUMP-SUM TAX

$$y^* = \frac{1}{1-b}(C_a - bT + I + G)$$

مضاعف الضريبة الإجمالية الثابتة كما رأينا في المعادلة السابقة = (١/٠.٢)= (٥) أي المضاعف يساوي (٥) بمعنى إذا زاد الاستهلاك الثابت بمقدار ريال الدخل سوف يزداد بمقدار (٥). وكذلك إذا زاد الاستثمار بمقدار ريال فان الدخل سيزداد بمقدار (٥)ولإنفاق الحكومي لو زاد بمقدار ريال سوف سيزداد بمقدار (٥).

بينما لو زادت الضرائب بمقدار ريال ماذا سيحصل الدخل سينخفض الدخل بمقدار (٨٠ هللة) لانا سوف نضرب (٠.٨) في (١) سيعطينا (٠.٨) من ريال يعني (٨٠هللة) بعبارة أخرى لو فترضنا أن الضرائب الإجمالية الثابتة تساوي (١٠٠)سواء (١٠٠مليون) أو (١٠٠مليار) أو ما الى ذلك إذا ضربنا (**b-b**) في (١٠٠) بافتراض أن الميل الحدي للاستهلاك = (٠.٨) سنجد (٠.٨) ضرب (١٠٠) سيعطينا = (٨٠)أي سالب (٨٠)فبتالي نجد أن تأثير الضرائب يعتبر على الدخل تأثير سلبي وأيضاً مقدار تأثيرها أو ما نسميه مضاعف الضرائب الإجمالية الثابتة نجد انه في الواقع هو

(-b)علي **(1-b)**يعني إذا قلنا أن **(b)** هي(٠.٨)(١)**(0.2)(-b)**يكون ناقص (٠.٨على ٠.٢) يساوي (-٤) أي أن أي زيادة في الضرائب بمقدار ريال واحد سيؤدي إلى تخفيض الدخل بمقدار (٤ريالات).

المعادلة في الأسفل تصف التغيرات في الدخل التوازني والتي تحدث بسبب التغيرات في الإنفاق الثابت:

$$\Delta y^* = \frac{1}{1-b}(\Delta C_a - b\Delta T + \Delta I + \Delta G)$$

هنا الان كتبنا المعادلة السابقة وجعلنا دلتا (**y**)يعني التغير في **(y)=** المضاعف مضروب في التغير في الثوابت سواء كان التغير في الاستهلاك الثابت أو في الضرائب الثابتة أو في (**I**)أو في التغير (**G**)لا كننا هنا بحكم إننا نركز الكلام حول مضاعف الضريبة الإجمالية الثابتة نفترض أن التغير حدث في ما ذا في الضرائب الإجمالية ولهذا في الخطوة الأخرى قلنا التغير في **(y)=** (**-b**)على (**1-**)**b**)مضروبا في دلتا (**T**) هذا الأجل عزل أثر التغير في الضرائب الإجمالية الثابتة عن بقية الثوابت الأخرى طيب المضاعف إذا مضاعف الضرائب في الواقع سيساوي (**-b**)على واحد ناقص (**1-b**)مقسوما على واحد ناقص (**-b**)يعني ناقص الميل الحدي للاستهلاك مقسوما على الميل الحدي للادخار هذا مضاعف المضاعف الضرائب الإجمالية الثابتة قبل قليل ألان لو كان الضرائب التغير في الضرائب يساوي (١٠٠)

والميل الحدي للاستهلاك= (٠.٨) سيكون عندنا المضاعف (٠.٨) على واحد ناقص (٠.٨) إلى هو (٠.٢) سيساوي ناقص (٤)ناقص أربعة إذا ضربناها في (١٠٠) سنجد أنها ستؤدي فرض ضريبة إجمالية بمقدار (١٠٠) ستؤدي إلى تخفيض الدخل بمقدار (٤٠٠) إذا هنا ألان كما قلنا ختاما نقول أن المضاعف إلى هو التغير في الدخل نتيجة التغير في الضريبة يساوي:

-b على (1-b)

لعزل أثر التغير في الضرائب الاجمالية تحصل على:

$$\Delta y^* = \frac{-b}{1-b}(\Delta T)$$

$$\Delta y^* = \frac{1}{1-b}(-b\Delta T)$$

$$\frac{\Delta y^*}{\Delta T} = \frac{-b}{1-b}$$

المحاضرة الخامسة عشر

- المضاعف هو مقدار التغير في الدخل نتيجتا تغير أحد مكونات الإنفاق الخاص
- مضاعف الإنفاق الحكومي هو مقدار التغير في الدخل نتيجة تغير الأنفاق الحكومي
- مضاعف الاستثمار هو مقدار التغير في الدخل نتيجة تغير الاستثمار
- مضاعف الاستهلاك هو مقدار التغير في الدخل نتيجة تغير الاستهلاك الثابت أو الاستهلاك التلقائي
- مضاعف الضرائب الإجمالية الثابتة هو مقدار التغير في الدخل نتيجتا التغير الضرائب الإجمالية الثابتة

مضاعف الضرائب بالسالب بمعنى انه إذا زادة الضرائب الدخل سوف يقل ينخفض هذه نقطة، نقطة أخرى أن مضاعف الضرائب يعتبر اقل من مضاعف الإنفاق الحكومي.

الميزانية المتوازنة:

لو قمنا بزيادة الإنفاق الحكومي مثلا بمقدار (١٠٠)ومولنا هذا الإنفاق عن طريق زيادة الضرائب بنفس المقدار (١٠٠)(١٠٠)زيادة في الإنفاق الحكومي و(١٠٠)زيادة في الضرائب. س/ هل ستؤدي إلى تأثير ايجابي أو سلبي في الدخل؟

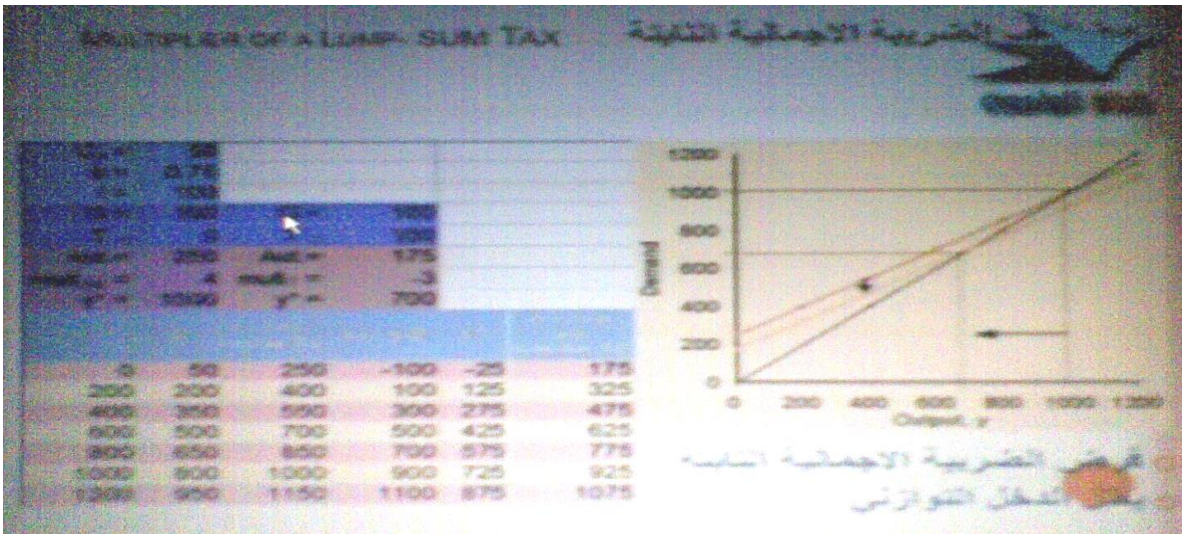

نلاحظ أننا إذا فرضنا ضريبة إجمالية ثابتة من خلال الرسم ستؤدي إلى نقل دالة الطلب الكلي إلى أسفل بنفس مقدار الضريبة الإجمالية ولهذا إذا نظرت غالى الرسم نجد أن هناك سهم يعني أن الطلب الكلي إلى في الخط الأصفر دالة الطلب انتقلت إلى الأسفل يعني إلي في الخط الأصفر بعد الضريبة بعد وجود الضرائب الإجمالية بينما إلي في الخط البرتقالي هو في الحقيقة الطلب الكلي قبل إدخال الضرائب يعني مع وجود الإنفاق الحكومي فقط بدون ضرائب في الجدول أيضا إذا أردنا أن ننظر إلى الجدول نجد أن عندنا هنا اليسار أن: (**ca**)إلي هو الاستهلاك الثابت يساوي (٥٠) و(**b**) إلي هو الميل الحدي للاستهلاك يساوي (٠.٧٥) والاستثمار يساوي (١٠٠) ولإنفاق الحكومي يساوي (١٠٠)و (**T**) إلي هو صافي الضرائب تساوي (صفر) هذا سنقارنه بالعمود الأخر الذي سيكون الإنفاق الحكومي يساوي (١٠٠)كذلك الضرائب تساوي (١٠٠)هنا الآن قبل إدخال الضرائب نجد (**Aut**) إلي هو مجموع الإنفاق الخاص يساوي (٢٥٠)كيف أتت (٢٥٠)جمعنا (٥٠)إلي هو الاستهلاك الثابت مع (١٠٠)استثمار مع (١٠٠)الأنفاق الحكومي مجموع هذه الثوابت (٢٥٠)المضاعف هو (**mult**)يساوي (٤)المضاعف = (٤). س/ لماذا المضاعف =(٤)؟ نقول إذا كنا نستخدم نموذج البسيط هنا لا وجود الضرائب الدخل المضاعف يساوي ماذا مقلوب الميل الحدي للادخار هنا الميل الحدي للاستهلاك (٠.٧٥)طيب الميل الحدي للادخار هو (٠.٢٥)مقلوب (٠.٢٥)هو لو قسمت (١÷٠.٢٥)كأنك تقسم (١٠٠÷٢٥)يعني يساوي (٤).

الدخل التوازني قبل إدخال الضرائب يمكن إيجاده عن طريق ضرب المضاعف بإجمالي الثوابت: (٤×٢٥٠)= (١٠٠٠).

إذا هذا الدخل التوازني. بعد إدخال الضرائب نجد الإنفاق الحكومي كما هو (١٠٠)الاستثمار كما هو (١٠٠)الاستهلاك الثابت (٥٠)فقط إلى تغير علينا هو إدخال الضرائب أو صافي الضرائب حيث تساوي (١٠٠). (**Aut**) إلي هو إجمالي الثوابت يساوي (١٧٥)لماذا تغيرت إجمالي الثوابت كانت الثوابت عندنا (٢٥٠)يعني نقص بمقدار (٧٥) لماذا إلي تغير عندنا فقط هو الضرائب الآن

الثوابت مع وجود الضرائب يعني تساوي الاستهلاك الثابت (٥٠)+ الاستثمار الثابت (١٠٠)+ الإنفاق الحكومي (١٠٠)هذي (٢٥٠)لكن **(-b).** (لا-)إلي هو (٠.٧٥)مضروبا في الضرائب (١٠٠)(٠.٧٥) يعني ناقص (٧٥)فيكون عندنا (٢٥٠)إلى هو الثوابت إلي كانت عندنا موجودة قبل إدخال الضرائب ناقص (٧٥)يساوي عندنا في النهاية الثوابت يساوي (١٧٥).

مضاعف الضرائب الإجمالية الثابتة (**mult**) يساوي (-٣)فقاعدة مضاعف الضرائب الإجمالية الثابتة =(ناقص الميل الحدي للاستهلاك(-٠.٧٥) ÷الميل الحدي للادخار (٠.٢٥)= -٣).

فإذا قمنا بزيادة الضرائب بمقدار (١٠٠)ستؤدي إلي تقليص الدخل التوازني بمقدار (٣٠٠).

نجد الدخل التوازني يساوي (٧٠٠)فسواء نظرنا إلى الثوابت جمعناها مع بعض (١٧٥)ثم ضربناه في المضاعف الأصلي إلى كان عندنا في السابق (١٧٥)ضربناها في (٤)كم سيعطينا. سيعطينا (١٧٥×٤)سيعطينا (٧٠٠). أو الطريقة الأخرى إننا نقوم بإيجاد الدخل التوازني السابق إلي هو (١٠٠٠)ثم نطرح منه التغير في الدخل التوازني بسبب الضريبة يعني زودنا الضريبة بمقدار (١٠٠)نضربها في مضاعف الضرائب (-٣)يكون (-٣٠٠)نطرح (-٣٠٠)من (١٠٠٠)سيعطينا (٧٠٠).

مضاعف الميزانية المتوازنة:

- عندما نجمع تأثيرات مضاعف الانفاق الحكومي ومضاعف الضرائب الاجمالية نحصل على:

مضاعف الانفاق الحكومي ← $\frac{\Delta y}{\Delta G} = \frac{b}{1-b}$ ← زائد ← $\frac{\Delta Y^*}{\Delta T} = \frac{-b}{1-b}$ ← مضاعف الضرائب الاجمالية

$$\frac{1}{1-b} + \frac{-b}{1-b} = \frac{1-b}{1-b} = 1$$

- هذا يعني أن زيادة الانفاق الحكومي بمقدار ريال واحد والممول بزيادة الضرائب بريال واحد يؤدي الى زيادة الدخل بمقدار ريال واحد.

مضاعف الميزانية المتوازنة المقصود فيها (أن التغير في الإنفاق يساوي التغير في الضرائب)يعني إذا قمت بزيادة الأنفاق الحكومي بمقدار (١٠٠)فأنت ستقوم بزيادة الضرائب بمقدار (١٠٠)حتى تكون مولت الزيادة من الإنفاق الحكومي وبتالي لا تغير في الحقيقة في وضع الميزانية إذا كانت في وضع متوازن في السابق ستبقى متوازنة لأنك قمت بزيادة الإنفاق بنفس مقدار الزيادة في الضرائب الإجمالية.

سؤال الآن/ إذا قمنا بزيادة الضرائب بنفس مقدار زيادة الإنفاق الحكومي يعني قمنا بتمويل الزيادة من الإنفاق الحكومي بمقدار مساوي في الضرائب يعني الإنفاق الحكومي زاد بمقدار (١٠٠)الضرائب زادة بمقدار (١٠٠)نعرف أن تأثير الإنفاق الحكومي ايجابي يعني سيؤدي إلى زيادة الدخل وتأثير الضرائب سيكون سلبي يعني سيقلل الدخل.

هل النتيجة الصافية زيادة الدخل التوازني أو يبقى ثابتا الدخل التوازني أو ينخفض.؟؟؟

طبعا الإجابة على ذلك يجب أن نذكر بالمضاعف الإنفاق الحكومي مضاعفة أكبر المضاعف الإنفاق الحكومي كما قلنا أعلى الميل الحدي للادخار في مثالنا الرقمي السابق عندما قلنا أن الميل الحدي للادخار يساوي (٠.٢٥)يعني المضاعف الإنفاق الحكومي هو (٤)إذا قمنا بزيادة الإنفاق الحكومي بمقدار (١٠٠)يعني (١٠٠×٤)هذي زيادة في الدخل تساوي (٤٠٠)طيب الضرائب أحنا زودنا الضرائب بمقدار (١٠٠)مضاعف الضرائب =(- الميل الحدي للاستهلاك **(b)**) في مثالنا الرقمي ناقص (٠.٧٥)مقسوما على الميل الحدي للادخار إلي هو (٠.٢٥)سيساوي (-٠.٧٥ ÷ ٠.٢٥ = -٣)طيب زودنا الضرائب بمقدار (١٠٠)(١٠٠)مضروبا (-٣)يعني أن الدخل سيقل أو سينخفض بمقدار (٣٠٠).

إذا عندنا الإنفاق الحكومي أدى إلي زيادة الدخل بمقدار (٤٠٠)الضرائب أدت إلى تخفيضه إلى (٣٠٠)النتيجة النهائية هي زيادة صافية في الدخل بمقدار (١٠٠)أي بنفس مقدار الإنفاق الحكومي زاد الدخل بمقدار (١٠٠)وهذا راجع إلى أن المضاعف الإنفاق الحكومي أكبر من مضاعف الضرائب.

وهذا بدوره يعود إلى ماذا يعود بدوره إلى أن الضريبة ليست كلها تأتي على حساب الاستهلاك بل جزء منها يأتي على حساب الادخار.

إذا مضاعف الإنفاق الحكومي أكبر من مضاعف الضرائب .

Δy/ΔG=1/(1-b))مضاعف الإنفاق الحكومي و هو**(yΔ)** على**1)=(GΔ)**)على (١-**b**)إذا جمعنا معها زائدا **yΔ**)على**(Δy**على**ΔT**)إلى هو مضاعف الإجمالية الثابتة نجد انه يساوي**-b)**)على (١-**b**) **Δy/ΔG=Δy/(1-b**)زائدا**Δy/ΔT=(-b)/(1-b)** (الثابتة الإجمالية الضرائب مضاعف)(مضاعف الإنفاق الحكومي)هنا ألان إذا جمعنا المضاعفين معا سنجد مضاعف الإنفاق الحكومي إلى اليسار (١)مقسوما على (١-**b**)زائد مضاعف الضرائب إلي هو**-b)**)على (١-**b**)مجموعهما للمقام هو نفس الشيء أخذنا المقام الموحد (١-**b**)ثم جمعنا (١-**b**)فحصيلته يساوي (١**(**
1=(1-b)/(1-b)=1/(1-b)+(-b)/(1-b)ماذا يعني (١)يعني أن مضاعف الميزانية المتوازنة يساوي (١)أي إذا قمنا بزيادة الإنفاق الحكومي بمقدار (١٠٠)وقمنا بزيادة الضرائب بمقدار (١٠٠)فان النتيجة النهائية هو زيادة الدخل بمقدار (١٠٠)فالتغير في الدخل نتيجتنا التغير الإنفاق الحكومي مع الضرائب تغيرهما معا سيعطينا في الواقع مضاعف يساوي (١)إذا دائما إذا تم زيادة الضرائب بنفس زيادة الإنفاق الحكومي نجد أنة سيؤدي إلى زيادة في الدخل ولذا نسمي هذه السياسة المالية سياسة توسعيه نعم قمنا بزيادة الإنفاق الحكومي يعتبر سياسة مالية توسعية زيادة الضرائب سياسة مالية انكماشية لكن مجموع السياستين هي في الحقيقة سياسة مالية توسعية وهذا يعود إلي أن مضاعف الأنفاق الحكومي أكبر من مضاعف الضرائب هذا يعني أن زيادة الأنفاق الحكومي بمقدار ريال واحد والممول بزيادة الضرائب الإجمالية الثابتة بريال واحد يؤدي إلى زيادة الدخل بمقدار ريال واحد.

تبيطق معدل الضريبة على مستوى الدخل:

تقرض الحكومة ضرائب الدخل بتطبيق معدل الضريبة على مستوى الدخل.

- ✓ تؤثر الضريبة على دالة الاستهلاك – يعدل الميل الحدي للاستهلاك من اجل ضرائب الدخل.
- ✓ رفع معدل الضريبة يخفض الميل الحدي للاستهلاك المعدل من اجل ضريبة الدخل **MPC**.

هنا الآن سننتقل من الضرائب الإجمالية إلى ضريبة الدخل فعندما يكون عندنا ضرائب تعتمد على الدخل ونسميها ضرائب الدخل ونفترض أن **T**)الموجودة في النموذج هي معدل الضريبة إذا كما نلاحظ**T**))الآن كتبناها كدالة تساوي**T**))إلى هو معدل الضريبة مضروبا في**y**))إلي هو الدخل**Yd**))الآن إلى هو الدخل المتاح يساوي**y**))الدخل الناقص**T**))إلي قلنا هي صافي الضرائب إذا وضعنا**T**))ألانها تساوي**TY**))نكتب تساوي**Y-TY**))يعني بدل**T**))نكتب**TY**)وعليه**Yd=y-ty**))نأخذ**y**))كعامل مشترك سيكون عندنا (١)إلي هو معامل**y**))الأولى و**T**)-إلى هو معامل**y**))الثانية فيكون عندنا **.(y (1-t))** هنا الآن نكتب دالة الاستهلاك**C =Ca+byd**))إذاً**yd**))الآن سنعوض في المعادلة السابقة إلى هي أخر ما توصلنا إليه بدل**yd**))نضع**y (1-T)**))هنا ((١-**C=Ca+b**)**y**)(**T**)بدل**yd**))وضعنا (١-**t**)مضروبا في**y**))إذا هنا ننظر كيف تؤثر ضرائب الدخل الضرائب المباشرة على الدخل كيف تؤثر على دالة الاستهلاك ومن خلال تأثيرها في دالة الاستهلاك يتأثر الطلب الكلي ألان الطلب الكلي جزء أساسي منه هو الاستهلاك الكلي فإذا تأثر الاستهلاك الكلي تأثر الطلب الكلي هنا الميل الحدي أللاستهلاك يساوي**b (1-t)**)هذا نسميه الميل الحدي للاستهلاك من الدخل بينما**b**))لوحدها هي الميل الحدي للاستهلاك من الدخل المتاح وضع معدل الضريبة إذا سيخفض الميل الحدي أللاستهلاك المعدل من أجل ضريبة الدخل إذا صار عندنا ألان الميل الحدي أللاستهلاك من الدخل المتاح إلى هو**b**))وعندنا الميل الحدي للاستهلاك من الدخل إلى هو**b**))مضروبا في (١-**t**)ولاشك الميل الحدي للاستهلاك من الدخل يعتبر اقل من الميل الحدي للاستهلاك من الدخل المتاح بمعنى أن**b**))لوحدها أكبر من**b**))مضروبا (١- **t)((1-t)b**

المحاضرة السادسة عشر

تأثير ضريبة الدخل من خلال الرسم:

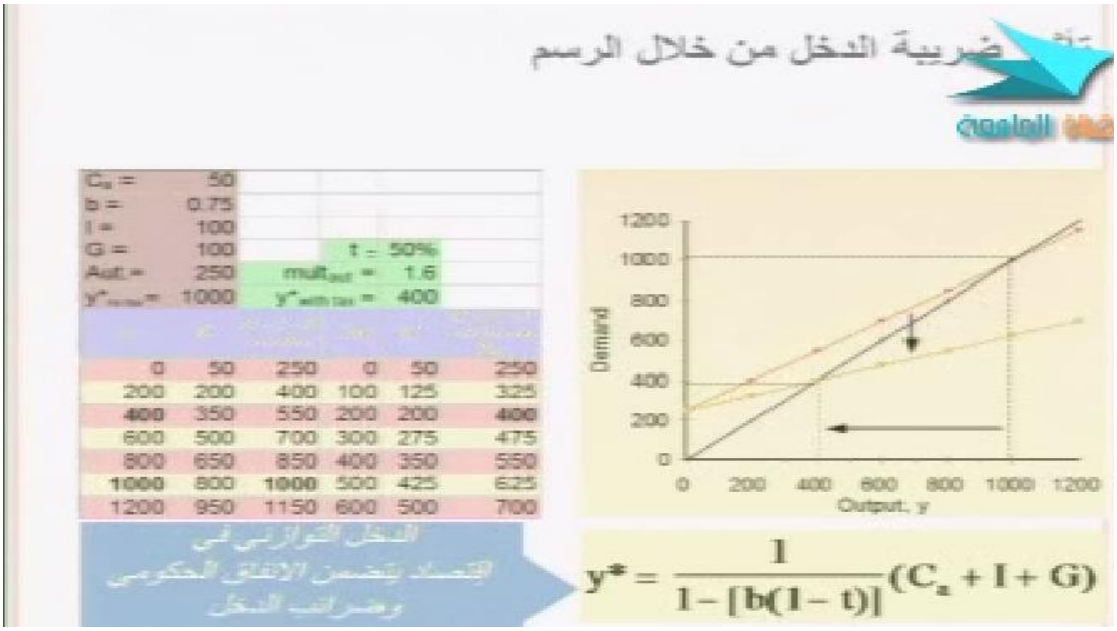

نلاحظ أن ضرائب الدخل أدت إلى انحدار منحنى الطلب الكلي إلى الأسفل، في حين أن نقطة تقاطعه مع المحور الرأسي لتتغير وإنما الذي تغير هو الميل، لأن ميل دالة الطلب الكلي كان في السابق هو **b** "الميل الحدي للاستهلاك" أما الآن وبعد إدخال ضرائب الدخل أصبح الميل **b(1-T)**وهذا يعني انخفاض ميل دالة الطلب الكلي وبالتالي انحدرت إلى الأسفل.

الخط الأصفر هو دالة الطلب الكلي بعد إدخال ضرائب الدخل، وبنظرنا إلى الجدول الذي يشرح لنا ما في الرسم، هنا الآن مقارنة بين حالتين:

الحالة الأولى بدون وجود ضرائب دخل.

الحالة الثانية مع وجود ضرائب دخلكما هو موضح في الرسم:

Ca = الاستهلاك الثابت، **b**= الميل الحدي للاستهلاك، **I**=الاستثمار، **G**=الأنفاق الحكومي، **Aut**=مجموع الثوابت، **??** Y^*=الدخل التوازني.

في الجهة الأخرى المضللة باللون الأخضر **T**=معدل الضريبة، **Mult Player**= المضاعف وطريقة حسابه "يعني هذا أن المضاعف يعني مقلوب الميل الحدي للادخار من الدخل"

$$\frac{1}{1-[b(1-t)]}$$

لاحـــظ الآن مـــن خلال الرسم وقارن بين الدخل التوازني قبل ضرائب الدخل حيث تقاطع دالة الطلب الكلي (اللون الأحمر)و(اللون البرتقالي)مع خط (45^0)المنطلق من نقطة الأصل، نجد أن نقطة تقاطعهما عند (١٠٠٠)حيث أن الدخل =١٠٠٠ والطلب الكلي=١٠٠٠ إذا هي نقطة توازن بينما النقطة الأخرى "دالة الطلب الكلي" (اللون الأصفر)مع خط (45^0)نجد تقاطعهما عند (٤٠٠)وهذا يعني أن الدخل التوازني بعد فرض ضريبة دخل ٥٠% انخفض من (١٠٠٠)إلى (٤٠٠)"مقدار الانخفاض (٦٠٠).

*إذا الدخل التوازني في اقتصاد يتضمن الإنفاق الحكومي وضرائب الدخل

الاقتصاد المفتوح

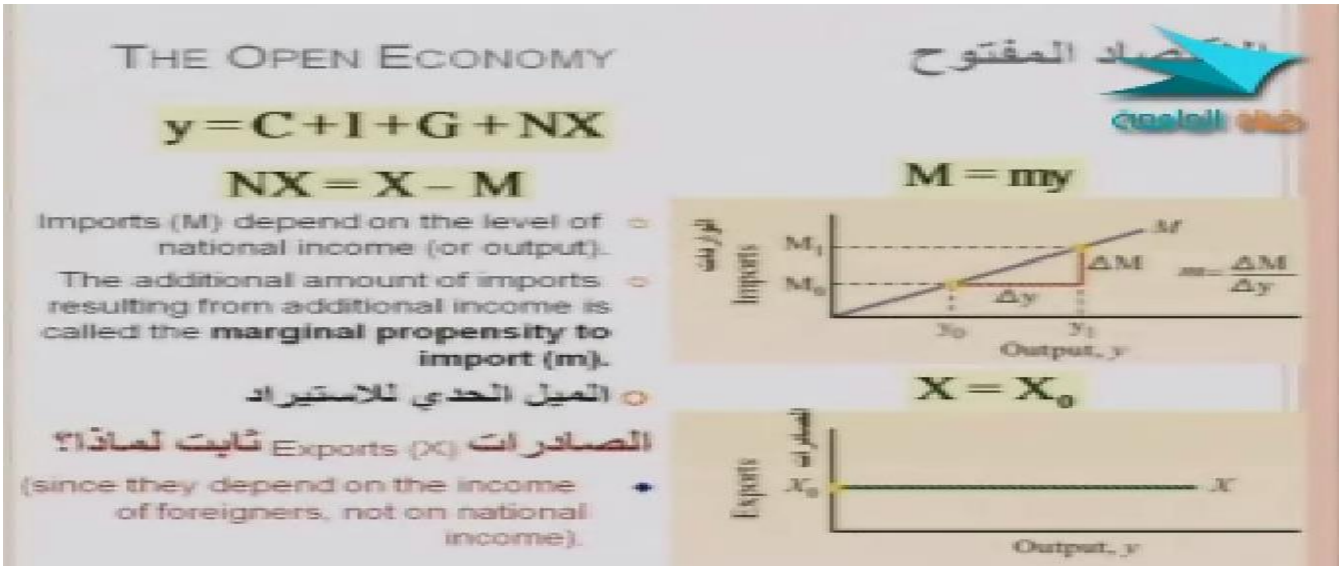

الاقتصاد المفتوح: هو الانفتاح على العالم الخارجي وبالتالي يصبح هناك صادرات وواردات.

الاقتصاد المغلق: هو اقتصاد لا يسمح بدخول واردات وليس فيه أي صادرات.

صافي الصادرات NX = الصادراتX − الوارداتM

*الصادرات لا تعتمد على دخل الدولة المنتجة وإنما تعتمد على دخول الدول المستهلكة، بعكس الواردات التي تعتمد على دخل دولتنا، وهنا نصل إلى أن صادراتنا هي عبارة عن واردات الدول الأخرى ووارداتنا هي عبارة عن صادرات دول أخرى.

الخلاصة: صافي الصادرات"الميزان التجاري" = الصادرات – الواردات

- في حالة كانت قيمة الصادرات أكبر من الواردات فسيصبح رقم الصادرات موجب ونقول أن الميزان التجاري في حالة "فائض".
- في حالة تساوى الصادرات والواردات فنقول أن الميزان التجاري في حالة "توازن".
- في حالة كانت قيمة الواردات أكبر من الصادرات فسيكون الميزان التجاري في حالة "عجز".

نفترض ان الصادارات لا تعتمد على دخلنا بينما الواردات تعتمد على دخلنا

Y= الطلب الكلي، NX= صافي الصادرات، M=الواردات، m= الميل الحدي للاستيراد

الميل الحدي للاستهلاك = مقدار التغير في الاستهلاك نتيجة التغير في الدخل

الميل الحدي للادخار = مقدار التغير في الادخار نتيجة التغير في الدخل

الميل الحدي للاستيراد"للواردات"= مقدار التغير في الواردات نتيجة للتغير في الدخل

لو أردنا عمل مقارنه من خلال الشكل أعلاه نضع الواردات في المحور الرأسي والدخل في المحور الأفقي، ورسمنا دالة الواردات كعلاقة طردية بين الواردات والدخل "يعني بزيادة الدخل تزيد الواردات" فهي قد تكون واردات للاستهلاك أو واردات لأجل الاستثمار أو لأجل الإنفاق الحكومي فكما ذكرنا سابقاً أن المشتريات الحكومية يذهب جزء منها للشراء السلع من الخارج.

وكما تلاحظ أن ميل دالة التغيرات=التغير في الاستيراد ÷ التغير في الدخل

بيانيا: $m = \frac{\Delta M}{\Delta y}$

ونلاحظ في الرسم أننا وضعنا الصادرات كثابت "خط مستقيم" لا يتغير بتغير الدخل لأنه لا يعتمد عليه نهائياً بل تعتمد على دخل الدولة المستوردة.

توازن الانتاج في اقتصاد مفتوح:

$y = C+I+G$

$C=C_a+by$ دالة الاستهلاك

$I=I_0$ الانتاج لا يعتمد على الدخل

$G=G_0$ لا يعتمد على الدخل

$NX=X-M$ صافي الصادرات

$X=X_0$ الصادرات ثابت لآنه لا يعتمد على دخلنا نحن وانما يعتمد على دخل الاجانب

$M=my$ الواردات يعتمد على دخلنا

$y=C_a+by+I+G+X-my$ نعوض في C بقيمتها

$y-by+my=C_a+I+G+X$ نجمع المتشابهات اللي هي y

$y(1-b+m)=C_a+I+G+X$ نأخذ y كعامل مشترك

$y^* = \frac{1}{1-b+m}(C_a+I++G+X)$	الدخل التوازني في اقتصاد مفتوح

$I=1_0$ الاستثمار ثابت لأن لا علاقة له بالدخل، $G=G_0$ الإنفاق الحكومي أيضا ثابت ولا علاقة له بالدخل، $X=X_0$ الصادرات ثابت لا علاقة له بالدخل.

ومن المعادلة السابقة سنلاحظ أن:

(المضاعف (Y^*)في الاقتصاد المفتوح أقل من المضاعف في الاقتصاد المغلق)

المحاضرة السابعة عشر

المضاعف في الاقتصاد المفتوح اكبر من المضاعف في الاقتصاد المغلق والدليل على ذلك لو عدنا الى المضاعف لو جدنا في المقام **+m** هذه زياده في المقام واذا ازدادت قيمة المقام لا شك ان المضاعف سوف يصغر .

تأثير صافي الصادرات على الدخل التوازني

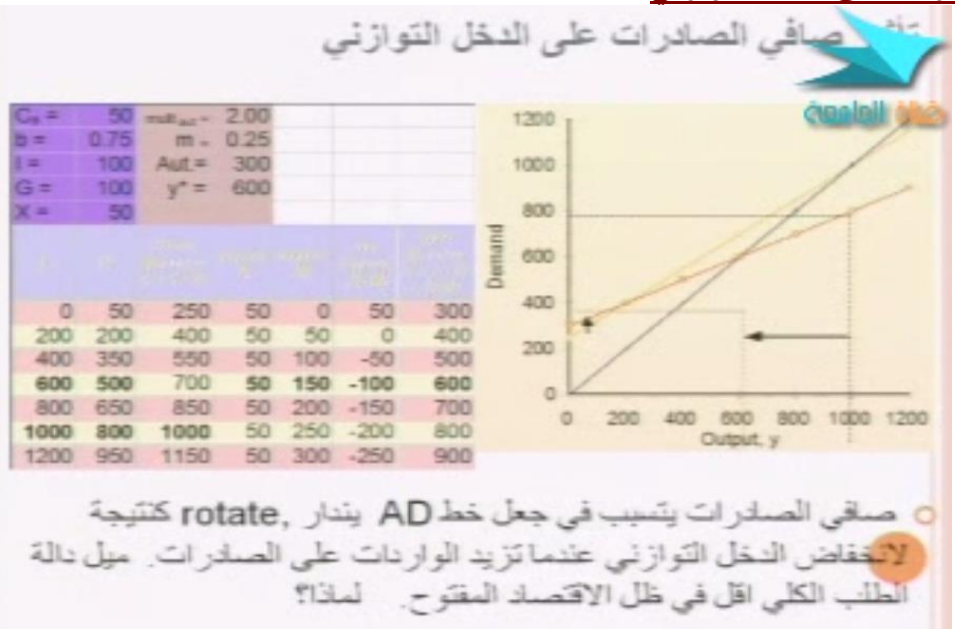

السياسات الاقتصادية الحكومية:

الاسياسات الحكومية المتخذة لاحداث تغيرات في الاقتصاد هي:

١. السياسات التوسعية Expansionary policies: تؤدي الى زيادة الطلب الكلي ومن ثم GDP عن طريق زيادة G او تخفيض T. ووفقا لكينز هذه السياسة المالية التوسعية كفيلة بإخراج الاقتصاد من حالة الركود او الكساد.(نستخدمها في حالة الركود او الكساد).

٢. السياسات الانكماشية Gontractionaey policies: تؤدي الى نقصان الطلب الكلي ومن ثم GDP عن طريق تخفيض G او زياده T. (نستخدم هذه السياسة في حالة الرواج)

متى تم تطبيق نظرية كينز؟

- ❖ خلال فترة الثلاثينيات من القرن الماضي، السياسيون لم يعتقدوا بسياسة كينز المالية بسبب خوفهم من نتائج العجز في الميزانية.
- ❖ على الرغم من تزايد الانفاق الحكومي في الثلاثينيات إلا ان الضرائب ارتفعت ملغية أي توسع مالي.
- ❖ لم ترى نظرية كينز الضوء من الناحية التطبيقية الا في اوائل الستينيات عندما قامت ادارة كيندي بتخفيض الضرائب كمحاولة لتخفيض معدلات البطالة. ونتج عن ذلك نمو بمعدل سريع لـ real GDP والاستهلاك خلال الفترة من ١٩٦٣ الى ١٩٦٦ كما توقع كينز.
- ❖ خلال الفترة من ١٩٦٦ الى ١٩٦٩ معدلات البطالة انخفضت تحت ٤% وتم استخدام نظرية كينز مرة اخرى في السياسية الاقتصادية وذلك عن طريق فرض ضريبة اضافية مؤقتة في عام ١٩٦٨ أدت الى رفع الضرائب على القطاع العائلي بمقدار ١٠% ولكن النتيجة؟ بما ان الضريبة الاضافية كانت مؤقتة لم يكن لها تأثير كبير على الدخل الدائم والانخفاض في الطلب كان أقل من توقع الاقتصاديين ، القطاع العائلي قلل من ادخاره خلال تلك الفترة.

المحاضرة الثامنة عشر

- ❖ في عام ١٩٨١ تم تطبيق تخفيض كبير في الضرائب تحت تبرير تأثير على جانب العرض لا الطلب.

كان هذا في وقت (ريقان) طبق تخفيض كبير في الضرائب لكن في الواقع استخدمت كنظرية (الكنزيه) لأن كنز يرى أن تأثير الضرائب يأتي من خلال التأثير في الطلب الكلي.أما في عام ١٩٨١ استخدمت الضرائب في الواقع لتكون جانب العرض الكلي وليس جانب الطلب الكلي إذا تعتبر من النظريه (الكنزيه) وفي هذا العام خرج مدرسة تسمى (اقتصادي جانب العرض) يركزون على العرض الكلي،كيف نحفز العرض الكلي. فاقترحوا تخفيض معدلات الضرائب حتى يكون تحفيز لجانب العرض من خلال فعندما تخفض الضرائب، على اجر العامل العمل سوف يعمل أكثر وبالتالي العرض الكلي سيزيد.أيضا الادخار فيكون هناك تحفيز لزيادة المدخرات وبتالي تحفيز لزيادة تكوين الرأس مالي مما ينتج عنه الزيادة في العرض الكلي.

- ❖ الازمة الاقتصادية الحالية.

أيضا نعيش في هذه الفترة الأزمة لاقتصادية العالمية ممكن في الواقع أن الشخص المتابع يتأكد إنا استخدام السياسة المالية التوسعية أو ما اقترحه (كنز) زيادة الإنفاق الحكومي.

فمنذ أن بدأت الازمه الاقتصادية العالمية في منتصف العام الماضي ٢٠٠٨ إلى الآن هناك إنفاق حكومي من معظم دول العالم لإنعاش الاقتصاد.

فالاقتصاد الأمريكي قدم إنفاق حكومي هائل يصل إلى ثمانمائة مليار يعني قريب إلى التلريون هذه في الحقيقة الأجل إعطاء ثقة في الاقتصاد لأن ما حصل في الحقيقة في الأزمة المالية العالمية حصل انعدام للثقة تجد المستثمرين احجمو عن الاستثمار،والبنوك أحجمت عن الإقراض فبالتالي لابد من تدخل حكومي. ولو لم يكن هناك تدخل من الحكومات ستجلس الازمه العالمية فترة طويلة ربما إلى أربع سنوات وأكثر ولكن نظرا إلى التنسيق بين هذه الدول والنفاق الحكومي الكبير أعاد شيا من الاقتصاد.

لهذ يقول الاقتصاديون أن نظرية (كنز)دائما تكون صحيحة في ضل الأزمات ألاقتصادية لأن في الأزمات الاقتصادية تنعدم الثقة حتى أننا رأينا أن السياسة النقدية لم تثمر لم تنعش الاقتصاد العالمي خفضت معدلات الفوائد إلى أن وصلت إلى الصفر ومع ذلك فما زال الخوف وعدم الثقة في الاقتصاد هو السائد فقامت الحكومات فعلا بزيادة الإنفاق الحكومي وإعادة الثقة في الاقتصاد.

*كارثة الأزمة العالمية تعتبر عمت وشملت الدول ألناشئه والبعيدة عن الاقتصاد الأمريكي على خلاف ما حصل في الكساد العظيم في عام ١٩٢٩ هناك في الحقيقة الأزمة العالمية كانت مقتصرة بشكل رئيسي على أمريكا.

المثبتات الآلية:

- هي ضرائب معينة وتحويلات تعمل كمثبتات آلية للاقتصاد،

عندما يكون الدخل مرتفعا تحصل الحكومة على ايرادات ضريبية مرتفعة وتدفع الحكومة تحويلات منخفضة مما يقلل الانفاق الاستهلاكي. وعلى العكس من ذلك عندما يكون الدخل منخفضا تجمع الحكومة ايرادا ضريبيا منخفضا وتدفع تحويلات تزيد ما بحوزة المستهلكين.

ومهمتها في الحقيقة جعل التقلبات في الناتج المحلي اقل ما يمكن. لأننا لو تتبعنا النمو في الناتج المحلي لمعظم دول العالم نجده في تقلبات حادة فالمثبتات الاليه تحاول أنا تقلل من التقلبات الحادة،مثل ضرائب الدخل وهي تعتبر من ضمن المثبتات الاليه إذا هي ضرائب معينة وتحويلات أيضا التي تدفع كتعويضات البطالة والظمآن الاجتماعي كلها تعتبر من المثبتات الالية.

كيف تعمل ضرائب معينة وتحويلات؟

تعمل كمثبتات آليه للاقتصاد عندما يكون الدخل مرتفعا تحصل الحكومة إرادات ضريبية مرتفعه وتدفع الحكومة تحويلات منخفظه مما يقلل الاستهلاك الانفاقي يعني عندما يكون الاقتصاد في حالة رواج تدفع الحكومة ضرائب كبيرة وكذلك لاتنفق إلا مبالغ قليله بحكم أن الاقتصاد في حالة رواج فنجد أن معدل البطالة منخفضة وبالتالي لا تدفع الحكومة المبالغ قليله فهنا عندما يكون هناك رواج اقتصادي تقوم الحكومة بتجميع ضرائب كبيرة وتعطي إعانات وتحويلات قليله إذا هذا سيؤثر على الاستهلاك الكلي وبالتالي سيقل الطلب الكلي ويعود الاقتصاد إلى الانخفاض تدريجيا وهذا يحد من الارتفاعات الكبيرة في الاقتصاد هذا في جانب الرواج الاقتصادي.

عندما يكون الدخل منخفضا يكون الاقتصاد في حالة ركود اقتصادي تجمع الحكومة ارادات ضريبيا منحفضا وتدفع تحويلات تزيد ما بحوزة المستهلكين يعني يكون في حالة الركود الاقتصادي في زياده في اعطاء الاعانات وتعويضات البطالة وكذلك الضرائب التي تؤخذ تكون اقل هذا محفز لزيادة الاستهلاك ومحفز لزيادة الطلب الكلي وبالتالي محفز إلى أن الاقتصاد لاينزل إلى مستويات اقل مما هو عليه فبالتالي يكون عملية التقلب تكون اقل مما يمكن أو اقل مما يحصل فعلا بدون هذه المثبتات الآلية.

- وكنتيجة لهذه المثبتات فإن معدل النمو في real GDP كان أكثر استقرارا بعد الحرب العالمية الثانية بسبب تزايد دور الضرائب ومدفوعات التحويلات بدرجة كبيرة.

هنا الان في ضل الازمة العالمية ماذا يحصل نجد انخفاض كبير في الاستهلاك الكلي الحكومة تدفع تعويضات للذين لايجدون عمل تدفع لهم اعانات وتحويلات فيقومون بشراء السلع الاستهلاكية وهذا ينعش الطلب الكلي فابالتالي العرض يلبي حاجة الطلب وهكذا يكون الخروج من عملية الركود الاقتصادي يكون اسرع.

الطلب الكلي والعرض الكلي

التقلبات الاقتصادية:

- التقلبات الاقتصادية غير مرغوبة لانها تتسبب في تحرك الناتج المحلي الإجمالي بعيدا عن مستوى الإنتاج الكامن وهذه التقلبات تسمى بالدورة الاقتصادية.
- منحنيات العرض الكلي والطلب الكلي هي الادوات المستخدمة في التحليل لفهم جوانب رئيسية من التقلبات الاقتصادية في كل من المدى القصير والمدى الطويل.
- يشير المدى القصير في الاقتصاد الكلي الى الفترة الزمنية التي يكون تغير الاسعار فيها قليل أو لا تتكيف تماما لمواجهة التغيرات في الطلب.

في هذا النموذج ابتداءا من الطلب الكلي والعرض الكلي سندخل الأسعار في الاعتبار نحن عندما تكلمنا في النموذج الكنزي البسيط تكلمنا عن الطلب الكلي ولم نتكلم عن الأسعار لماذا لأن كنز يفترض أن الأسعار ثابتة لأن عندما اتى وقت الكساد العظيم كان الاقتصاد العالمي يعاني من معدلات بطالة مرتفعة جدا حوالي ٢٥% ومستوى الإنتاج منخفض جدا هناك انكماش كبير في الناتج المحلي الإجمالي يصل إلى ٣٠%وأكثر بقليل هذا في الواقع لم تكن الأسعار الاقتصاد بعيد عن المستوى التشغيل الكامل يعني متى يكون عندنا مشكله في الأسعار لما نكون نحن قريبين عند مستوى التوظف الكامل.

- عندما تكون عناصر الإنتاج اغلبها تعمل يعني عندنا مستوى البطالة منخفض جدا بحدود ٤_٥% هنا يكون نخشة من التضخم.
- عندما يكون الاقتصاد بعيدا عن مستوى التوظف الكامل هنا لا تكون الأسعار ذا اهمية بمعنى انها لن ترتفع بحكم أن هناك عناصر إنتاج لم تستخدم وبالتالي يمكن أن المنشأات فيمكن أن توظف عناصر الإنتاج ويأتي الاقتصاد ينمو تدريجيا إلى أن يصل إلى مستوى التوظف الكامل.

- إذا وصل إلى مستوى التوظف الكامل طبعا هذه حالة شبه مستحيلة معناها ١٠٠%طبعا الاقتصاديون يرون أن من المستحيل أن تصل إلى ١٠٠%ولكن نصل إلى معدل معقول بحدود ٤%إلى ٥% يختلف الاقتصاد إلى اقتصاد يعني لما يصل معدل البطالة إلى الطبيعي نكون وصلنا إلى مستوى التوظف الكامل فلما نصل إلى مستو التوظف الكامل نبداء في الحقيقه نخشى إلى ارتفاع الأسعار.

التقلبات الاقتصادية تتولد منها:

الدورة الاقتصادية.

الاقتصاد يمر بمراحل في فترة الانتعاش عندما يكون الاقتصاد ينمو ثم بعدما يصل إلى شبه التوظف الكامل نقول الاقتصاد في حالة رواج وازدهار فافق الازدهر دائما نخشى من التضخم فهو دائما يصاحب فترة الرواج والازدهار بعد ذلك لايمكن أن يستمر في حالة واحدة فبعد هذه الفتره يتبها فترة ركود أو انكماش في الانشطه الاقتصادية ثم بعد هذه الفتره يصل الاقتصاد إلى القاع نحن الان في ضل الازمه العالميه نقول هل فعلا وصلنا إلى القاع ام مازال للانخفاض بقيه ومازال الاقتصاديات تتدهر أكثر فأكثر فإذا وصلنا إلى القاع معناه أن بعد هاذا أن لاقتصاد سيبداء بالانتعاش مرة أخرى ونسميها (Recovery) وهذا ياخذ فترة نعود إلى دورة أخرى رواج وبعده الركود وهكذا.

يعني الحالات التي يتقلب فيها الاقتصاد بين ركود وانتعاش ورواج ثم ركود كلها تتعتبر دورة اقتصادية.

المحاضرة التاسعة عشر

- الركود: هو الفترة التي ينخفض فيها الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لفصلين متتاليين، يبدأ عندما يصل الإنتاج الذروة وينتهي عندما يصل الإنتاج القاع.
- الكساد: هو الفترة الطويلة من الانخفاض في الناتج أو ركود حاد.

خلال فترة الكساد الكبير من ١٩٢٩م إلى ١٩٣٣م وخلال تلك الفترة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد انخفض بنسبة تزيد عن ٣٣% وارتفعت البطالة بنسبة ٢٥%.

- في الولايات المتحدة كانت هناك ٢٠ حالة من الركود قبل الحرب العالمية الثانية، من بينهم اثنان ذا ركود حاد في عام ١٨٦٣ وعام ١٩٢٩ أما بعد الحرب العالمية الثانية فكان هناك أحد عشر ركوداً عانت منها أمريكا.وأعنفها هو هذا الركود الذي حدث بسبب الأزمة المالية العالمية، وأحدث انخفاضا في GDP لأربعة فصول متتالية حتى الآن.

الدورة الاقتصادية Business cycle

لقد قسم الاقتصاديون الدورة الاقتصادية إلى مراحل أربع:

مراحل الانتعاش **recovery** حيث يبدأ النشاط الاقتصادي بالزيادة المتماثلة في الإنتاج وانخفاض معدلات البطالة وارتفاع الأجور والتوسع في التسهيلات الائتمانية وتناقص حجم المخزون من السلع ومن ثمّ الزيادة في الدخل (ارتفاع في مستوى الإنتاج يرافقه عادة انخفاض في مستوى البطالة.).

مرحلة الرواج أوالرخاء أو الازدهار **Boom** حيث تمثل أعلى نقطة في الدورة الاقتصادية ارتفاع أكبر في مستوى الإنتاج يرافقه عادة انخفاض أكبر في مستوى البطالة، وارتفاع في مستوى التشغيل (إرتفاع مستوى الأسعار).

وتتميز هذه المرحلة:

- بارتفاع في الأسعار
- انخفاض أكبر في معدلات البطالة
- توسع في الاستثمار
- تعظيم لاستخدامات الطاقات الإنتاجية.

مرحلة انكماش **Contraction** إذ يتراكم المخزن نتيجة تناقص الطلب ومن ثمّ تتراجع الأرباح، وترتفع معدلات البطالة وتتناقص مستويات الأجور، ويظهر عجز عدد متزايد من المقترضين عن سداد القروض المستحقة عليهم من قبل البنوك، الأمر الذي يدفع إلى تقليص حجم الائتمان، كل هذا يسهم في تراجع الدخل على مستوى الاقتصاد (تراجع في مستوى الإنتاج وانخفاض في مستوى التشغيل وارتفاع في مستوى البطالة.).

حالة الكساد **Depression**: تراجع أكبر ولفترة زمنية أطول في مستوى الإنتاج يرافقه تراجع حاد في مستوى التشغيل وارتفاع في مستوى البطالة.

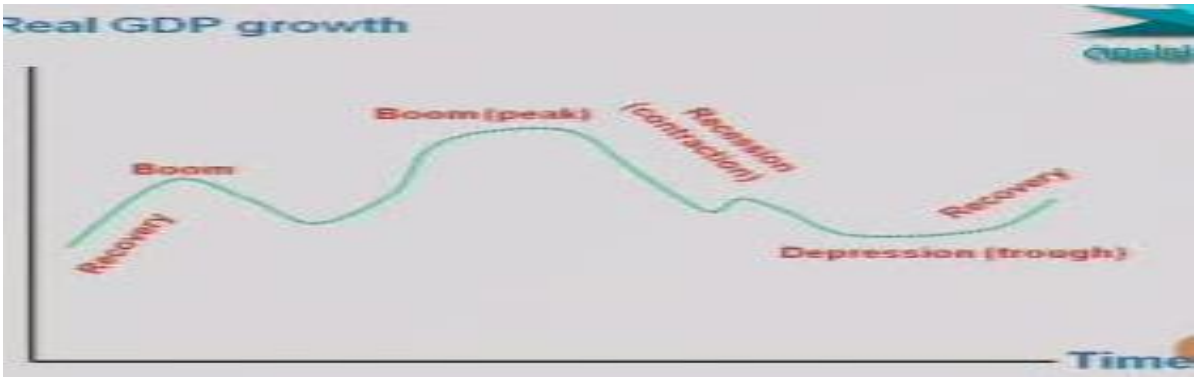

الأسعار شبه الجامدة وجانب الطلب في الاقتصاد

- ✓ الأسعار تعطي الإشارات الصحيحة لجميع المنتجين في الإقتصاد، وأن الموارد تستخدم بكفاءة.
- ✓ إذا كانت الأسعار بطيئة التكيف فإن الإشارات الصحيحة لا تعطي للمنتجين والمستهلكين بالسرعة الكافية.
- ✓ تكون أجور العمال في كثير من الأحيان لزجة (بطيئة التغير) بسبب:
  - عقود طويلة الأجل..
  - تكون محمية من الانخفاض بسبب قوانين الحد الأدنى للأجور.
- ✓ إذا كانت الأجور لزجة فإن التكاليف والأسعار بالنسبة للشركات ستكون لزجة، كذلك أن وجود الأسعار اللزجة تقف في طريق تعزيز قدرة الاقتصاد على تنسيق النشاط الاقتصادي وتحقيق توازن الطلب والعرض في الاقتصاد.
- ✓ عادة تسمح الشركات للطلب، تحديد مستوى الإنتاج في الأجل القصير، أما البعيد المدى فإن الأسعار تتعدل تماماً للتغيرات في الطلب.
- ✓ في المدى القصير تناقش الشركات العقود التي تُبْقِي أسعار المدخلات ثابتة والتغييرات المفاجئة في الطلب ستُلبي من خلال التغيرات في الإنتاج مع تغييرات طفيفة في الأسعار.
- ✓ الاقتصاد الكنيزي يعود إلى أن تحديد الإنتاج في الأجل القصير يعتمد بشكل أساسي على التغيرات في الطلب.
- ✓ منحنى الطلب الكلّي يمثل مجموع الطلب على الناتج المحلّي الإجمالي كدالة معتمدة على مستوى الأسعار.
- ✓ الطلب على الناتج المحلي الإجمالي يضم الطلب على السلع والخدمات من جانب جميع القطاعات الاقتصادية :قطاع الأسر (الاستهلاك)، قطاع الأعمال (الإستثمار)، القطاع الحكومي (الإنفاق الحكومي)، والأجنبي (صافي الصادرات).
- ✓ مستوى الأسعار يشير إلى متوسط كل الأسعار في الاقتصاد والتي تقاس بالرقم القياسي للأسعار.

المحاضرة العشرون

منحنى الطلب الكلي هو سالب الميل،

لماذا يكون منحنى الطلب الكلي سالب الميل؟ ما هي الأسباب التي تجعل منحنى الطلب الكلي على كافة السلع والخدمات في الاقتصاد سالب الميل؟ لماذا يكون منحنى الطلب الكلي سالب الميل؟ هناك أسباب عدة نبرز أهمها:

١) أثر الثروة wealth effect

كيف يعمل أثر الثروة نقول عندما ينخفض السعر في المستوى العام للأسعار فإن كمية النقود الموجودة في الاقتصاد سوف نزيد هنا يحس الأفراد أن لديهم ثروة أكثر وبالتالي سيزيد طلبهم على السلع والخدمات المختلفة .

٢) أثر سعر الفائدة

انخفاض سعر الفائدة لأنني افترضت قبل قليل انخفاض المستوى العام للأسعار فأقول بشكل عام أثر سعر الفائدة كيف يعمل أثر سعر الفائدة نقول عندما ينخفض المستوى العام للأسعار كمية النقود الموجودة في الاقتصاد سوف نزيد وبالتالي فإن الأسعار سوف تنخفض وإذا انخفضت أسعار الفائدة فإن الاستثمارات ستزيد لأن أسعار الفائدة تعتبر تكلفه على المستثمر وتكلفه على المستهلك أيضا المقترض إذاً انخفاض المستوى العام للأسعار يؤدي إلى زيادة النقود الموجودة في الاقتصاد هذا يؤثر على انخفاض سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة الاستثمارات وكذلك زيادة الاستهلاك.

إذاً زاد الاستثمار وزاد الاستهلاك إذاً الطلب الكلي سوف يزيد أي أن الكمية المطلوبة من السلع والخدمات سواء للاستهلاك أو للاستثمار سوف تزيد فهذا مبرر أخر، لماذا طبيعة العلاقة عكسية بين المستوى العام للأسعار وبين الكمية المطلوبة من كافه السلع والخدمات.

٣) أثر التجارة الخارجية

كيف يأتي اثر التجارة الخارجية عندما تنخفض الأسعار تكون السلع المحلية مغرية للشراء والمواطنون سوف يشترون السلع المحلية لأنها منخفضة السعر وبالتالي سوف يحلون السلع المحلية محل السلع المستوردة بسبب انخفاض بالأسعار هذا جانب أخر أيضا عندما تنخفض الأسعار وتؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة هذا سيجعل الطلب على العملية المحلية قليل وبالتالي سينخفض سعر العملة إذا انخفض سعر العملة يعني هذا حافز لشراء السلع المحلية لأن السلع الأجنبية ستكون في التكاليف مرتفعة الثمن.

العوامل المؤثرة في الطلب الكلي:

ما هي العوامل التي تؤدي نقل منحنى الطلب الكلي سواء إلى أعلى أو إلى أسفل؟

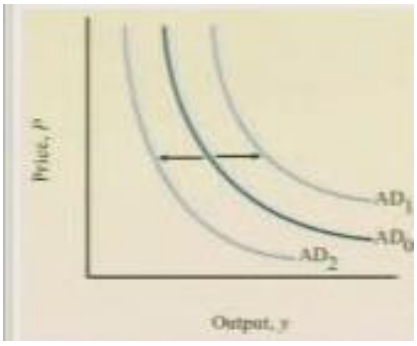

١. زيادة الاستهلاك الثابت ستؤدي إلى نقله إلى أعلى.
٢. زيادة الاستثمار الثابت ستؤدي إلى نقله إلى أعلى وأؤكد على الاستهلاك الثابت والاستثمار الثابت.
٣. زيادة الإنفاق الحكومي .
٤. تخفيض الضرائب، يؤدي إلى نقله إلى أعلى.
٥. زيادة الصادرات يؤدي إلى نقله إلى أعلى، نقله إلى أسفل هو نفس العوامل لكن بدل أن يكون زيادة سيكون هناك انخفاض .
٦. زيادة كمية النقود الموجودة في الاقتصاد، إذا تم زيادة عرض كمية النقود .

وهنا فرق بين عرض النقود الاسمي وعرض النقود الحقيقي؟

✓ عرض النقود الاسمي هو زيادة كمية النقود الموجودة في الاقتصاد.
✓ عرض النقود الحقيقي، تكون نفس الكمية موجودة ولكن انخفض المستوى العام للأسعار فزادت القوة الشرائية لهذه النقود.

إذا كانت الزيادة في عرض النقود الحقيقي قد تكون بسببين:

✓ أنها تزيد كمية النقود الموجودة في الاقتصاد
✓ أو انخفاض المستوى العام للأسعار

إذا انخفض المستوى العام للأسعار معنى ذلك أن العرض الحقيقي سوف يزيد بتعبير رياضي العرض الحقيقي للنقود هو Ms كمية النقود المعروضة مقسوما على المستوى العام للأسعار. هذا نسميه العرض الحقيقي للنقود.

بينما العرض الاسمي للنقود هو مجرد كمية عرض النقود.

✓ إذا كانت الزيادة في العرض الاسمي للنقود هذا سيؤدي إلى نقل منحنى الطلب الكلي إلى أعلى إذاً العوامل عندنا التي ستؤدي إلى نقله إلى أعلى زيادة الاستهلاك الثابت، وزيادة في الاستثمار الثابت، الزيادة في الإنفاق الحكومي، انخفاض الضرائب، زيادة صافي الصادرات، زيادة العرض الاسمي للنقود، هذه العوامل الستة تؤدي إلى نقل منحنى الطلب الكلي إلى أعلى.
✓ أما نقله إلى أسفل فهي بدل أن نقول ارتفاع الاستهلاك نقول انخفاض الاستهلاك الثابت، انخفاض الاستثمارات الثابتة، انخفاض الإنفاق الحكومي، زيادة الضرائب، انخفاض صافي الصادرات، انخفاض العرض الاسمي للنقود، هذه العوامل التي تؤدي إلى نقل منحنى الطلب الكلي.

وبهذا نستطيع أن نقول أن السياسة المالية يمكن أن تؤدي إلى منحنى الطلب الكلي فإذا كان هناك سياسة مالية توسعية سوف تؤدي إلى نقل الطلب الكلي إلى أعلى، سياسة مالية توسعية يعني زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب هذه السياسة المالية التوسعية هذه هي التي ستؤدي إلى نقل منحنى الطلب الكلي إلى أعلى، سياسة مالية انكماشية عكسها تماما بمعنى تخفيض الإنفاق الحكومي، زيادة الضرائب، هذه تؤدي إلى نقل الطلب الكلي إلى اليسار

هل السياسة النقدية تستطيع أن تنقل منحنى الطلب الكلي.؟ نعم، لأن السياسة النقدية هي التي تؤثر في العرض الاسمي للنقود، فإذا قامت بزيادة العرض الاسمي للنقود منحنى الطلب الكلي سينتقل إلى أعلى وإذا قلصت العرض الاسمي للنقود منحنى الطلب الكلي سينتقل إلى اليسار. نعود للشريحة ونمعن النظر في الرسم

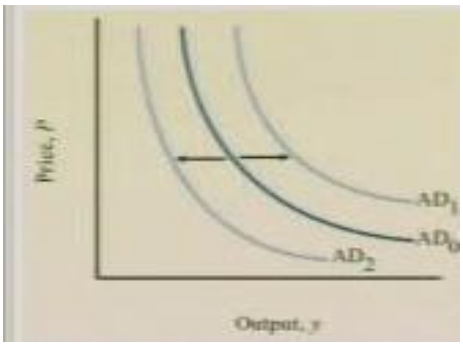

نلاحظ هناك الطلب الكلي **Aggregate demand** كما في الشريحة هناك **Aggregate demand** الأصلي **AD0** ماذا حصل له؟

طبعا فيه سهم يؤدي إلى انتقاله إلى أعلى لماذا؟ هذا بسبب العوامل التي تؤدي إلى نقله إلى الأعلى التي ذكرناها سابقا، وهناك سهم أخر يؤدي إلى نقله إلى اليسار لماذا؟ بسبب العوامل التي ذكرناها سابقا.

الطلب الكلي هو علاقة بين ما هو موجود في المحرر الراسي اللي هو **price.p** هذا نسميه المستوى العام للأسعار، يعني المحور الراسي هو المستوى العام للأسعار والمحور الأفقي هو الإنتاج **Output**.

العرض الكلي:

منحى العرض الكلي يصف العلاقة بين مستوى الاسعار والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي.وسننظر الى اثنين من منحنيات العرض الكلي:

١. احدهما على المدى الطويل (منحى العرض الكلي الكلاسيكي).
٢. وعلى المدى القصير (منحى العرض الكينزي).

منحى العرض الكلاسيكي: هو منحى العرض على المدى الطويل عندما يكون الاقتصاد عند مستوى العمالة الكاملة.

مستوى الانتاج عند العمالة الكاملة لا يعتمد على مستوى الاسعار، بل على عوامل العرض من راس المال والتكنولوجيا. وهذا هو السبب في جعل منحى العرض الكلاسيكي عاموديا.

((فجميع عناصر الإنتاج موظفة في الاقتصاد ولا يوجد لدينا بطالة)) ومستوى الإنتاج عند العمالة الكاملة لا يعتمد على مستوى الأسعار، وإنما يعتمد على عوامل العرض _ رأس المال، العمل، التكنولوجيا_ ولن يتغير مستوى العرض لكلي إلا بتغير محدداته الأساسية.

كيف نرسم منحنى العرض الكلي.؟

منحنى العرض الكلي كما قلنا عموديا ويحكي علاقة بين المستوى العام للأسعار الموجود على المحور الراسي وكذلك مستوى الإنتاج هو عموديا لأنه في الحقيقة وصلنا إلى مستوى التوظف الكامل جميع عناصر الإنتاج موظفة . إذاً هذا منحنى العرض الكلي الكلاسيكي طويل الأجل. لو أردنا أن نجمع مع منحنى العرض الكلي منحنى الطلب الكلي حتى يتحدد التوازن، هنا الآن الرسم الأخر وضعنا منحنى العرض الكلي الكلاسيكي مع منحنى الطلب الكلي،

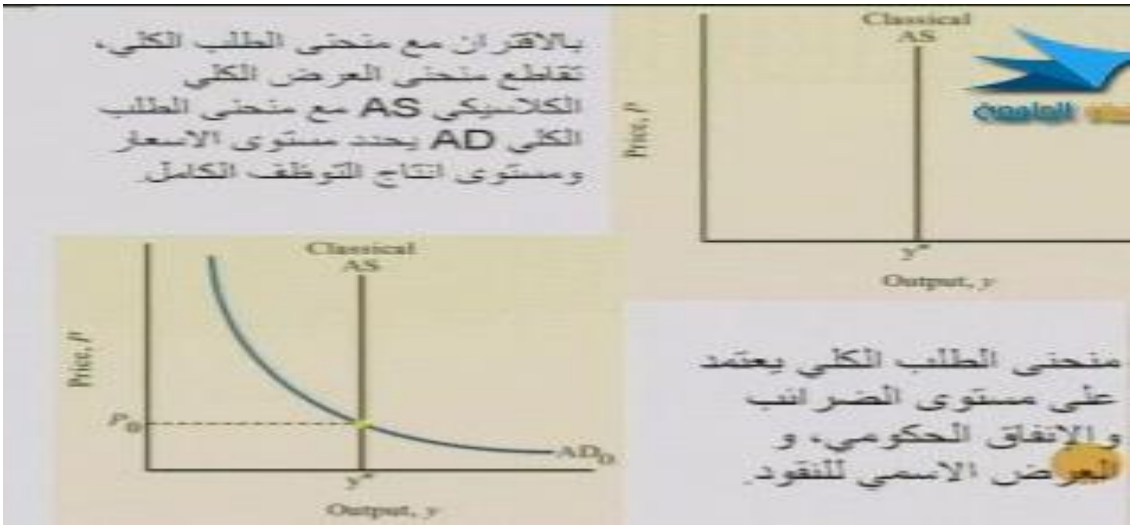

ما هي وظيفة منحنى الطلب الكلي؟

وظيفته تحديد المستوى العام للأسعار، لأن مستوى الإنتاج محدد بواسطة عوامل العرض الأساسية وهي كمية العمل وكمية رأس المال والمستوى التقني.

لو زاد الطلب الكلي أي انتقل إلى أعلى بسبب العوامل التي ذكرناها أما زيادة الإنفاق الحكومي أو زيادة الاستهلاك الثابت أو بقية العوامل الأخرى، هذا سيؤدي وفقا للمدرسة الكلاسيكية إلى إحداث ارتفاع المستوى العام للأسعار أي إحداث تضخم فقط.

وبهذا فالمدرسة الكلاسيكية تقول يجب أن تبتعد الدولة عن التدخل في الاقتصاد، دع الاقتصاد يعمل بحرية كاملة هذا هو منهج المدرسة الكلاسيكية.

[خلاصة القول]

في ظل المدرسة الكلاسيكية حيث يكون منحنى العرض الكلي عموديا، أي عند مستوى التوظف الكامل حيث لا وجود للبطالة هنا تكون وظيفة الطلب الكلي فقط تحديد المستوى العام للأسعار أما ماعدا ذلك فليس له أي دور ولهذا المدرسة الكلاسيكية تقول العرض يخلق طلبه الخاص. إذاً وفق المدرسة الكلاسيكية يجب التركيز على جوانب العرض وفي الحقيقة مشكلتنا هي مشكلة العرض الكلي أما لطلب الكلي فلا يوجد أي مشكله فيه خلافا للمدرسة الكنزية.

المحاضرة ٢١

السياسة المالية: هي التي تؤثر على النشاط الاقتصادي من خلال تغيير الإنفاق الحكومي أو الضرائب.

لو افترضنا أن الاقتصاد أو أن السياسة المالية تريد أن تزيد من الطلب الكلي يعني تكون سياسة مالية توسعيه ننظر ستقوم بزيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب أو هما معاً هذه سياسة مالية توسعية، ما نتيجتها وفقاً للنموذج الكلاسيكي؟ نقول الطلب الكلي سينتقل إلى أعلى كما هو موجود في الشريحة وعندما انتقل ماذا حصل؟ هل زاد الإنتاج؟ لم يحدث أي زيادة في الإنتاج لأن الاقتصاد عنده مستوى التوظف كامل فقط الذي سيحصل هو ارتفاع في المستوى العام في الأسعار أي سيكون هناك تضخم.

لو كان سياسة مالية انكماشية يعني تخفيض الإنفاق الحكومي أو زيادة الضرائب هذه أيضا ستؤدي إلى نقل منحنى الطلب الكلي إلى أسفل وبالتالي مستوى الإنتاج لن يتغير مستوى التوظف الكامل لن يتغير إذا *ماذا سيحدث؟* سيحدث فقط انخفاض في مستوى العام للأسعار. إذا نلاحظ أن السياسة المالية ليس لها أي جدوى ولهذا الكلاسيك يطالبون بابتعاد الحكومة سواءً السياسة المالية أو النقدية عن الاقتصاد.

السياسة النقدية: هي التي تؤدي إلى تغير في عرض النقود.

فإذا قامت السلطات النقدية البنك المركزي أو السياسة النقدية في زيادة عرض النقود عرض اسم النقود هذا سيؤدي إلى نقل منحنى العرض الكلي إلى أعلى والنتيجة هل زاد الإنتاج؟ هل زاد مستوى التوظف؟ طبعاً لا فقط الذي حصل هو ارتفاع في المستوى العام للأسعار.

فنجد أن كلاسيك يركزون على حيادية النقود .

ما معنى نقود محايدة؟ يعني أن زيادة النقود لن تؤدي إلى إحداثِ تغيرات في المتغيرات الحقيقية الاقتصادية بعبارة أخرى إذا زاد عرض النقود فإن الإنتاج لن يتأثر لأنه من ضمن المتغيرات الحقيقية كذلك مستوى العمالة لن يتغير كذلك الأجر الحقيقي لن يتغير الأجر الحقيقي نقصد فيه الأجر الاسمي الذي هو **W** مقسوماً على المستوى العام للأسعار الذي هو **P** .

تأثير النقود المحايدة يقتصر فقط على المتغيرات النقدية ولا تؤثر على المتغيرات الحقيقية.

المتغيرات النقدية هي المستوى العام للأسعار والأجر النقدي.

لو افترضنا أن عرض النقود زاد ١٠% وفقاً لحيادية النقود هذا سيؤدي إلى زيادة الأجر النقدي بزيادة ١٠% وزيادة المستوى العام للأسعار بمقدار ١٠% والنتيجة هو عدم تغير الأجر الحقيقي.

على سبيل المثال/ لو كان الأجر النقدي هو ١٠ ريالات والمستوى العام للأسعار هو ١ قامت السلطات النقدية بمضاعفة عرض النقود أي لو كان عرض النقود مائة مليار جعلته مائتي مليار، النتيجة أن الأجر بدل ما يكون ١٠ يكون ٢٠ والمستوى العام للأسعار بدل ما يكون ١ يكون ٢ إذا هل الأجر الحقيقي تغير ٢٠/٢=١٠ إذا الأجر الحقيقي في الحالة الأولى وفي الحالة الثانية بقي ثابت ١٠.

النتيجة الرئيسية من النموذج الكلاسيكي على المدى الطويل:

- ✓ زيادة في الطلب الكلي لا تغير مستوى الإنتاج في الاقتصاد ولكن فقط تؤثر على مستوى الأسعار.
- ✓ النتيجة الرئيسية من النموذج الكلاسيكي على المدى الطويل الناتج يتحدد فقط من خلال عرض رأس المال والعمالة وليس عن طريق التغيرات في الطلب الكلي.

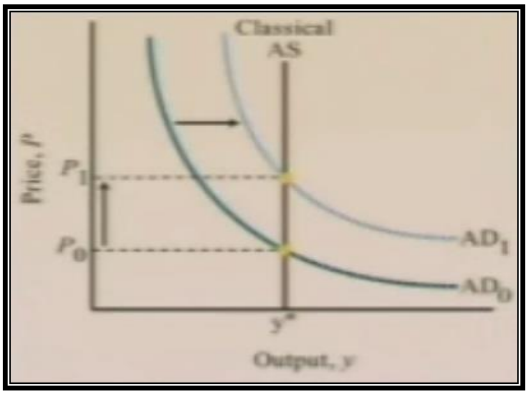

رسمنا منحنى طلب كلي الذي **AD0** وانتقاله إلى **AD1** هنا النتيجة ما هي مستوى الإنتاج اللي هو **y** لم يتغير فقط المستوى العام في الأسعار زاد من **P0** إلى **P1** الآن هذا الانتقال قد يكون كما قلنا بسبب سياسة مالية توسعيه أو بسبب سياسة نقدية توسعيه لكن النتيجة هو فقط حدوث تضخم أي زيادة في المستوى العام للأسعار.

منحى العرض الكلي الكنزي:

منحى العرض الكنزي لكينز هو منحى مستوي نسبيا، لأن الشركات في المدى القصير، تعدل الانتاج أكثر من تعديل الاسعار. حيث أن الزيادة في الطلب تقابل بزياده في الانتاج، يمكن القول أن الطلب الكلي في المقام الاول هو الذي يحدد مستوى الانتاج في الاجل القصير .

طبعا إذا عدنا إلى المدرسة الكنزية وجدنا أن الاقتصاد في افتراضه أن الاقتصاد يعمل عند مستوى أقل من مستوى التوظف الكامل وبالتالي عندما يكون هناك زيادة في الطلب سيحدث في الحقيقة زيادة مقابلة في الإنتاج بدون الحاجة إلى ارتفاع الأسعار ولهذا رسمنا المنحنى العرض الكلي.

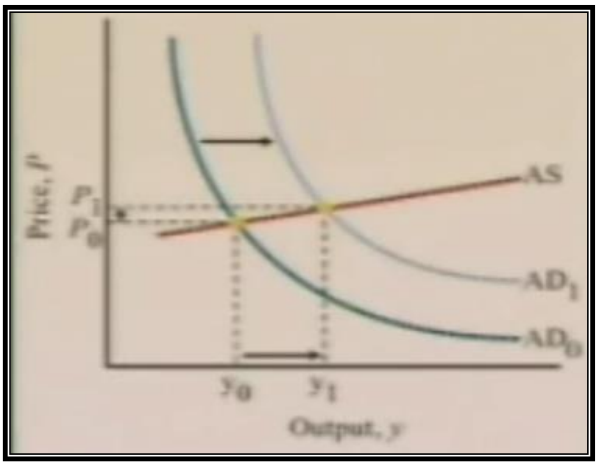

في بعض الأحيان نرسمه خط أفقي خط مستقيم موازي المحور الأفقي لكن أن اقتربنا أكثر إلى الواقع وجعلناه أكثر انبساطا فتلاحظ أن منحنى العرض الكلي قريب للأفقي ولكنه ليس أفقياً بمعنى أن ميله موجب وهنا الآن نجد أنه وفقاً للمدرسة الكنزيه نتيجة لأي زيادة في الطلب سيتبعها زيادة مماثله في كمية الإنتاج فالاستجابة ستكون أكبر في الكميات وليس في الأسعار بمعنى أن عملية التعديل تأتي من خلال تغير الكميات بينما بالنسبة للمدرسة الكلاسيكية لأن الإنتاج ثابت فالتغيرات والتعديلات تأتي من خلال التغير في المستوى العام للأسعار هذا وفقاً للمدرسة الكنزيه ولقد لاحظنا أنها تركز على الأجل القصير وعندما خرجت نظرية كنز في الثلاثينيات كان الاقتصاد في وضع كساد عظيم وبالتالي المحاولة تسعى إلى إخراجه من حالة الكساد العظيم الذي هو فيه فكان الاقتراح هو استخدام سياسة مالية توسعيه.

في منحنى العرض الكنزي أي تغير في الطلب الكلي عندما انتقل الطلب الكلي من **AD0** إلى **AD1** أحدث زيادة كبيرة في مستوى الإنتاج لاحظ قارن **y1** ب **y0** .

- التوازن في النموذج الكينزي لا يعني بالضرورة التوازن عند مستوى التوظف الكامل.
- وعند الكلاسيك لا توازن إلا بالتوظف الكامل أما عند الكينز غالباً يكون التوازن عند مستوى أقل من مستوى التوظف الكامل). ولكن يمكن أن يحدث التوازن عند مستوى أقل من التوظف الكامل وهو الغالب عندما يكون هناك نقص في الطلب الكلي، وقد يكون التوازن عند مستوى أعلى من مستوى التوظف الكامل إذا كان هناك زيادة في الطلب الكلي.
- لأن الأسعار لا تتكيف بشكل كامل على مدى فترات زمنيه قصيرة ليس من الضروري أن يبقى الاقتصاد عند مستوى العمالة الكاملة.
- المدرسة الكلاسيكية عندما بنوا نظريتهم افترضوا أن الأسعار والأجور مرنه مرونة كاملة فهي تتعدل تلقائياً خلاف ما تراه المدرسة الكنزية،، من ضمن الخلاف بين المدرسة الكينزيه والمدرسة الكلاسيكية أن الأسعار في الواقع العملي ليست مرنه مرونة كاملة كما يفترض الكلاسيك فالأسعار كما قلنا مثلاً لو أخذنا الأجور نجد أن الأجور تتغير ببطء بسبب وجود العقود التي تبرمها المنشئات والشركات مع العمال وبسبب وجود سياسة أو

قوانين الحد الأدنى من الأجور فإذا كانت الأجور تتعدل ببطء شديد فنفس الشيء بالنسبة للأسعار فالمرونة الكاملة في الواقع التي يفترضها الكلاسيك ليست موجودة على الواقع ولهذا كينز يقول أن التوازن ممكن أن يحدث في الحقيقة عند مستوى أقل من مستوى التوظف الكامل لأن الأسعار ليست مرنه مرونة كاملة وكذلك الأجور ليست مرنه مرونة كاملة حتى تحدث الانتقال مباشرة إلى التوازن عند مستوى التوظف الكامل).

- التغيرات في الطلب ستؤدي إلى التقلبات الاقتصادية بعيدا عن مستوى العمالة الكاملة وذلك في حالة الأسعار اللزجة (وهي التي تتغير ببطء شديد)ومنحنى العرض الكينزي.

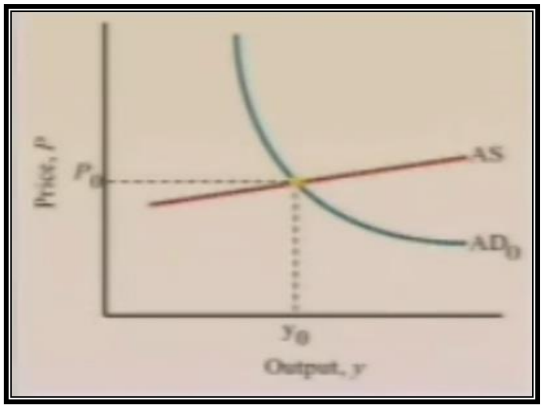

- إذا فقط في الأجل الطويل عندما تكون الأسعار تتعدل تماما سوف يعمل الاقتصاد عند مستوى العمالة الكاملة.

نلاحظ في الرسم:

نقطة التقاء العرض الكلي مع الطلب الكلي هي نقطة التوازن

وفي الغالب أن هذه النقطة تكون عند مستوى توظف أقل من مستوى التوظف الكامل.

كينز بنى نظريته في الحقيقة على أساس أن الطلب الكلي هو الأساس ولهذا يقول الطلب الكلي هو الذي يخلق عرضه الخاص فيجب أن يكون التركيز عند كينز على الطلب الكلي أما عند كلاسيك يقولون يجب التركيز على العرض الكلي لاحظ في الحقيقة أن كل مدرسه تركز جانب وتهمل الجانب الآخر.

صدمات العرض المعاكسة:

صدمات العرض الخارجية هي الاحداث التي تنقل منحى العرض الكلي الكينزي.

- ونتيجة لصدمات العرض العكسية _سلبية_ فإنها تؤدي الى خفض الانتاج وانخفاض فرص العمل وارتفاع الاسعار.

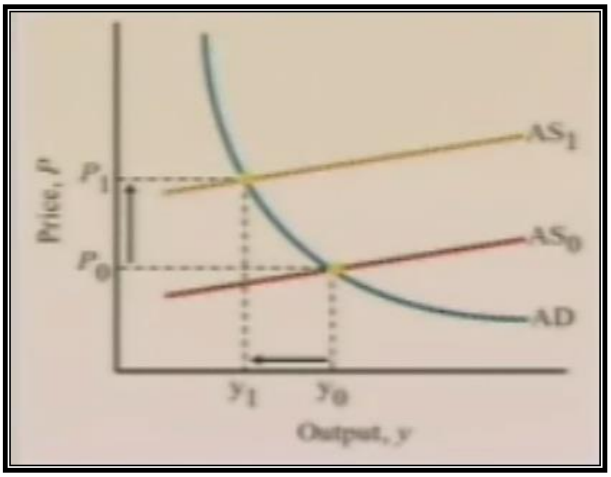

العرض الكلي الكينزي نجد أنه بسبب صدمات العرض المعاكسة _السلبية_ انتقل إلى اليسار والنتيجة هي انخفاض في مستوى الإنتاج وارتفاع في المستوى العام للأسعار.

هذه الصدمات آثارها على الاقتصاد آثار سيئة جداً. لماذا؟ لأنها ستجمع بين التضخم وبين البطالة.

أمثله عليها: في بعض الأحيان تكون صدمات العرض المعاكسة تكون بسبب ارتفاع في أسعار البترول. البترول يعتبر كسلعة وسيطة يستخدم في كثير من الصناعات وقد يكون بسبب مثلاً القطاع الزراعي يكون هناك في بعض الأحيان الفيضانات بالتالي سيكون له تأثير سلبي على المحصول وبالتالي يكون عرض القطاع الزراعي أقل.

المحاضرة ٢٢

من خلال استخدام الرسم على الصدمات السلبية أو الغير المفضلة والتي تؤدي إلى نقل منحنى العرض الكلي إلى اليسار .

صدمات العرض المعاكسة:

- صدمات العرض الخارجية هي الأحداث التي تنقل منحنى العرض الكلي الكينزي.

سواء نقلته كما قلنا إلى اليمين أو إلى اليسار، صدمات العرض المعاكسة ستنقله إلى اليسار، ولهذا سنقول بأن:

لاحظ النتائج تؤدي إلى خفض الإنتاج طبعا إذا انخفض الإنتاج انخفض مستوى العمالة يعني زيادة معدلات البطالة وارتفاع الأسعار، إذا في مثل هذه الحالة يحدث ما يسميه

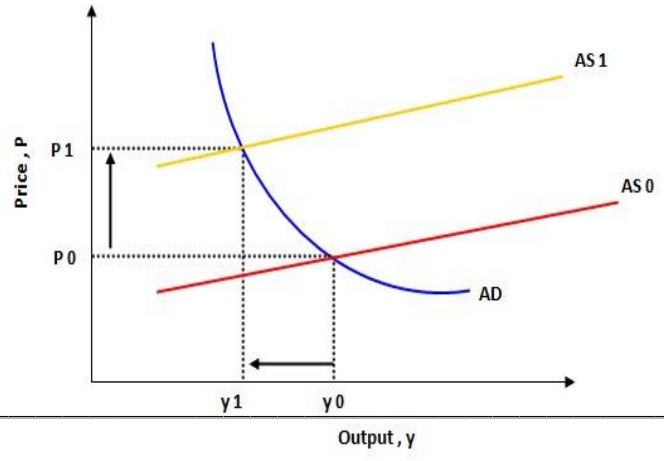

الاقتصاديون التضخم الركودي، وهذا أسوء حال، أي يكون عندك تضخم وبطالة في نفس الوقت ونسميه (Stag flation) هذا يجمع بين التضخم والبطالة حيث يعالج كلا الأزمتين والمرضين مرض البطالة التي معدلاتها مرتفعة ومرض معدلات التضخم مرتفعة، وتحدث هذه عندما يكون هناك انتقال في العرض الكلي إلى أعلى بسبب صدمات العرض المعاكسة، وأعطينا مثال لصدمات العرض المعاكسة وهو يحصل في بعض الأحيان عندما يحدث ارتفاع كبير في أسعار السلع الوسيطة مثل أسعار البترول التي تستخدم في إنتاج الكثير من السلع، نلاحظ إذا المقارنة هنا واضحة جدا وكانت نقطة البداية هي التقاء العرض الكلي الأصلي باللون الأحمر مع الطلب الكلي الذي هو باللون الأزرق ونقطة التوازن تكون عند (Y0) مع (P0).

ثم بعد ذلك عندما حصلت صدمات عرض معاكسة أدت إلى نقل العرض الكلي إلى اليسار نجد أن النتيجة هي ارتفاع في المستوى العام للأسعار (التضخم(P1))وكذلك انخفاض في مستوى الإنتاج إلى (Y1) يعني ارتفاع في معدلات البطالة.

صدمات العرض الايجابية (المفضلة) Favorable Supply Shocks:

- صدمات العرض الايجابية تؤدي الى تحقيق الافضل المرغوب في العالم: زيادة الانتاج وتخفيض الاسعار.

✓ صدمات العرض المفضله تسمح للاقتصاد ان ينمو بسرعه دون تحمل مخاطر ارتفاع التضخم.

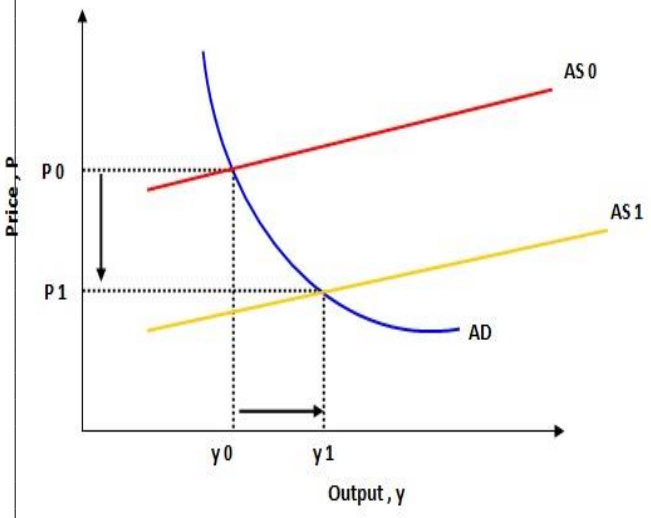

نجد أنها عكس صدمات العرض المعاكسة، كيف؟

نلاحظ الرسم أن وضع التوازني الأصلي هو عند (Y0) وهو مستوى الإنتاج و(P0) هو مستوى العامل للأسعار، هذا تقاطع منحنى العرض الكلي باللون الأحمر مع منحنى الطلب الكلي الذي هو باللون الأزرق، بعد ما حصلت صدمات العرض الايجابية أدت إلى نقل منحنى العرض الكلي إلى اليمين حيث التقاء الطلب الكلي مع العرض الكلي الجديد الذي باللون الأصفر وصار مستوى الإنتاج (Y1) مع المستوى العام للأسعار (P1) إذا هذه الحالة تعتبر نقطة التوازن الجديدة حيث يكون عندنا مستوى التوظف ازداد ومستويات البطالة انخفضت ومعدلات التضخم أيضا انخفضت، وهذه الظاهرة تعتبر ايجابية إذا قلنا ظاهرة حدوث صدمات العرض المعاكسة لها أضرار سلبية كبيرة وتحدث ما يسمى بالتضخم الركودي وهو أسوء ما يكون حيث تجمع بين مرضين مرض معدلات مرتفعة بالبطالة ومرض معدلات مرتفعة من التضخم هذا في حالة صدمات العرض المعاكسة، أما هنا فكل الأثرين هما اثرين ايجابيين زيادة الإنتاج يعني انخفاض مستوى البطالة وكذلك انخفاض في المستوى العام للأسعار أي انخفاض معدلات في البطالة، ولهذا صدمات العرض الايجابية تعتبر أنها تحسن من الأوضاع الاقتصادية وتؤدي إلى حدوث انتعاش اقتصادي مع انخفاض في مستويات الأسعار ولا شك أن هذا كله مرغوب سواء كان انخفاض المستوى العام للأسعار أو زيادة مستوى الإنتاج وما يتبعه من انخفاض معدلات البطالة، إذا هذه هي الآثار من صدمات العرض الايجابية المفضلة.

كان حديثنا عندما استخدمنا النموذج الكينزي أو منحنى العرض الكينزي كنا نتحدث عن الآجل القصير، هنا الآن سنحاول أن ننتقل تدريجيا من الأجل القصير إلى الأجل الطويل:

من الأجل القصير إلى الأجل الطويل (From Short-run to Long-run Equilibrium):

هل الاقتصاد يعمل عند مستوى أعلى من التوظف الكامل؟

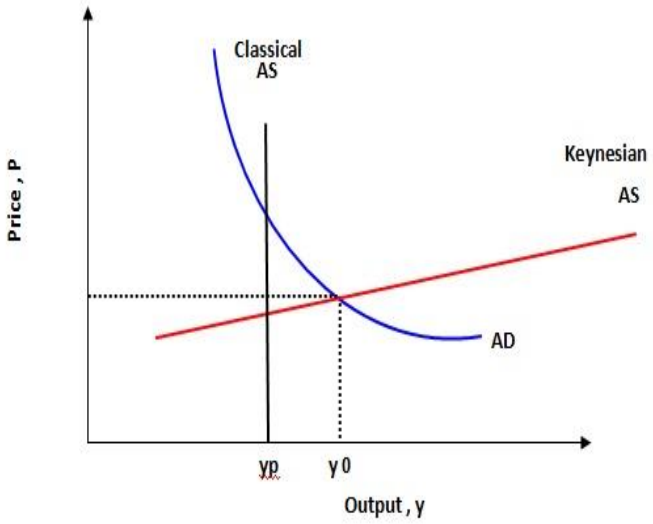

هنا الآن نتساءل من خلال النظر إلى الرسم هل الاقتصاد يعمل عند المستوى الأعلى من التوظف الكامل، يعني على افتراض عندنا (Y) وهو منحنى العرض الكلي الكلاسيكي عند (YP) و عندنا (Y0) أي أن منحنى العرض الكينزي يقاطع منحنى الطلب الكلي عند مستوى الإنتاج (Y0) و عند السعر، هذا السعر الآن يلاحظ أن الوضع ماذا يعني بالنسبة لنا؟ يعني أن إذا كان (YP) هو إنتاج مستوى التوظف الكامل يعني أن التوازن الكينزي هنا وقع عند مستوى إنتاج أعلى من مستوى التوظف الكامل، وهذا التوازن أجل قصير، هل يمكن أن يستمر هذا التوازن في الأجل القصير؟ إذا كان فعلا نقطة التقاطع منحنى العرض الكلي الكينزي مع منحنى الطلب الكلي عند مستوى إنتاج أعلى من مستوى التوظف الكامل هذا لن يستمر طويلا بل سيكون هناك ضغوط على الأسعار في الارتفاع لأن الآن المنشات توظف المزيد من العمال وبالتالي تريد أن تستقطب هؤلاء فترفع الأجور لأجل أن تستقطب المزيد من العمال وبالتالي تكاليف المنشات ترتفع وتضطر إلى رفع المنتجات وتبدأ الأسعار بالارتفاع تدريجيا ولن يستقر هذا الوضع التوازني.

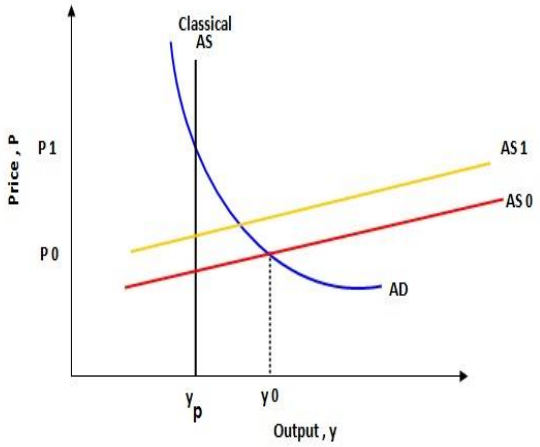

- ✓ إذا كان التوازن الكينزي يحدث عند مستوى إنتاج أعلى من مستوى التوظف الكامل فهذا لن يستقر، هناك القوة ستعمل لعودة الاقتصاد إلى التوازن عند مستوى التوظف الكامل، وهذه القوة هي ما يحدث في ارتفاع في الأجور وتكاليف المنشات ثم ارتفاع في أسعار المنتجات هذا سيؤدي إلى انتقال منحنى العرض الكلي الكينزي تدريجيا إلى أن نصل إلى التوازن العام وهو مستوى التوظف الكامل.

نعود إلى الرسم مرة أخرى ونلاحظ ماذا يحدث عند الانتقال من الأجل القصير إلى الأجل الطويل ما يلي:

(Y0)تعتبر أكبر من (YB) عندها سيبدأ العرض الكلي الانتقال تدريجيا من **aggregate supply 0** إلى **aggregate supply 1** هذا بسبب إذا كان الاقتصاد يعمل عند أعلى مستوى التوظف الكامل فإن المنشات ستدفع أجور أعلى لإغراء العمال للعمل أو عمل المزيد من ساعات العمل بالتالي تكاليف المنشات سترتفع وبالتالي الأسعار سترتفع فنلاحظ أن العرض الكلي انتقل إلى أعلى بسبب ارتفاع في تكاليف الإنتاج. هل سيستقر الوضع هنا؟ لا، الانتقال للعرض الكلي سيستمر ولن يتوقف حتى نصل التوازن عند مستوى التوظف الكامل. و الشركات سوف تتنافس فيما بينها من أجل توظيف المزيد من العمال وكذلك المواد الأولية في الإنتاج وبناءا على ذلك الأجور والأسعار سوف ترتفع عبر الوقت.

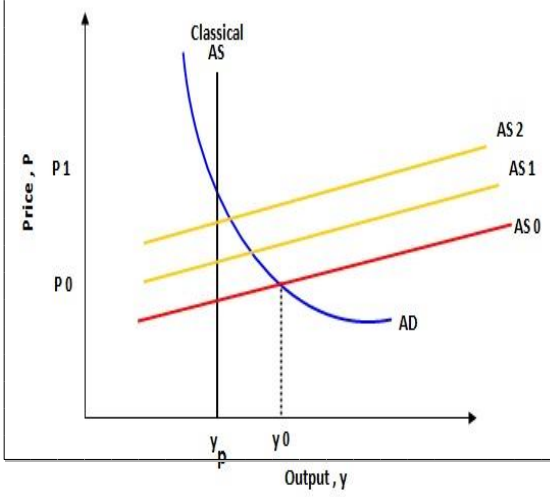

هذا سيحدث ويؤدي إلى أن منحنى العرض الكينزي ينتقل إلى أعلى أو إلى اليسار وهذا ما حصل ونلاحظ انتقل من **aggregate supply 0** إلى **aggregate**

supply 1، ومنحنى العرض الكلاسيكي كما هو ثابت والحالة هذه سوف تستمر إلى أعلى مادام أن الإنتاج يعتبر أعلى من مستوى التوظف الكامل، وسيستقر الوضع..... هنا..!!

كما نلاحظ الانتقالات استمرت العرض الكلي انتقل من **aggregate supply 0** إلى **aggregate supply 1** إلى **aggregate supply 2**، والعملية لن تتوقف إلى هذا بل ستستمر إلى أن نصل إلى هذه النقطة وهي **aggregate supply 3** لمنحنى العرض الكلي الكينزي عنده الآن يكون الوضع التوازني استقر ومستوى التوظف الكامل (**YP**) وعبر الوقت انتقلنا إلى التوازن الكلاسيكي لكن في الأجل الطويل، إذا نقول بأن:

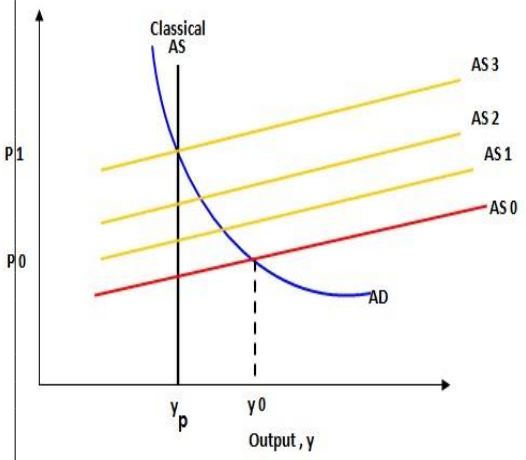

- منحنى العرض الكلي الكينزي سيستمر في الانتقال إلى اليسار حتى يتقاطع مع منحنى الطلب الكلي عند مستوى التوظف الكامل.
- التعديلات في الأسعار والأجور في النهاية ستنقل الاقتصاد من توازن الأجل القصير الكينزي إلى توازن الأجل الطويل الكلاسيكي.

يمكن اختصار نقطة الانتقال من توازن المدرسة الكينزية إلى توازن المدرسة الكلاسيكية أي الانتقال من توازن الأجل القصير الكينزي إلى توازن الأجل الطويل الكلاسيكي بأن أي توازن في الأجل القصير قد يحدث عند مستوى اقل من مستوى التوظف الكامل وقد يحدث عند مستوى أعلى من مستوى التوظف الكامل، لكن هل سيدوم هذا التوازن؟ لا يمكن أن يستمر ستعمل القوى الذاتية التي تحدث من خلال أما زيادة في العرض أو زيادة في الطلب ستعمل على أن يعود الاقتصاد تدريجيا إلى مستوى التوظف الكامل.

المدارس الاقتصادية في الغالب تكون أما جذورها كلاسيكية أو جذورها كينزية أي هناك من يحبذ تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وهناك من لا يرى أهمية لوجود وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادية:

- ✓ فاقتصاديي جانب العرض جذورهم في الواقع هي مدرسة كلاسيكية لأنهم يركزون على جانب العرض والنقديين أيضا أي الاقتصاديي النقدي فجذورهم الأساسية هي كلاسيكية ونظرية التوقعات الرشيدة جذورهم كلاسيكية مع التعديل مع تطور الوقت والاستفادة من التجارب للدول يكون هناك تطوير للأبحاث الاقتصادية.
- ✓ وهناك أتباع المدرسة الكينزية سواء الكينزيون الجدود فجذورهم كينزية.

المحاضرة ٢٣

الاقتصاد الكلي يسعى إلى تخفيض مستويات البطالة وتخفيض معدلات التضخم وتحقيق مستوى نمو اقتصادي جيد، وتحقيق الاستقرار في أسعار الصرف.

أهداف الاقتصادية الكلية:

١- التوظيف الكامل للعمالة: العمالة هي في الحقيقة الأساس الذي يعتمد عليه الاقتصاد فتسعى الحكومات لعمل كل ما في شانه من تعليم وتدريب وتأهيل القوى العاملة لأنها في الحقيقة هي أساس النمو الاقتصادي.

٢- تحقيق مستويات مقبولة من النمو الاقتصادي: فالنمو الاقتصادي يعتمد بالدرجة الأولى على عناصر الإنتاج المتاحة في الاقتصاد فإذا وظفت جميع العناصر وبأعلى كفائه ممكنة هذا سيؤدي في الحقيقة إلى أن معدلات النمو الاقتصادية سوف تتزايد.

٣- المحافظة على استقرار الاسعار: الاقتصاد الكلي يسعى إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادية جيده ولكن بدون تضخم أو على الأقل مستويات التضخم تكون معقولة ونقصد بمعدلات التضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار فالتضخم لا يعني ارتفاع في سعر سلعة معينة وإنما يعني في المجمل أسعار السلع ترتفع لهذا نقول المستوى العام للأسعار نقصد فيه متوسط الأسعار كافه السلع والخدمات الموجودة.

العلاقة بين التضخم والبطالة تسمى بظاهرة منحنى فيليبس حيث يحكي علاقة عكسية بين معدلات التضخم ومعدلات البطالة أي أن ارتفاع معدلات البطالة سيكون مصحوبا بانخفاض عام للأسعار أي انخفاض التضخم.

٤- تحقيق مستويات مقبولة من الاستقرار في أسعار الصرف وميزان المدفوعات: إذا كان الاقتصاد وهذا هو الغالب في العصر الحاضر مفتوحا يعني ليس الهدف في الحقيقة استقرار الأسعار المحلية بل أيضا أسعار العملات يجب أن تكون مستقره لنتعامل مع

العالم الخارجي ونتاثر بما يحصل في العالم الخارجي من خلال عمليه التصدير والاستيراد فالاقتصاد الكلي يسعى في الحقيقة إلى استقرار أسعار الصرف تكون أسعار الصرف مستقره أما إذا كانت أسعار الصرف متقلبة فهذا سيكون له آثار سلبيه كبيرة على الاقتصاد.. لأن معناها أن هناك صعوبة في عملية تقدير أسعار الصرف وستكون التكلفة التي يولدها في الحقيقة تقلبات سعر الصرف كبيرة جدا سوف يعرقل عمليه التصدير وعمليه الاستيراد فالهدف دائما أن تكون أسعار الصرف مستقره لا شك في مصلحه الاقتصاد المحلي ومصلحه الاقتصادية العالمي أيضا.

دائما عندما تكون أسعار الصرف غير مستقره ومتقلبة تجد أن العملة تفقد وظيفتها فنجد أن الدول التي تعاني من تضخم متصاعد.. تضخم جامح،، تحاول إنها تتخلص من عملتها وتحاول أن تحصل على العملات الصعبة لأن الاحتفاظ بالعملة التي في الحقيقة أسعارها متقلبة بمعنى أنها تنخفض باستمرار.. الاحتفاظ فيها في الحقيقة سوف يفقدها قيمتها لأن القيمة الحقيقية منها سوف تقل وهذا حصل في كثير من الدول مثال الليرة اللبنانية في أوقات مضت نجد أن أسعارها تنخفض باستمرار بسبب تزايد المعروض النقدي منها.. فتدهورت قيمه الليرة وأصبح الناس لا يريدون الاحتفاظ بهذه العملة لأنها تفقد قيمتها فاستبدلوها في الحقيقة بالعملة الصعبة

ميزان المدفوعات هو سجل لكافه المعاملات التي تجري بين دوله وبقيه دول العالم .

فنسجل في ميزان المدفوعات فنسجل فيه الصادرات والواردات وما نسميه بالميزان التجاري والتحويلات التي تأتي سواء من أو إلى مثلا العوائد التي يحصل عليها إفراد الشعب من الفوائد أو من أرباح الأسهم أيضا يسجل فيه عمليه الخدمات.. الخدمات تعتبر جزء لا يتجزأ من ميزان المدفوعات فالخدمات قد تكون تسجل في جانب الدائن أو المدين فكما أن عندنا سلع صادرات وواردات نفس الشيء الخدمات هناك صادرات وواردات فعندما تقدم خدمه يعني شركه من الشركات مثل شركه القطاع الاقتصادي المحلي تقدم خدمه للقطاع الخارجي وتأخذ مقابل ذلك فهذا لاشك انه يسجل في جانب الدائن لميزان المدفوعات لهذه الدولة كذلك أيضا عمليه حركه رؤوس الأموال يعني انتقال الأموال من أجل شراء سندات أو أسهم هذا أيضا يسجل في ميزان المدفوعات. فعمليه استقرار ميزان المدفوعات يعتبر مهم جدا لأنه إذا كان هناك في الحقيقة عمليه عجز في ميزان المدفوعات سيكون هناك ضغط على العملة المحلية بالانخفاض معنى ذلك عجز يعني أن جانب المدين أكبر من جانب الدائن بمعنى انك تشتري سلعا وخدمات أكبر من مما تبيع فلا شك هذا سيؤدي إلى عمليه سحب العملة الصعبة الموجودة لديك.

فهذا ضغط في الحقيقة على ميزان المدفوعات وبالتالي على العملة المحلية في الانخفاض وهو ما نسميه (**Devaluation of The currency**) يعني تخفيض قيمه العملة فعمليه استقرار ميزان المدفوعات وعملية استقرار أسعار العملات لاشك يعتبر مهم وهدف من أهداف الاقتصاد الكلي.

التوظيف الكامل للعمالة:

يعتبر الانسان من اهم الموارد الاقتصادية التي قلما تستغني العملية الانتاجية لأي منشأة عنه. وتستثمر الدول الكثير من الاموال في سبيل تنمية هذا المورد وتأهيله من اجل الاسهام في الانتاج. أما اذا عطل هذا العنصر، فإنه يحمل الدول تكاليف تكمن في تلك الاموال التي انفقت في تعليمه وتدريبه وتأهيله. وتفويت فرصة على فئة الشباب لاكتساب مهارات تسهم في مسيرة التنمية التي يقصدها المجتمع. كما أن عدم توفير العمل له يجعله يعتمد عالة على المساعدات الحكومية ةالتي تعطي له من دون مقابل، وهذه المساعدات تؤثر سلبا على الحافز على العمل.وتعني البطالة عدد العاطلين عن العمل الذين يبحثون عنه.

من الآثار السلبية للبطالة وهي المبالغ التي تدفع للعاطلين عن العمل " تعويضات البطالة " .

البطالة هي عدد العاطلين عن العمل والذين يبحثون عنه.. أما إذا كانوا لا يبحثون عن العمل متقاعسين هؤلاء لا يعتبرون من ضمن البطالة.

قياس البطالة:

$$\text{قياس البطالة } U = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل الذين يبحثون عنه}}{\text{قوة العمل}} \times ١٠٠$$

والمقصود بقوة العمل هو اجمالي أولئك الذين يعملون والذين لا يعملون ممن هم في سن العمل ويبحثون عن عمل.

وتصنف البطالة في الاقتصاد الى اربع انواع :

١- البطالة الاحتكاكية. ٣- البطالة الدورية.

٢- البطالة الهيكلية. ٤- البطالة الموسمية.

مثال:إذا كان الاقتصاد يتكون من ٢٠٠.٠٠٠ شخص منهم ١٢٢.٠٠٠ موظف ومنهم ٨٠٠٠ عاطل ما مقدار قوة العمل؟ وما نسبه القوة العاملة؟ وما نسبه البطالة؟

القوة العاملة نأخذ عدد الموظفين + عدد العاطلين عن العمل

القوة العاملة = ١٢٢.٠٠٠ + ٨٠٠٠ = ١٣٠.٠٠٠ .. هذه القوة العاملة أما إذا أردنا نسبه القوة العاملة؟

نقسم القوة العاملة على عدد الشعب (السكان)= ٢٠٠.٠٠٠ ÷ ١٣٠.٠٠٠ = ٦٥%

لحساب نسبه البطالة: (عدد العاطلين عن العمل أو الذين يبحثون على عمل)مقسوم على قوة العمل = ١٣٠.٠٠٠ ÷ ٨٠٠٠ = ٦.١٥ %

المحاضرة ٢٤

أنواع البطالة، وتصنف البطالة في الاقتصاد إلى أربعة أنواع:

أولا/ البطالة الاحتكاكية (Frictional Unemployment):

البطالة الاحتكاكية تعني وجود وظائف شاغرة في الاقتصاد ولكن لا يعرف الراغبون في العمل أين مكان وجودها. وهذا يعني وجود فجوة بين العمالة والوظائف نتيجة غياب المعلومات عن الوظائف ومكان توفرها. والحل لهذا النوع من البطالة هو توفير المعلومات الكافية وإتاحتها بأقل تكلفة ممكنة وبسرعة فائقة.

ثانيا/ البطالة الهيكلية (Structural Unemployment):

البطالة الهيكلية تنتج عن عدم تناسب المهارات والقدرات التي تملكها العمالة مع متطلبات سوق العمل. ولمواجهة هذا النوع من البطالة لابد من إعادة تدريب وإعادة تأهيل العاطلين عن العمل، وذلك بهدف تأهيلهم لتلبية احتياجات سوق العمل للعمالة ذات خصائص مختلفة عما سبق.

فهناك فجوة بين المنشات وبين من يعرض العمل الذين هم العمال، المنشات تطلب مهن معينة والعمال الذين هم عاطلين عن العمل لديهم تخصصات أخرى لا تلبي رغبة المنشات، وفي بعض الأحيان عملية إعادة تأهيلهم سهلة تحتاج إلى وقت قصير، ولكن في بعض الأحيان قد تحتاج إلى وقت طويل وبالتالي يتعذر في الحقيقة إعادة تأهيلهم، أما إذا كان مجرد في الحقيقة هم قريبين إلى ما تحتاجه المنشاة ولكنهم يحتاجون إلى دورة شهرين أو ثلاثة أشهر أو ستة أشهر هذي أمرها سهل لكن إذا كان في الحقيقة ما تطلبه المنشات والشركات هو في تخصصات بعيدة عن تخصصاتهم وتأهيلهم فتحتاج إلى فترة طويلة من الإعداد في مثل هذه الأحوال يجب في الحقيقة أن تهتم الجامعات والمعاهد المتخصصة في تخريج الطلاب حسب حاجة سوق العمل.

ثالثا/ البطالة الدورية (Cyclical Unemployment):

ويقصد بها العمالة التي تصبح عاطلة عن العمل نتيجة تغيرات دورية تنتج في الطلب على المنتجات، كأن يتناقص الطلب من قبل المستهلكين أو المستثمرين أو القطاع الحكومي أو من مزيج منهم. نحن نعرف مكونات الطلب الكلي هو الطلب الاستهلاكي والطلب الاستثماري والطلب الحكومي وكذلك صافي الصادرات فإذا انخفضت فهذا سيولد انخفاض في الأنشطة الاقتصادية وسيتولد لدينا ما يعرف بالبطالة الدورية.

((البطالة الدورية مرتبطة بالطلب الكلي ففي حالة انخفاض ستتولد البطالة الدورية وإذا زاد الطلب الكلي البطالة الدورية ستتقلص.))

ومن الأمثلة على هذا النوع من البطالة ما يتجلى في سوق العمل نظير مرور الاقتصاد بالدورة الاقتصادية. فتناقص الطلب والإنفاق خلال مرحلة الركود والانكماش، يؤدي إلى تناقص الطلب على العمالة الأمر الذي يؤدي إلى فقدان عدد من العمالة وظائفهم، في حين أن

الطلب عليهم سوف يزداد عندما يدخل الاقتصاد الانتعاش والتوسع ضمن الدورة الاقتصادية.

إذاً يمكن القول بأن البطالة الدورية (**Cyclical Unemployment**) تكون موجودة أو تتولد من خلال ما يحصل من الاضطرابات في الطلب الكلي.

*رابعا/ البطالة الموسمية (**Seasonal Unemployment**):*

بعض القطاعات الاقتصادية ذات صبغة بحيث تنشط في مواسم معينة وتهدأ في أخرى، الأمر الذي ينعكس على حجم العمل وإعداد العمالة فيها ومن الأمثلة على هذا قطاع الزراعة.

فهناك مواسم يزيد فيها بعض الإنتاج الزراعي وبالتالي هناك حالة ماسة إلى توظيف المزيد في قطاع الزراعة وبعد مرور فترة والحصول على جني الثمرات نجد أن هناك بطالة للعمال الذين يعملون في القطاع الزراعي.

- من الصعب تحديد ما إذا كان شخص ما هو حقا يبحث عن عمل من أجل التمييز من الذين يعانون من البطالة والذين ليسوا في قوة العمل.

العامل المحبط الذي بحث عن عمل في فترة ولكنه لم يجد عملا أحبط فبالتالي توقف عن البحث عن عمل، هل هذا يعتبر عاطل هل نسجله من ضمن عدد البطالة؟ طبعا لا، هذا لا يسجل ضمن عدد البطالة.

- هل الذي يعمل بعض الوقت **part time** ويرغب العمل كامل الوقت يعتبر عاملا عاطلا؟ أيضا من الصعوبة التفريق بين العامل والعامل الغير مستغل **Underutilized** عندنا الآن بعض الأشخاص يعملون **part time**

هناك أشخاص يعملون كل الوقت لكنهم لم يُستَغلوا الاستغلال الأمثل كأن يكون مثلا هو في تخصص معين ونستخدمه في مجال ليس له أي صلة بتخصصه هل استغليته استغلال أمثل؟ بكل تأكيد لا.

الشخص الذي يعمل عمل جزئي لكن رغبته إنه يعمل عمل كامل والشخص الآخر الذي لم يستغل ولم يُوظف التوظيف الذي يتناسب مع قدراته وإمكانياته سنجد في عملية حساب البطالة صعوبة أن حسبناه من ضمن البطالة فهذا يعتبر مقياس غير دقيق هل يعمل عمل جزئي؟ هو يرغب بالعمل الكامل لكنه لم يجد، والشخص الآخر الغير مستَغل وغير موظف التوظيف الجيد الذي يتناسب مع قدراته وإمكانياته، إذاً هذه من ضمن العقبات والمشاكل التي تواجهنا عند حساب البطالة.

- أيضا من الصعب رسم خط فاصل بين البطالة الاحتكاكية والهيكلية، هل العاملين في "الاقتصاد القديم" قادرين في العثور على وظائف في "الاقتصاد الجديد "؟

نأخذ مثلا عملية القفزة.. أول كانت هناك طباعة عبر الآلات اليدوية والطباعة العادية وكان هناك أشخاص متخصصين في الطباعة هؤلاء الآن في الاقتصاد القديم، أما الاقتصاد الحديث استخدام الحاسب طبعا فالأشخاص القدامى هؤلاء إذا أرادوا أن يلتحقوا بالاقتصاد الجديد لا بد أن يعاد تأهيلهم حتى يستطيعوا أن يستخدموا الحاسب ويمارسوا عملية الطباعة بشكل منظم وجيد من خلال الحاسب الآلي وهذا يحتاج إلى إعادة تأهيل.

المحاضرة ٢٥

المعدل الطبيعي للبطالة:

عندما يكون الاقتصاد عند مستوى العمالة الكاملة فان معدل البطالة ليس مساويا للصفر، بل يعني أن معدل البطالة يساوي المعدل الطبيعي للبطالة.

المعدل الطبيعي للبطالة يتكون من البطالة الاحتكاكية والهيكلية. وهي البطالة التي توجد عند تساوي الناتج المحلي الإجمالي الفعلي مع الناتج المحلي الإجمالي الكامن.

(ونقصد بالإنتاج المحلي الإجمالي الكامن يعني الذي يقيس الطاقة الإنتاجية للاقتصاد يعني مقدرة الاقتصاد.. كم مقدوره في إنتاج السلع والخدمات فإذا وصلنا إلى الطاقة الإنتاجية نقول وصلنا إلى الإنتاج الكامن). وهذا يعني لا وجود للبطالة الدورية، أي أن معدل البطالة

الطبيعي هو الذي يكون عند معدل البطالة الدورية مساويا للصفر .

عندما يكون معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي منخفضا بالنسبة لاتجاه الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي طويل الأجل، فان معدل البطالة الفعلي يفوق المعدل الطبيعي للبطالة، وبناء على ذلك ترتفع البطالة الدورية. يعني عندنا الطاقة الإنتاجية للاقتصاد محدودة فإذا كان الاقتصاد في الحقيقة يسجل معدلات إنتاج حقيقي أقل من الطاقة الإنتاجية أو الإنتاج الكامن هنا نجد أن البطالة في الحقيقة ستتولد سيكون عندنا بطالة دورية. أما إذا استمر النمو الاقتصادي سريعا جدا، فأن معدل نمو الاقتصاد سوف يتجاوز مستوى الإنتاج الطبيعي والبطالة الدورية ستنخفض.

لتخفيض معدل البطالة الطبيعي...لابد من إحداث تغييرات هيكلية تشمل:

١- تحسين انتقال العمال من خلال نظام معلومات أفضل تربط بين سوق العمل.فالبطالة الاحتكاكية سبب وجودها غياب وتحسين انتقال العمال من خلال نظام معلومات أفضل تربط بين سوق العمل. هذي ستؤدي إلى تخفيض البطالة الاحتكاكية.

٢- تطوير مستوى التدريب والتعليم المهني. بما يتناسب مع حاجة سوق العمل هذا لأجل تخفيض معدلات البطالة الهيكلية.

٣- تقليل التمييز في التوظيف بأشكاله المختلفة.سواء كان بالتمييز بين الرجل والمرأة أو تمييز حسب اللون كما في أمريكا ضد السود فأحيانا مؤهلات الشخص الأسود تفوق مؤهلات الأبيض ويقوم صاحب العمل بتوظيف الأبيض ويهمل أو لا يوظف الأسود.

٤- التخلص من الحد الأدنى للأجور.عندما أضع حد أدنى للأجور يعني أنني لن أوظف شخص بأقل من الأجر الذي قامت الدولة بوضعه.. قد يكون في الحقيقة هناك طلب على العمال ولكن المنشأة لا تستطيع دفع الحد الأدنى للأجور. وهذا سيؤدي إلى أن المنشأة تحجم عن التوظيف وبالتالي سيكون عندنا بطالة بسبب الحد الأدنى للأجور. ولأجل تخفيض معدلات البطالة الطبيعية لابد أن تقوم الحكومات أما بتخفيض معدلات الحد الأدنى للأجور أو إلغائها.

٥- تحرير التجارة من كافة القيود.(المقصود هنا بالتجارة التجارة الدولية) يعني إلغاء كافة الجمارك مثلا فإذا خفضت في الحقيقة معدلات الجمارك أو ألغيت يعني أن هناك حرية تامة لانسياب السلع بين الدول وبالتالي هذا سيقلل من معدلات البطالة الطبيعية لأنه لو كان هناك اقتصاد معين يعتمد بشكل رئيسي على التصدير فإذا كان هناك عقبات كبيرة أمام التصدير المنشأة لا تستطيع أن تتوسع في الإنتاج وبالتالي سيكون هناك عاطلين عن العمل أما إذا ألغيت كافة القيود التي تعترض انسياب السلع بين الدول،، هنا هذه الشركة تستطيع أن تتوسع لأنها تستطيع أن تصدر وببساطة ما تريد تصديره وبالتالي تستطيع أن توظف المزيد من العمال وبالتالي معدلات البطالة الطبيعية سوف تنخفض.

البطالة الطبيعية تختلف من دولة إلى أخرى فعلى سبيل المثال في الولايات المتحدة الأمريكية تقدر البطالة بين ٤% و٥.٥% بينما في أوربا بين ٧% و١٠% فمعدلات البطالة الطبيعية في أوربا وهذا يعود إلى أسباب كما ذكرنا العوامل الخمسة في اختلاف بين أوربا وأمريكا فنجد مثلا نقابات العمال في أوربا لها مقدرة أكبر، عملية الحد الأدنى للأجور في أوربا معدلاته مرتفعة يعني تحاول النقابات العمالية إنها تحمي معدلات الحد الأدنى للأجور هذه العوامل جعلت معدلات البطالة الطبيعية في أوربا مرتفعة.

العلاقة بين التضخم والبطالة:

هناك ما يسمى بمنحنى فليبس وهو يحكي علاقة عكسية بين معدلات البطالة ومعدلات التضخم فإذا أردت أن تحارب وتكافح التضخم يجب أن تكون على استعداد لقبول معدلات مرتفعة من البطالة وفي المقابل إذا أردت أن تخفض معدلات البطالة يجب أن تكون على استعداد لقبول معدلات مرتفعة من التضخم فعملية علاج أحد المرضين سيكون على حساب المرض الآخر.

عندما يكون الاقتصاد في حالة رواج، فإن معدلات البطالة منخفضة، وسوف تجد الشركات صعوبة في توظيف العمال، بل أن المنافسة بين الشركات سوف تؤدي إلى إحداث زيادات في الأجور يتبعها زيادات في الأسعار أي أن الرواج المتزايد سوف تحدث ارتفاعا عاما في الأسعار بالنسبة للاقتصاد بأكمله أو التضخم.

✓ منحنى فيليبس (**Phillips curve**) استهداف تخفيض التضخم، سوف يكون على حساب القبول بمعدل أعلى من البطالة في حين أن

السعي لتقليل معدلات البطالة سوف يكون على حساب القبول بمعدلات عاليه للتضخم.

- ✓ التضخم يحدث فقط عندما يقع الاقتصاد قريبا من الطاقة الإنتاجية حيث يبدأ معدل التضخم في الارتفاع وذلك بسبب الفجوة الإنتاجية وهي الفجوة بين المستوى الفعلي للناتج المحلي الإجمالي والطاقة الإنتاجية. إذا كان المستوى الفعلي أكبر من الطاقة الإنتاجية التضخم يتصاعد.

عند كنز.. عندما كان الكساد العظيم كان هناك معدلات البطالة مرتفعة جداً (فربما أنها تجاوزت ٣٠%) هنا الاقتصاد يعمل بأقل من ثلثي طاقته فأقترح للخروج من هذه المشكلة،، *تحفيز الطلب الكلي*،، إذا حفزنا الطلب الكلي سيستجيب الإنتاج وبالتالي معدلات البطالة سوف تنخفض. في ذلك الوقت لم تكن مستويات الأسعار (أو الارتفاع في المستوى العام للأسعار) تشكل أي مشكلة بحكم أن الاقتصاد في الحقيقة بعيد عن مستوى التوظف الكامل..

أما إذا كان الاقتصاد قريب من مستوى التوظف الكامل فهنا مشكلة التضخم ستكون في الحقيقة مؤثرة.

إذا كان عندنا مثلا البطالة ١٠% والتضخم ٥% هذي نقطة البداية ورأت الدولة مثلا أن معدلات البطالة مرتفعة وبالتالي هي تريد أن تسعى لأجل تقليص هذا المعدل. استخدمت سياسات تحفيزية سواء سياسة مالية توسعية أو سياسة نقدية توسعية هنا الطلب الكلي سيزيد إذا زاد الطلب الكلي الإنتاج أيضا سيستجيب للطلب الكلي وسيزيد وبالتالي سيكون هناك توظيف المزيد من العمال أي أن معدلات البطالة سوف تنخفض طيب.. إذا انخفضت معدلات البطالة سنجد أن الاقتصاد الآن بداء في حالة رواج والمستوى العام للأسعار يبداء في الارتفاع فنحن نجحنا في تخفيض معدلات البطالة من ١٠% إلى ٨% مثلا لكن في المقابل نجد أن التضخم ازداد من ٥% إلى حدود ٧%.

هناك من يرى أن التضخم بعد الحرب العالمية الثانية يعود لأسباب ليس منها ارتفاع الطلب وإنما بسبب تزايد قوة النقابات العمالية وتعاظم القوى الاحتكارية الصناعية مما يؤدي إلى خفض المنافسة السعرية أما الآن فان التغيير الكبير في التكنولوجيا وانحسار قوة النقابات العمالية والخصخصة.

(الخصخصة هي بيع الحكومة لبعض مشروعاتها إلى القطاع الخاص فانتقلت الملكية إلى القطاع الخاص) وتزايد المنافسة من الاقتصاديات الناشئة يساعد على الحد من التضخم، أي في الوقت الحاضر يمر العالم الغربي بمرحلة جديدة من استقرار الأسعار.

المحاضرة ٢٦

الآثار السلبية للبطالة:

١- تناقص الإنتاج والدخل: النمو الاقتصادي يعتمد على عوامل عديدة كالتكنولوجيا والاختراعات والابتكارات ومعدل نمو رؤوس الأموال، وكذلك على نوعية العنصر البشري ومهاراته ودرجة تعليمه. فإذا تعطل توظيف العمالة المدربة والمتعلمة فإن هذا يؤدي إلى فقدان إنتاج كان يمكن الحصول عليه لو وظفت هذه الطاقة البشرية.

٢- أن الزيادة في معدلات البطالة تؤدي إلى تراجع الطلب في الاقتصاد، وذلك نتيجة تناقص مستويات الدخل وهذا سيعود سلباً على مستوى الدخل مرة أخرى.

٣- أن إيرادات الموازنة الحكومية سوف تتأثر سلباً بسبب البطالة من جانبين:

أ- أحدهما تراجع مستويات التوظيف يؤدي إلى تخفيض حصيلة الضريبة. أي أن إيرادات الميزانية ستنخفض وسيتولد العجز أو أن العجز يتزايد.

ب- انخفاض الإنتاج وتزايد البطالة يعني تزايد النفقات الحكومية الخاصة بمدفوعات التحويلات (تعويضات البطالة ومدفوعات الضمان الاجتماعي)، وهذا يؤدي إلى تزايد العجز في الميزانية الحكومية.

الأبعاد السياسية والأمنية والاجتماعية للبطالة:

- ✓ مع تزايد معدلات البطالة تتزايد الجرائم، ومعالجة البطالة تقلص من معدلات الجرائم.
- ✓ البطالة تُحمل الدول تكاليف تكمن في تلك الأموال التي أنفقت في تعليم وتدريب وتأهيل العاطلين عن العمل.
- ✓ أن طول فترة البطالة تُفقد العمال مهاراتهم وبالتالي تزيد فترة بطالتهم.

النمو الاقتصادي Economic Growth

أهداف الاقتصاد الكلي تحقيق مستويات مقبولة من النمو الاقتصادي. ولم يقل تحقيق مستوى نمو مرتفع، لأنه كما قلنا النمو المرتفع كثيراً ما يصاحبه تضخم وهو غير مرغوب فيه خاصة إذا وصل إلى معدلات عالية. أما وجود تضخم بحدود معقولة فلا بأس به حيث النمو الاقتصادي كثيرا ما يصاحبه تضخم.

ويرجع الاقتصاديون النمو الاقتصادي إلى عوامل (شروط) عدة:

١- زيادة التراكمات الرأسمالية **Capital Accumulation**: لو كان عندك سلعة رأسمالية وهذه السلعة عنصر من عناصر الإنتاج المهمة سوف يوظفها العامل في الإنتاج وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.

٢- الاستثمار في الموارد البشرية **Human Capital Investmet**: ونقصد به التعليم والتدريب واكتساب المهارات. ونجد كثيراً من الدول تهتم بالعنصر البشري –ويسمى بـ(رأس المال البشري)– بتعليمهم وتدريبهم حيث ذلك يؤدي إلى معدلات نمو عالية. إذا قامت الدول بتدريب وتعليم مواطنيها فهذا يعتبر إنجاز كبير سيؤدي إلى تحقيق معدلات نمو عالية للاقتصاد. إذار قارنّا بين العمال لديهم تدريب عالي وعمال ليس لديهم تدريب فسنجد فرق كبير. نجد كثير من الدول الناشئة والتي تحقق معدلات نمو عالية كالصين والهند الاستثمار في العنصر البشري لديها مهم، مما جعلها تنهض اقتصاديا وتحقق معدلات عالية من النمو. ونجد الآن في وقت الأزمة العالمية ونحن في منتصف ٢٠٠٩ أن الأزمة العالمية أدت بكثير من الاقتصاديات إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادية سلبية (يعني انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي) بينما هذه الدول الناشئة كالهند والصين والبرازيل تحقق معدلات نمو إيجابية ومرتفعة.

٣- إعادة توظيف الموارد للاستخدامات الأفضل **Re-allocation of Resources**: يعني تعيين الشخص المناسب في المكان المناسب، فعند تأهيل شخص وتدريبه في مجال أو تخصص معين فيجب أن يعمل في نفس التخصص، أما لو جعلته يعمل في تخصص آخر لا يتناسب مع تأهيله فهذا يؤدي إلى سلباً على إنتاجيته. نعم تم توظيفه لكن لم يستغل الاستغلال الأمثل ويسمى **underutilized**.

٤- الاستفادة من اقتصاديات الحجم **Economic of Scale**: المقصود بها بعض المشروعات عندما تتوسع تحصل على انخفاض في متوسط التكاليف الكلية، يعني أن هناك عوامل إيجابية للاقتصاد من خلال التوسع لهذه المنشأة، والذي سيؤدي إلى زيادة إنتاجها ويجعل متوسط تكاليفها ينخفض، هذا يسمى بـ(الاستفادة من وفرات الحجم الكبير). فإذا جعلنا هذه المنشآت –التي لديها تزايد غلة الحجم– تتوسع في الإنتاج فهذا لا شك أنه سوف يؤدي إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادية عالية.

التضخم

هو الارتفاع العام والمستمر في المستوى العام للأسعار، وأهم آثاره:

١) يعمل على إعادة توزيع الأصول المالية، حيث أنه يفيد المدينين على حساب الدائنين.

٢) يؤثر سلباً في الأفراد الذين يحصلون على مستويات دخول ثابتة، وكذلك الذين ادخروا مبالغ ثابتة.فمع زيادة التضخم فإن هذه المبالغ التي لديهم تصبح قوتها الشرائية/قيمتها الحقيقية منخفضة وبالتالي تؤثر عليهم. في الدول التي لديها يحصل لديها معدلات تضخم مرتفعة نجد أن النقود ستفقد بعض وظائفها خاصةً عندما تكون مخزون للقيمة. فالنقود لا تصلح أن تكون مخزن للقيمة إذا كان هناك معدلات مرتفقعة في التضخم.

٣) ينظر إلى التضخم على أنه ظاهرة سيئة من منظور المستثمرين، إذ يصعب عليهم حساب العوائد المرتقبة من استثماراتهم. إذا كان التضخم ظاهرة ومرتفع فهو سيؤثر سلباً على المستثمرين وسيكون هناك متشائمين وعملية حساب العوائد التي يحصلون عليها ستكون صعبة من خلال حدوث التضخم.

المحاضرة ٢٧

أسباب التضخم

١) يسهم الارتفاع في أسعار مدخلات الإنتاج كأسعار المواد الخام في زيادة معدلات التضخم وهذا ما يعرف بضغوط التكاليف **Cost Push Inflation**.

٢) تمثل الزيادة في الطلب الكلي التي تفوق في التغير في العرض الكلي مصدرا من مصادر التضخم وهذا ما يعرف التضخم بجذب الطلب **Demand Pull inflation** ويمكن أن تحدث هذه الزيادة في الطلب الكلي لأي سبب يؤدي إلى زيادة أحد مكونات الطلب الكلي مثل:

أ- الزيادة في معدلات نمو عرض النقود مع عدم مواكبة الطلب على النقود لهذه الزيادة تؤدي إلى زيادة في التضخم.

ب- التوسع في السياسة المالية من خلال زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب يمكن أن يهيئ المناخ لزيادة الأسعار.

ج- زيادة حجم الاستثمار.

ويوصى في هذا الصدد أن يلازم النمو في عرض النقود مقدار النمو الحقيقي على النقود،والذي يعتمد على معدل النمو الحقيقي في الناتج القومي. أي كما قلنا مرارا وتكرارا يجب أن تكون الزيادة في عرض النقود تتمشى مع نفس نسبة الزيادة في الناتج.

مؤشر أسعار المستهلكين (CPI)

هو مؤشر يقيس التغيرات في سلة من السلع الثابتة التي تتضمن البنود المشتراة من قبل مستهلك نموذجي. أي أن مؤشر سعر المستهلك هو مقياس لقيمة النقود عبر الزمن. أن ما يهم الناس هو القيمة الحقيقية أو القوة الشرائية للنقود أو الدخل، وليس القيمة الاسمية.

مثال: افترض أن تكلفة السلة في عام ١٩٩٢ (نعتبرها سنة الأساس)تساوي ٢٠٠ ريال، بينما تكلفة هذه السلة في ١٩٩٧ هي ٢٥٠ ريال. فالسلعة نفسها التي تم شراؤها عام ٩٢ بـ (٢٠٠ ريال) تم شراؤها عام ٩٧ بـ (٢٥٠ ريال) ولحساب الزيادة:

$$\text{CPI in year K} = \frac{\text{تكلفة السنة في سنة } K}{\text{تكلفة السلة في سنة الأساس}} \times 100 = 100$$

موشر اسعار المستهلكين**K**

سعر السنه ÷سنة الأساس × ١٠٠ (٢٠٠ ÷ ٢٠٠ × ١٠٠ = ١٠٠

$$\text{CPI in 1992} = \frac{\$200}{\$200} \times 100 = 100$$

سنة المقارنة ÷سنة الأساس × ١٠٠ (٢٥٠ ÷ ٢٠٠ × ١٠٠ = ١٢٥

$$\text{CPI in 1997} = \frac{\$250}{\$200} \times 100 = 125$$

فزادت الأسعار خلال خمس سنوات من ١٠٠ ألى ١٢٥ أي بمقدار ٢٥% .

مثال آخر:

افترض أن لديك ٣٠٠ دولار في عام ١٩٩٢ كم تحتاج لتكون قادرا على الحصول على نفس مستويات المعيشة في عام ١٩٩٧؟ (من خلال ما حصلنا عليه اللي هو قبل قليل قلنا أن **CPI** يساوي ١٢٥ في عام ١٩٩٢)

باستخدام نسبة مؤشر أسعار المستهلك في عام ١٩٩٧ إلى مؤشر أسعار المستهلك في عام ١٩٩٢:

تحتاج إلى ٣٧٥ دولار فقط في عام ١٩٩٧

للحفاظ على نفس مستوى معيشتك في ١٩٩٢

$$300 \times \frac{125}{100} = 375$$

نحتاج الى زياده ٣٧٥ دولارا لشراء نفس السلعة في عام ١٩٩٧

مؤشر أسعار المستهلك في مقابل مؤشر السلسلة للناتج المحلي الإجمالي:

كل من مؤشر أسعار المستهلكين **CPI** ومؤشر السلسلة **Chain Index** (الذي حل محل معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي منذ عام ١٩٩٦)هو مقياس لمتوسط الأسعار في الاقتصاد.

هذه المؤشرات كلها مقياس لمتوسط الأسعار في الاقتصاد، ووجه المقارنة هو أن:

١. مؤشر أسعار المستهلك تشمل السلع المنتجة في السنوات السابقة، فضلاً عن السلع المستوردة.

٢. مؤشر السلسلة للأسعار لا يتضمنها. بمعنى أنه يتضمن السلع المنتجة في نفس السنة ولا يتضمن السلع المستوردة. هذا.

لماذا يميل مؤشر الأسعار الاستهلاكية لتهويل تغيرات الأسعار أو للمبالغة في الأسعار؟

مؤشر أسعار المستهلك يميل إلى المبالغة في تقدير التغيرات الحقيقية في تكاليف المعيشة لأنها:

أ- لا تسمح لحصة السلع التي ارتفعت أسعارها بالانخفاض في السلة النمطية من السلع المستخدمة من قبل وزارة التجارة.

ب- صعوبة قياس التحسن في نوعية السلع عبر الزمن.

لذلك يعتقد الاقتصاديون أن معدل التضخم مبالغ فيه بنسبة تتراوح بين ٠.٥ % و١.٥ % كل سنة.

وهذا يعني أن التعديلات في تكلفة المعيشة على الأجور ومدفوعات الضمان الاجتماعي على أساس التغيرات في أسعار المستهلكين تميل إلى أن تكون أكبر مما ينبغي.

قياس معدل التضخم Inflation Rate : هو معدل التغير النسبي في مؤشر الأسعار

على سبيل المثال:

افترض أن مؤشر الأسعار في عام ١٩٩٨ = ٢٠٠ ، ومؤشر الأسعار في عام ١٩٩٩ = ٢١٠

لقياس معدل التضخم: (مؤشر سنة ٩٩ – مؤشر سنة الأساس) ÷ مؤشر سنة الأساس

$$\text{Inflation Rate} = \frac{(210 - 200)}{200} = 0.05 = 5\%$$

الاستنتاج: هذه الدولة تشهد ٥ % معدل التضخم.

- ✓ التضخم لا يشير إلى مستوى الأسعار، سواء كانت مرتفعة أو منخفضة، ولكن إلى النسبة المئوية للتغير من سنة إلى أخرى.
- ✓ إذا كانت الأسعار مرتفعة ولكنها لا تزال هي نفسها من سنة إلى أخرى، لن يكون هناك أي تضخم خلال تلك الفترة.
- ✓ تاريخياً مستوى الأسعار لم يكن له اتجاه تصاعدي قبل ١٩٤٠، ولكن بعد عام ١٩٤٠ مستوى الأسعار ارتفع ارتفاعاً حاداً.

يعني معدلات التضخم لم تكن في الحقيقة ذات خطر قبل عام ١٩٤٠ لم تكن الأسعار ترتفع ارتفاع كبير، لكن بعد عام ١٩٤٠ بدأت الأسعار ترتفع ارتفاعا كبيرا ولعل ذلك يعزى إلى التحول التدريجي من استخدام الذهب كعملة إلى العملات الورقية.

انكماش الأسعار Deflation

الانكماش هي الفترة التي يكون فيها متوسط مستوى الأسعار في حالة هبوط (الانكماش عكس التضخم).

- ✓ خلال فترة الكساد الكبير بين ١٩٢٩ و١٩٣٣، انخفض متوسط الأسعار بنسبة ٣٣%.
- ✓ عندما يهبط متوسط مستوى الأسعار فإن الأجور تميل إلى الانخفاض، ولذلك فإن الانكماش مشكلة لأن الناس قد لا تكون قادرة على تسديد ديونها. أي أن الدائنين هم المستفيدون في حالة انكماش الأسعار.

في التضخم المدينين هم المستفيدون وفي الانكماش العكس، الدائنون هم المستفيدون.

نمو النقود والتضخم ومعدلات الفائدة Inflation and Interest Rate،Money Growth

يدمج هذا الفصل بعض المواضيع المتقدمة في الفصول السابقة، ويتضمن ما يلي:

- ✓ في المدى القصير، التغيرات في نمو النقود تؤثر في الناتج الحقيقي، أو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
- ✓ في المدى الطويل، التغيرات في عرض النقود لا تؤثر في المتغيرات الحقيقية في الاقتصاد.
- ✓ في المدى الطويل، معدل نمو السيولة المحلية يحدد معدل التضخم وليس الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

- ✓ في المدى الطويل، النقود محايدة **money is neutral** إذا ارتفعت الأجور الاسمية والأسعار في نفس المعدل، ولنقل مثلا ٥% سنويا، فإن الأجور الحقيقية تظل ثابتة.
- ✓ التضخم المستمر لديه ميل ليصبح الوضع الطبيعي للأمور في الاقتصاد. على سبيل المثال، عندما عقد المنتجون توقعاتهم للتضخم بنسبة ٥% سوف يتوقعون ارتفاع متوسط أسعار المدخلات والأجور بنسبة ٥ % العام المقبل.
- ✓ توقعات التضخم تصبح متأصلة في القرارات التي تتخذ في جميع جوانب الحياة.
- ✓ يفهم العمال أن زيادة ٥ % في الأجور من شأنه أن يقابله زيادة ٥ % في أسعار السلع التي يشترونها، إذا فهم العمال أن زيادة ٥% من الأجور من شأنه أن يقابل الزيادة ٥% من أسعار السلع فمعنى ذلك أن العمال يتوقعون التضخم توقعا كاملا.
- ✓ عندما يفشل العمال في إدراك أن السبب الوحيد لارتفاع الأجور الاسمية بنسبة ٥ % هو بسبب التضخم العام ٥ %، يمكن القول أنهم يعانون من وهم النقود. كيف ذلك؟ يعني نفترض أن الأسعار لاحظ العمال أن الأجور زادت بنسبة مثلا ٢ % أو ٣ % إذا كان ليس لديهم توقعات حول التضخم يعني لا يتوقعون أي تضخم لا يتوقعون أن هناك أي ارتفاع بالأسعار معنى ذلك أنهم سيبنون قرارهم على أن هذه الزيادة في الأجور النقدية بمقدار ٣ % يعني أنها زيادة حقيقية، وبالتالي سيزيدون من عرضهم للعمل أي ساعات عمل زيادة وهكذا وأشخاص آخرين ستغريهم هذه الأجور في الدخول وبالتالي عرض العمل سوف يزيد وبالتالي الإنتاج سوف يزيد. هذا إذا لم يتوقع العمال أي تضخم وبالتالي من المفترض أن هذه الزيادة التي أعطتهم الشركات إياها يعتبرونها زيادة حقيقية. ولكن في واقع الأمر أن هذه الزيادة في الأجور هي في الحقيقة نتيجة للزيادة في المستوى العام لأسعار السلع أي بمعنى التضخم.
- ✓ كثيرا ما نقول أن العمال في الواقع خدعوا أو توهموا **money Illusion** بحيث أنهم توقعوا الزيادة في الأجور أنها زيادة حقيقية الأجور النقدية ولكن هي في واقع الأمر ليست زيادة حقيقية وإنما هي زيادة اسمية.
- ✓ عندما يحمل الجمهور توقعات للتضخم فإن المعدلات الحقيقية والاسمية لأسعار الفائدة تختلف.

$$Nominal\ rate\ of\ interest = Real\ rate\ of\ interest + Expected\ rate\ of\ inflation$$

معدل التضخم المتوقع + سعر الفائدة الحقيقي = سعر الفائدة الاسمي

- ✓ عندما يكون هناك تضخم ومتوقع أن نتوقع أن يكون معدل الفائدة الاسمي أكبر من معدل الفائدة الحقيقي.
- ✓ إذا في المدى الطويل، التغيرات في عرض النقود لا تؤثر على المتغيرات الحقيقية، بما في ذلك سعر الفائدة الحقيقي. ولكن المعدلات الاسمية، والتي تعتمد على معدل التضخم، سوف تتأثر بنمو المعروض من النقود.
- ✓ بسبب التضخم، البلدان ذات النمو العالي لعرض النقود عادة ما تكون أسعار الفائدة الاسمية أعلى من أسعار الفائدة الاسمية في البلدان ذات معدلات النمو الأقل لعرض النقود.
- ✓ الطلب على النقود يتأثر أيضا بتوقعات التضخم، التضخم يزيد من الطلب على النقود لمواكبة الزيادة المتوقعة في معدل التضخم.
- ✓ إذا كانت الجماهير في حاجة إلى المزيد من النقود بمقدار ٦% كل سنة لإجراء المعاملات، ويسمح البنك المركزي بزيادة المعروض من النقود بنسبة ٦%، فهذا يعني أن كلا من العرض والطلب على النقود ينمو بنفس المعدل. وهذا يعني أن أسعار الفائدة الحقيقية وأسعار الفائدة الاسمية سوف تظل ثابتة.
- ✓ وفي المدى القصير، التغيرات في معدل نمو النقود يؤثر على أسعار الفائدة الحقيقية. فإذا انخفض معدل نمو المعروض من النقود سيؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية والاسمية.
- ✓ في المدى الطويل، الاقتصاد يستجيب لانخفاض معدل النمو النقدي من خلال انخفاض معدل التضخم، ومع تراجع التضخم فإن المعدل الحقيقي للفائدة يعود إلى قيمته الأصلية، ومعدلات الفائدة الاسمية تنخفض أيضا.ولفهم هذه العلاقة تذكر أن:

$$Nominal\ rate\ of\ interest = Real\ rate\ of\ interest + Expected\ rate\ of\ inflation$$

- ✓ تباطؤ نمو النقود يؤدي إلى زيادة أسعار الفائدة في المدى القصير. أما في الأجل الطويل فإن انخفاض نمو عرض النقود يؤدي إلى انخفاض معدل التضخم ومن ثم انخفاض أسعار الفائدة.

- ✓ التضخم أو عرض النقود يؤثر على المتغيرات الحقيقية في الأجل القصير، أما في الأجل الطويل فإن تأثيراته فقط على المتغيرات الاسمية اللي هو التضخم بمعنى أن هناك زيادة في معدلات التضخم في الأجل الطويل.

المحاضرة ٢٨

منحنى فيليبس المتضمن التوقعات:

ناقشنا منحنى فيليبس وقلنا أنه يحكي علاقة عكسية بين التضخم والبطالة ولكننا لم ندخل توقعات، وهذا يعتبر منحنى فيليبس الأصلي أو الأساسي أحد التطورات في شرح العلاقة بين التضخم والبطالة، توصلت هذه الدراسات إلى منحنى فيليبس المتضمن للتوقعات أي إدخال التوقعات أو التضخم المتوقع في الاعتبار سنجد أن النتائج التي نصل إليها ستختلف في الأجل القصير عنه في الأجل الطويل:

- ✓ في الأجل القصير قد يكون نعم هناك تبادل بين التضخم والبطالة علاقة عكسية.
- ✓ في الأجل الطويل فليس هناك أي تبادل بين التضخم والبطالة وأنه يجب أن يكون في الحقيقة معدل البطالة عند المعدل الطبيعي للبطالة، فبالتالي يكون منحنى فيليبس طويل الأجل عمودياً.
- ✓ منحنى فيليبس المتضمن للتوقعات يوضح العلاقة بين التضخم والبطالة
- ✓ تأثير الركود والرواج على الأسعار والأجور هي أكثر تعقيداً عندما نأخذ في الاعتبار التضخم المستمر.
- ✓ وفقا لمنحنى فيليبس المتضمن للتوقعات فإن البطالة تتغير مع التضخم الغير متوقع.
- ✓ لنفترض أن الاقتصاد يعمل عند مستوى العمالة الكاملة، وعليه ترتفع الأجور والأسعار عند المعدل المتوقع من قبل العمال والشركات.
- ✓ إذا كان نمو الاقتصاد تجاوز الناتج الكامن، فإن معدل البطالة ينخفض إلى أدنى من المعدل الطبيعي، والتضخم سوف يميل إلى الارتفاع.
- ✓ معدل التضخم الفعلي سيكون أعلى بكثير من معدل التضخم المتوقع، وبالمثل عندما تكون البطالة أعلى من المعدل الطبيعي سوف يكون التضخم الفعلي أقل مما كان متوقعا.
- ✓ ميلتون فريدمان وإدموند فيليبس، في أواخر ١٩٦٠، قالا أن معدل التضخم يزيد فجأة، ومن المرجح أن بعضاً من هذه الزيادة المفاجئة لم تكن متوقعة تماماً. ومن ثم فإن التضخم الفعلي بعد ذلك سوف يتجاوز معدل التضخم المتوقع.
- ✓ إذا كان العمال لا يتوقعون التضخم، فإنهم يعتقدوا أن الزيادات في الأجور الاسمية (نتيجة لارتفاع معدلات التضخم)هي في الواقع زيادات في الأجور الحقيقية. ونتيجة لارتفاع الأجور الحقيقية المتصورة من قبل العمال، سوف يسعوا إلى بذل المزيد من ساعات العمل،وبالتالي انخفاض معدلات البطالة. وهذا هو السبب أن ارتفاع معدلات التضخم كثيراً ما يرتبط به انخفاض معدلات البطالة.
- ✓ وبالمثل فإن انخفاض معدل التضخم، على الأقل جزء منها لم يكن متوقعا، ونتيجة لذلك فإن الأجور الاسمية ستنخفض أو أن معدل الزيادة فيها سيتباطأ، ومع انخفاض الأجور الحقيقية المتصورة، فإن عدداً أقل من العمال يبحثون عن عمل، ومعدل البطالة سوف يرتفع وعندما يدرك العمال أن التضخم الفعلي هو أقل مما كان متوقعا، فإن معدل البطالة سيعود إلى المعدل الطبيعي.
- ✓ انخفاض معدل التضخم من المرجح أن تترافق مع زيادات مؤقتة في البطالة.
- ✓ في محاولة أولية لتفسير العلاقة بين التضخم والبطالة قام فيليبس في عام ١٩٥٠ بتجميع بيانات عن البطالة في بريطانيا أظهرت وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم. وهذه العلاقة تعرف باسم (منحنى فيليبس المعتاد أو العادي).
- ✓ في ١٩٦٠ وجد بول ساموبلسون وروبرت سولو العلاقة نفسها في بيانات الولايات المتحدة، (يعني وجدوا علاقة عكسية بين البطالة والتضخم حتى في الولايات المتحدة). ولكن أياً من هذه الدراسات لم تأخذ في الاعتبار توقعات التضخم.
- ✓ يمكننا استخدام منحنى فيليبس المتضمن للتوقعات لوصف أنماط من التضخم والبطالة في الثمانينات الميلادية لأمريكا. فارتفاع معدلات التضخم بدءا من عام ١٩٧٧ قاد الرئيس كارتر على تعيين بول فولكر، المعروف بالمكافح للتضخم أو المحارب للتضخم، كرئيس لمجلس الاحتياطي الاتحادي الأمريكي فاستخدام سياسة نقدية متشددة تسببت في رفع الأسعار الفائدة ارتفاعاً حاداً، وكذلك ارتفعت البطالة لتصل إلى أكثر من ١٠ % بحلول عام ١٩٨٣.

وكنتيجة لذلك البطالة الفعلية تجاوزت المعدل الطبيعي، وانخفض معدل التضخم، كما تنبأ بذلك منحنى فيليبس المتضمن للتوقعات. **يمكن في الحقيقة تلخيص ما سبق قوله في هذا الرسم..**

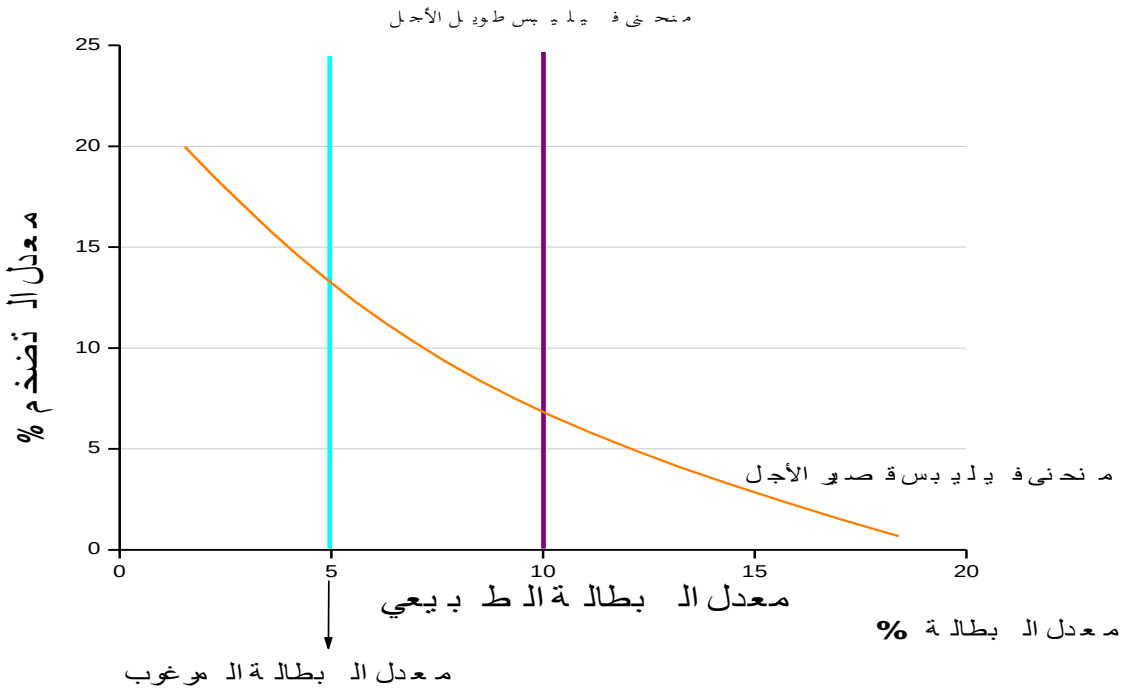

نلاحظ في هذا الرسم موجود على المحور الرأسي معدل التضخم واضعينه كنسبة مئوية وعلى المحور الأفقي معدل البطالة أيضا كنسبة مئوية. ثم رسمنا في الحقيقة افترضنا أن معدل البطالة الطبيعي هو ١٠ % ووضعنا عمود وسميناه منحنى فيليبس طويل الأجل، أما منحنى فيليبس قصير الأجل (باللون البرتقالي)يحكي علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة، وهو رُسِمَ على افتراض أن معدل التضخم المتوقع هو ٧ %. _ نقطة التقاطع منحنى فيليبس قصير الأجل مع منحنى فيليبس طويل الأجل تقاطعهما تقريبا عند نقطة ٧_. عند هذه النقطة يتطابق التضخم المتوقع مع التضخم الفعلي، وبالتالي يكون الوضع هو عند معدل البطالة الطبيعي.

بعد ذلك لو تغيرت التوقعات، لمنحنى فيليبس قصير الأجل من ٧ % لنقل مثلا ٨ % أو ٩ % هذا سيؤدي إلى الانتقال لأعلى زيادة معدل التضخم المتوقع ستؤدي إلى انتقاله لأعلى، أما انخفاض معدل التضخم المتوقع ستؤدي إلى نقله للأسفل.

عندنا عمود آخر عند مقدار ٥ % (معدل بطالة ٥%) معدل البطالة المرغوب فلو افترضنا أن السياسات الاقتصادية تسعى إلى تخفيض معدل البطالة من ١٠ إلى ٥ % هل تستطيع؟

خلاصة القول: أن أي زيادة في الواقع سواءاً في عرض النقود أو سياسة زمنية توسعية حتى وإن أغرت العمال لعمل المزيد بسبب انخداعهم بهذه الزيادة النسبية في الأجور إلى حالة مؤقتة سيدرك العمال لاحقا وسيغيروا توقعاتهم حول معدل التضخم وسيعود الوضع إلى الوضع الطبيعي. بمعنى خلاصة القول في الأجل الطويل ليس هناك في الحقيقة تبادل بيت التضخم والبطالة بل أن معدل البطالة سيكون في الحقيقة عند مستوى البطالة الطبيعي وسيستقر الوضع عند هذا.

عملية عرض النقود

استخدمت المعادن كالذهب والفضة وغيرها من السلع الأخرى.

هناك أيضا ما يسمى بموضوع المقايضة وهي مبادلة سلعة بسلعة.

ولكن مشكلة المقايضة أنك عندما تريد أن تبادل سلعة عليك أن تبحث عن الشخص الذي لديه السلعة التي تريدها أنت ويكون هو أيضا يرغب بالسلعة التي معك، فلا شك أنه فيه صعوبة كبيرة، فالنقود في الحقيقة لا شك أنها سهلت عملية التبادل وبطرق ميسرة، إذا كان عندك سلعة تستطيع أن تبيعها وتحصل على النقود، ثم تشتري السلعة التي تريدها.

النقود، النظام البنكي والبنك المركزي Money، the Banking System and the Federal Reserve

ماذا تعني النقود؟ What is Money? : النقود هي كل شيء يستخدم بانتظام في المعاملات الاقتصادية. أو التبادل.

الناس مستعدون لقبول النقود بوصفها وسيط التبادل بسبب أن قيمتها معترف بها، ونحن على ثقة من أن النقود التي نحصل عليها سوف تكون مقبولة من الآخرين كوسيلة للدفع. بالإضافة إلى العملة، فإننا أيضا نقبل الشيكات لأن الشيكات يمكن استخدامها لعمل المدفوعات.

بالإضافة إلى الاعتراف بقيمتها، هناك خصائص مرغوب توفرها في النقود تشمل:

القابلية للتخزين فالسلع الزراعية لا تصلح أن تستخدم كنقود لأنها صعبة التخزين،

القابلية للانقسام يعني يمكن تجزئتها إلى أجزاء حتى تصلح لأن تكون مقياساً للقيمة.

المعادن النفيسة، والأحجار، وقضبان الذهب، وحتى السجائر لعبت دور النقود. فيما مضى استخدمت كل هذه كنقود.

ما هي وظائف النقود:

١) تستخدم كوسيط للتبادل **Medium if exchange** : بدلا من استخدام النقود، يمكن استخدام المقايضة أو مبادلة السلع بشكل مباشر بسلع أخرى. ولكن بمقارنة النقود مع المقايضة، من المؤكد أن النقود أكثر كفاءة. لماذا؟ لأن المقايضة تتطلب رغبات مزدوجة ومتزامنة لا تحدث إلا من قبيل الصدفة.

٢) النقود تستخدم كوحدة للحساب **Unit of account** النقود توفر راحة كمعيار للحساب عندما تكون الأسعار لجميع السلع مقدرة بالنقود. النقود بوصفها وحدة للحساب، أو وحدة للمعيار الذي يمكن أن يستخدم لمقارنة القيمة النسبية للسلع، مما يسهل إجراء المعاملات الاقتصادية.

٣) النقود تستخدم كمستودع للقيمة **Store of value** : من وقت استلام النقود حتى ذلك الوقت الذي تستخدم فيه النقود، يمكنك استخدام النقود لتخزين القيمة. مع العلم أن النقود لا تقوم بوظيفة مستودع للقيمة بشكل كامل، ولا سيما في الحالات التضخمية التي تسود في الاقتصاد، حيث أن القيمة الحقيقية للمبلغ الاسمي من النقود تتناقص.وإذا كانت هناك معدلات تضخم مرتفعة فلا شك أن وظيفة النقود كمستودع للقيمة لن تكون في الحقيقة صالحة، لأن الأشخاص لن يقوموا بادخار أو حبس نقودهم لديهم في المنازل، لماذا؟ لأن حبسها لفترة وجيزة سوف تفقد القيمة الحقيقية لها، فقد تفقد ١٠ % من قيمتها خلال شهر، إذا هنا النقود لا تصلح أن تكون مخزن للقيمة. فلابد أن يكون هناك استقرار في المستوى العام للأسعار أي ليست هناك معدلات تضخم مرتفعة. أما إذا كانت هناك معدلات تضخم مرتفعة الناس في الحقيقة سيتجنبون الاحتفاظ بالنقود لكي لا تفقد قيمتها.

المصارف (البنوك)كوسطاء ماليين: فالمصرف التجاري يقبل الأموال من المدخرين في شكل ودائع، ويستخدم هذه الأموال لتقديم القروض للشركات.وهذه الودائع طبعا أنواع لدى البنك، بعضها ودائع ادخارية، وبعضها نسميها حسابات جارية.

الودائع الادخارية تعطي أسعار فائدة معينة ولكن البنوك لما تعطي المدخر سعر فائدة معين، سوف تتقاضى من المقترضين أسعار فائدة أعلى بكثير.

الفرق بينهما هو في الأرباح التي تحصل عليها البنوك. فمثلا ربما تعطي ٢ % مقابل الوديعة الادخارية. وعندما تقرض تأخذ سعر فائدة ١٠%. الفرق يساوي ٨% هذا يعتبر عائد صافي للبنوك كأرباح صافية.

وبعض الحسابات الجارية لا تدفع عليها أي فوائد وفي الآونة الأخيرة بدأت تعطي فوائد منخفضة حتى تغري الأشخاص بفتح حسابات لديها.

وعندما تعطي الحسابات الجارية فوائد لا تكون هناك أي تكلفة على البنوك لأنها في الحقيقة لا تعطي أي شيء للمودع بالتالي هي تستطيع أن تستخدمها وتوظفها ويكون كل الأرباح لها صافية.)

الميزانية العمومية المبسطة للمصرف التجاري لها جانبان:

الخصوم **Liabilities**: هي مصادر الأموال التي يحصل عليها البنك، والبنك هو المسئول عن إعادة الأموال إلى المودعين.

الأصول **Assets**: هي استخدام الأموال التي بحوزة البنك. الأصول تولد دخل للبنك. فالقروض هي أصول للمصرف لأن المقترض يجب أن يدفع فائدة لمصلحة البنك.

الميزانية العمومية للبنك التجاري: تشمل..

القيمة الصافية **Net Worth**: تشير إلى الأموال الأولية والتي يساهم بها الملاّك الأصليون. القيمة الصافية دخلت ضمن جانب

الخصوم لأنها هي أيضا من مصادر الأموال.

الاحتياطي Reserves: هي الأصول التي لا تقرض.والاحتياطي نوعين:

١) احتياطي إلزامي: يلزم البنك المركزي أو مؤسسة النقد في المملكة أن يحتفظ بها البنك التجاري لأجل مواجهة الصعوبات المتوقعة في المملكة العربية السعودية الآن نسبة احتياط القانوني هو ٧%.

٢) واحتياطي إضافي: يضع البنك احتياطي أكثر من الذي فرضته مؤسسة النقد وهذا الاحتياطي يضعه البنك حسب ما يريد وحسب الأوضاع الاقتصادية محيط به. فيزيد عندما يكون هناك درجة عالية من التشاؤم لدى البنوك. كما حصل في الأزمة الاقتصادية العالمية نجد أن درجة التشاؤم لدى البنوك كبيرة وبالتالي هي تحجب عن الإقراض وتضع شروط وقيود كبيرة لأجل الإقراض، وبالتالي هي تحتفظ باحتياطي إضافي كبير، ولهذا عندما لاحظت مؤسسة النقد احتفاظ البنوك التجارية لدينا بالمملكة باحتياطي بإضافي كبير خفضت ما تمنحه مؤسسة النقد من عائد على الودائع التي تودعها البنوك التجارية لدى مؤسسة النقد، اللي يسمى نيبوبو العكسي فخفضته إلى ٠.٢٥% لأجل أن تجعل هذه الأموال تبحث عن منافذ واستثمارات يعود نفعها إلى الاقتصاد.

المحاضرة ٢٩

ميزانية البنك..

الخصوم		الأصول	
2000$	الودائع	$200	الاحتياطي
200	القيمة الصافية	2000	القروض
2200$	المجموع	2200$	المجموع
Assets – liabilities		Net Worth=	

- ✓ القيمة الصافية دخلت ضمن جانب الخصوم لأنها هي أيضا من الأموال.
- ✓ الاحتياطي **Reserves** هي الأصول التي لا تقرض.
- ✓ فيطلب القانون من المصارف الاحتفاظ بجزء من ودائعهم كاحتياطي إلزامي لا يحق لهم إقراضه، ويسمى بالاحتياطيات الإلزامية. البنك قد يختار وضع مزيداً من الاحتياطيات أكثر مما هو مطلوب وهذه تسمى الاحتياطيات الفائضة (الزائدة).

نجد في الحقيقة هنا قلنا الخصوم والأصول لدينا هنا مثال مثلا الودائع لو كان عندنا وديعة بمقدار ٢٠٠٠ ريال أو إجمالي الودائع هو ٢٠٠٠ القيمة الصافية ٢٠٠ اللي هو **Net worth** اللي قلنا المؤسسين في الواقع **net worth** قلنا القيمة الصافية للبنك تشير إلى الأموال الأولية التي يساهم بها الملاك الأصليون يعني مقدار ما يساهم به الملاك الأصليون هو ٢٠٠ هذا أسميها خصوم.

الأصول تشمل قروض البنوك (ما تقرضه الآخرين)من احتياطي سواء كان احتياطا إلزاميا أو احتياطاً اختياريا مثل ما تلاحظ مجموع الخصوم هو ٢٢٠٠ ومجموع الأصول هو ٢٢٠٠.

عملية خلق النقود Money Creation

الودائع الجارية والعملات تدرج ضمن عرض النقود. عندما يقوم العميل بإيداع **1000** دولار كودائع نقدية لفتح حساب جاري، العملة لدى الجمهور خارج البنوك انخفضت بينما الودائع الجارية لدى البنوك زادت. أي أن كتلة عرض النقود دون تغيير، ولكن زادت احتياطيات البنك.

افترض أن البنك لا يملك أي احتياطيات فائضة وأن نسبة الاحتياطي الإلزامي يعادل **10%** من الودائع الجارية. إيداع مبلغ ١٠٠٠ يغير في الميزانية العمومية للبنك على النحو التالي:

بنك أ

الخصوم	الأصول
1.000$ الودائع	100 $ الاحتياطات 900 القروض

بنك أ قام شخص بإيداع 1000 هذا نسميه ودائع في جانب الخصوم. أما جانب الأصول هذه 1000 سيبقي البنك 100 احتياطي نظامي لو ضربنا 10 % في 1000 يساوي 100 وسيبقى 900 إذا هنا البنك أ أقرض 900 دولار

افترض أن بنك (أ)يقدم قرضا بمبلغ 900 والتي تستخدم لفتح حساب في بنك (ب)، برصيد 900 دولار.التغيرات في الميزانية العمومية لبنك (ب)على نحو التالي:

بنك (ب)	
الخصوم	الأصول
900 $ الودائع	90 $ الاحتياطات 810 القروض
بنك (ج)	
الخصوم	الأصول
810 $ الودائع	81 $ الاحتياطات 729 القروض

هنا الآن البنك (ب)الخصوم لديه 900 ودائع، 900 الآن كيف ينظر لها كأصول يقسمها في الواقع بين احتياطيات إلزامية بمقدار 10% إذا ضربنا في 900 يساوي 90 والمتبقي من 810 يقوم بإقراضها.

إذا البنك الأول أقرض 900 البنك الثاني (ب)أقرض 810.

عندما يقدم البنك (ب)قرضا لشخص مبلغ 810 دولار والذي يقوم بإيداعه لبنك (ج)العملية تستمر بهذه الطريقة.

مضاعف خلق الودائع

لاحظ في البنك الأول قام بإقراض 900والبنك الثاني قام بإقراض 810 والبنك الثالث 729 وهكذا..إذا ما هو مضاعف خلق الودائع؟

الوديعة النقدية الأصلية 1000 خلقت أرصدة حسابات جاري تساوي:

1000+ 900 + 810 + 729 + 656.10...= 10.000

الصيغة العامة لخلق الودائع هي:

$$\text{الزيادة في أرصدة الحسابات الجارية} = \text{الوديعة الأصلية} \times \frac{1}{\text{نسبة الاحتياطي القانوني}}$$

نسبة احتياطي القانوني قلنا هي 10% لو قسمنا 1على 10% يساوي 10 طيب الوديعة الأصلية كم؟ 1000اضرب 10في 1000 يعطيك 10.000 في مقدار الزيادة في أرصدة الحسابات الجارية.

الزيادة في عرض النقود M1 والناتجة عن الزيادة في الودائع بمقدار 1000ريال يساوي:

10.000 – 1.000= 9.000 ريال

أي أن عرض النقود زاد بمقدار **9.000** ريال ولم يقل زاد بمقدار **10.000** ريال لأن الأصل الـ **1000** ريال هي موجودة أصلا، جزء من عرض النقود، لكن لو تحولت في الحقيقة من عملة لدى شخص معين حولها إلى وديعة لدى البنك، فالودائع والعملات هي ما يكون عرض النقود. ف **1000** الأصلي والأساسي هي جزء من عرض النقود وبالتالي لا نعتبرها زيادة وإنما الزيادة هي ما نتج عن هذه **1000** من خلال عملية الإيداع والإقراض بواسطة البنوك، مجموع هذه التي خلقتها **1000** خلقت لنا **9000** هذه تعتبر زيادة عرض النقود.

$$\text{مضاعف خلق النقود} = \frac{1}{\text{نسبة الاحتياطي الاتزامي}}$$

مضاعف النقود يبين مجموع الزيادة في ودائع الحساب الجاري مقابل أي وديعة نقدية جديدة. الوديعة النقدية المبدئية تحفز على تحقيق ودائع وقروض إضافية بواسطة البنوك، مما يؤدي إلى توسع مضاعف في الودائع.

مضاعف النقود للولايات المتحدة – وهذه دراسة تطبيقية – ما بين 2 و3. وقيمته أصغر بكثير من مثالنا السابق، لماذا؟ بسبب أن الناس في الواقع يحتفظون بجزء من قروضهم كنقود سائلة. بمعنى أن الشخص عندما اقترض ٩٠٠ (من المثال الأول) من البنك هو في الغالب لن يقوم بإيداعها كلها، سيأخذ جزء منها، وبالتالي ليست هذه النقود متوفرة بالنظام المصرفي للإقراض، قد يكون أودع فقط ٥٠٠. وسبب آخر هو أن البنوك تحتفظ باحتياطيات إضافية بالإضافة إلى الاحتياطيات الإلزامية.

مضاعف النقود يعمل أيضا في الاتجاه المعاكس. بافتراض نسبة الاحتياطي القانوني هي **10%**، فإذا تم سحب مبلغ **1000** فإن الاحتياطي ينخفض بمقدار **100** دولار.وهو الاحتياطي الإلزامي، وبالتالي يؤدي إلى انخفاض ما يمكن للبنك إقراضه بمقدار **900** دولار. وعندما يقوم فرد بكتابة شيك لآخر، وقام الشخص الأخر بإيداعه في البنك، فإن عرض النقود لن يتغير. وبدلاً من ذلك فإن التوسع في احتياطي البنك سيعوض النقص في احتياطات البنك الآخر.

لفرق بين القاعدة النقدية وعرض النقود؟

MB=C+R القاعده النقديه

MS=C+D عرض النقود

MB=cD+rD

MB=D(c+r) نأخذ **D** عامل مشترك

MS=cD+D

MS=cD+D ناخذ عامل مشترك **D**

MS=D(c+1)

MS=m MB مضاعف عرض النقود

$$m=\frac{MS}{MB}=\frac{D(1+c)}{D(c+r)}=\frac{1+c}{c+r}$$

وضعنا **Monetary Base** اللي هو **MB** المقصود فيه القاعدة النقدية والقاعدة النقدية تتكون من **C+R**. **C** اللي هو العملات **C urrency** الموجودة لدى الناس. ليس لدى البنوك بل لدى الناس بأيديهم.

R: اللي هو احتياطات **Reserve** سواء كانت احتياطيات إلزامية أو احتياطيات إضافية.

فالقاعدة النقدية تتكون من ماذا؟ من العملات التي بحوزة الناس + الاحتياطيات لدى البنوك

بينما **MS** هو عرض النقود يتكون من **C+D**

C: هي عملات التي بحوزة الناس، خارج خزائن البنوك

D: هي في الحقيقة الودائع **Deposit** (إجمالي الودائع)

فالفرق بين القاعدة النقدية وعرض النقود هو من خلال **D** _الودائع_: هو أن الودائع أكبر بكثير من **R** _الاحتياطي الإلزامي والإضافي. فنظراً لأن **D** أكبر إذا يفترض أن عرض النقود سيكون أكبر من القاعدة النقدية.

نعيد كتابة القاعدة النقدية: **MB= cD+rD**

فجعلنا العملات التي بحوزة الناس كنسبة من إجمالي الودائع، قد تكون مثلا **10%** أو **15%** أو ما إلى ذلك. أيضا بمعنى أن **c** تساوي **C** كبيرة على **D**.

R أيضا نفس شيء هي في الحقيقة نسبة الاحتياطيات الاحتياط الكلي سواء كان احتياطي إلزامي أو احتياطي إضافي، مقسوم على إجمالي الودائع، بمعنى أن **r** الصغيرة تساوي **R** الكبيرة مقسوم على **D**.

نعيد كتابة المعادلة مرة أخرى نأخذ **D** عامل مشترك ونفتح قوس ثم نضع **(c+r)**

ثم ننتقل إلى **MS** (عرض النقود **Money Supply**) يساوي **c** مضروبة بـ**D**. وقلنا **c** الصغيرة تساوي **C** الكبيرة مقسومة على **D** زائد **D** نفسها. ثم نأخذ عامل مشترك **D** سيكون عندنا **c+1** يكون عرض النقود يساوي **D** نفتح قوس **c** الصغيرة **+١**.

عرض النقود= **MS = m MB**

عرض النقود يساوي **m** مضروبة في القاعدة النقدية، **m** وهي:(مضاعف عرض النقود) ويساوي عرض النقود مقسوما على القاعدة النقدية إذا عوضنا عن عرض النقود بما توصلنا إليه وهو أن **Money Supply** (**c+1**) **D** ووضعنا بدل القاعدة النقدية ما توصلنا إلية وهو **D** (**c+r**) نستطيع أن نختصر **D** مع **D** وبتالي يكون عندنا مضاعف عرض النقود وهو $\frac{c+1}{r+c}$ هذا هو عرض النقود إذا مضاعف عرض النقود، بتعبير أخر:

عرض النقود = $\frac{c+1}{r+c}$ مضروباً بالقاعدة النقدية.

ما هي الجهات المؤثرة في عرض النقود؟

١- المودعون من الإفراد والمؤسسات من خلال تحديد نسبة ما يودعونه لدى البنوك وما يحتفظون به خارج خزائن البنوك.

٢- المقترضون من الأفراد والمؤسسات ومدى رغبتهم في الاقتراض من البنوك

٣- البنوك التجارية تؤثر في عرض النقود من خلال:

أ- مدى الاستفادة من التسهيلات الممنوحة من قبل البنك المركزي.

ب- نسبة الاحتياطي الإضافي فالبنك المركزي قد يخفض سعر الخصم الذي يقرض به وهو سعر الفائدة الذي يقرض فيه البنك المركزي البنوك التجارية قد يخفضه، وبالتالي تكون تكلفة الاقتراض بالنسبة للبنوك منخفضة، ولكن هل تقدم البنوك التجارية على أخذ المزيد من القروض من البنك المركزي أم لا؟ إذا عرض النقود يتأثر من مدى الاستفادة من التسهيلات الممنوحة من قبل البنك المركزي).

٤- البنك المركزي يؤثر في عرض النقود من خلال التغيير في القاعدة النقدية عن طريق:

أ- عمليات السوق المفتوحة هي عملية بيع وشراء السندات الحكومية، فإذا قام البنك المركزي بشراء سندات حكومية يعني أنه يأخذ السندات ويضخ مقابلها سيولة جديدة أي أنه سيزيد من عرض النقود، أي سيزيد من القاعدة النقدية. إذا عملية شراء السندات الحكومية يعني زيادة في القاعدة النقدية أي زيادة عرض النقود. أما عملية بيع السندات الحكومية إذا قام بنك المركزي ببيع السندات الحكومية فمعنى ذلك أنه سوف يسحب السيولة، سيقلل من القاعدة النقدية. إذا البنك المركزي يؤثر في القاعدة النقدية من خلال عملية السوق المفتوحة.

ب- سعر الخصم.: يؤثر في القاعدة النقدية من خلال سعر الخصم كما قلنا، ما هو سعر الخصم؟ هو سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل إقراضه للبنوك التجارية، فإذا قرر خفض سعر الخصم فهذا يعني أن تكلفة الإقراض بالنسبة للبنوك التجارية منخفضة فسيقبل على الاقتراض، أما إذا رفع سعر الفائدة فهذا يعني أن تكلفة الاقتراض مرتفعة وبالتالي سوف يقللوا من الاقتراض.

ت- وأخير نجد أن أيضا يؤثر البنك المركزي من خلال التأثير في مضاعف عرض النقود عن طريق التغيير في نسبة الاحتياطي القانوني.

فإذا أراد أن يزيد في نسبة الاحتياط القانوني يعني سوف يجعل البنوك تحتفظ بقدر أكبر من ودائع التي تقرضها وبالتالي عرض النقود سوف يقل. أما إذا قلل نسبة الاحتياطي القانوني فهذا معنى ذلك أنه سيمنح البنوك مزيداً من قوة في إقراض النقود التي لديها وبالتالي عرض النقود سيزيد.

المحاضرة ٣٠

السياسة النقدية تؤثر في عرض النقود.

السياسة النقدية في الأجل القصير Monetary Policy in the Short Run

- في المدى القصير، عندما تكون الأسعار ليس لديها ما يكفي من الوقت للتغيير يمكن للبنك المركزي أن يؤثر في مستوى أسعار الفائدة في الاقتصاد.
- في المدى القصير، أسعار الفائدة تتحد بواسطة العرض والطلب على النقود.
- البنك المركزي يمكن أن يغير مستوى سعر الفائدة من خلال التحكم في المعروض من النقود.
- لتغيير عرض النقود، البنك المركزي يستخدم عمليات السوق المفتوحة عن طريق شراء وبيع السندات الحكومية في السوق المفتوحة.
- عندما يخفض البنك المركزي أسعار الفائدة، الإنفاق الاستثماري يزيد ومن ثم الناتج المحلي الإجمالي يزيد. الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي للتأثير على مستوى الناتج المحلي الإجمالي هي المعرفة باسم السياسة النقدية.
- لكن هناك حدوداً للمدى الذي يمكن للبنك المركزي السيطرة على الاقتصاد في المدى الطويل، التغيرات في عرض النقود تؤثر في الأسعار فقط، وليس على مستوى الإنتاج (هذا في الأجل الطويل).

نموذج سوق النقود Model of the Money Market

نموذج سوق النقود يجمع بين المعروض من النقود، التي يحددها البنك المركزي، مع الطلب على النقود، عرض النقود يؤثر في أربع جهات والبنك المركزي يعتبر المؤثر الأساسي بحكم أنه يؤثر في مضاعف عرض النقود ويؤثر في القائمة النقدية، إذا نموذج سوق النقود يجمع بين عرض النقود والطلب على النقود التي يحددها الجمهور.

الطلب على النقود The Demand for Money

- النقود مجرد جزء من الثروة، يمكنك الاحتفاظ بالأصول مثل الأسهم أو السندات، أو الاحتفاظ بالثروة في شكل نقود. (يعني أما تحتفظ بالثروة على شكل نقود سائلة أو تحتفظ بها في شكل أصول كأسهم وسندات)
- الاحتفاظ بالثروة في شكل عملة أو ودائع جارية والتي يُدفع لها قليلا من الفائدة أو فائدة منعدمة (كما قلنا في عملية الودائع الجارية ليس هناك أي فوائد). يعني أنك تضحي بالدخل الكامن من الفوائد والأرباح التي تدرها الأسهم والسندات. (أي أنك عندما تختار أنك تضع نقودك لديك في شكل عملة سائلة أو تضعها في حساب جاري لدى البنك فأنت تضحي بالأرباح المتوقع الحصول من ورائها أو الحصول منها من خلال السندات والأسهم).
- نحتفظ بالنقود لأنها تسهل إجراء المعاملات.
- الطلب على النقود يقوم على مبدأ تكلفة الفرصة البديلة: وتكلفة الفرصة البديلة لشيء ما هو: ما كنت تضحي به للحصول على هذا الشيء. وتكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود هو: العائد الذي يمكن الحصول عليه من خلال الاحتفاظ بالنقود في شكل أصول أخرى.
- سعر الفائدة السوقي هو: مقياس تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود. (يعني سعر الفائدة هي تعبر في الواقع عن تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود سائلة).
- ميل منحنى الطلب على النقود سالب؟ (فإذا رسمنا منحنى الطلب يحكي علاقة بين الطلب على النقود وسعر الفائدة نجد أن ميله سالب)
- زيادة أسعار الفائدة، تعني زيادة تكلفة الفرصة البديلة وعليه فإن الجمهور يطلب نقودا أقل. وعلى العكس فإن الطلب على النقود يزيد مع انخفاض أسعار الفائدة، أو كنتيجة لانخفاض في تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود.

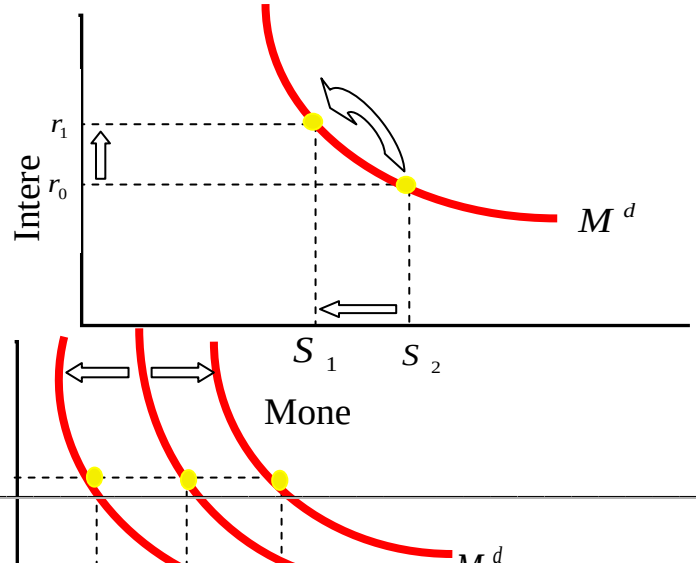

هنا الآن رسمنا منحنى طلب ووجدنا أن هناك على المحور الرأسي سعر الفائدة (**Interest rates**)، وعلى المحور الأفقي النقود (**Money**). إذا هذا المنحنى هو (منحنى الطلب على النقود)وهو يحكي علاقة عكسية بين سعر الفائدة التي مع المحور الرأسي وبين النقود، وقلنا لماذا يحكي علاقة عكسية؟ لأن ارتفاع سعر الفائدة يعني ارتفع تكلفة الاحتفاظ بالنقود (تكون عالية)، وبالتالي الطلب على النقود سيقل لأجل انتهاز الفرصة للحصول على هذا العائد.

ما هي العوامل التي تزيد الطلب على النقود؟

١- زيادة المستوى العام للأسعار.

٢- الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

فينتقل منحنى الطلب إلى اليمين بسبب ماذا؟ بسبب العاملين السابقين

أما انتقاله إلى اليسار كما في الرسم..

ما هي العوامل التي تقلل الطلب على النقود؟

١- انخفاض المستوى العام للأسعار.

٢- انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

الطلب على النقود لغرض السيولة The Liquidity demand for money

يشير إلى رغبة الأفراد في الاحتفاظ بالأصول التي يمكن تحويلها وبسهولة إلى وسيلة للتبادل، مثل العملة أو الحسابات الجارية، حتى يتمكنوا من جعل تنفيذ المعاملات يتم بسرعة فائقة.

يوجد أيضا الطلب على بعض أنواع النقود بواسطة الأفراد والتي توجد في M_2 مثل حساب الادخار، وذلك من أجل تجنب خطر الانخفاض في أسعار الأسهم أو السندات. هذا الطلب على النقود الذي هو أكثر أماناً من الأصول الأخرى يسمى بالطلب على النقود لغرض المضاربة. في الممارسة العملية فإن الطلب على النقود هو (يشمل ثلاثة أغراض أو ثلاثة أهداف):

- مجموع الطلب على النقود لغرض المعاملات
- ولغرض الاحتياط
- ولغرض المضاربة

لغرض إجراء المعاملات والاحتياط هو في الحقيقة نفس المدرسة الكلاسيكية و(كنز)متفقون على هذا. ما أضافه (كنز)هو الطلب على النقود لغرض المضاربة. والمقصود بـ(الطلب على النقود لغرض المضاربة): يعني الاحتفاظ بالنقود لانتهاز الفرصة المناسبة لعملية شراء السندات الحكومية. أن تحتفظ بالنقود لأجل أنك تجد الفرصة إذا كانت مناسبة لتشتري سندات حكومية.فهذا الطلب على النقود لغرض المضاربة أي عملية البيع والشراء في السندات الحكومية.

توازن سوق النقود Money Market Equilibrium(توازن سوق النقود يحدث عندما يلتقي عرض النقود مع الطلب على النقود)

هنا الآن رسمنا منحنى العرض على شكل عمودي ومنحنى الطلب على النقود بالشكل المعتاد سالب الميل.

نفترض أن عرض النقود يتحدد بواسطة البنك المركزي، ولذا فإننا نفترض أنه مستقل عن سعر الفائدة.

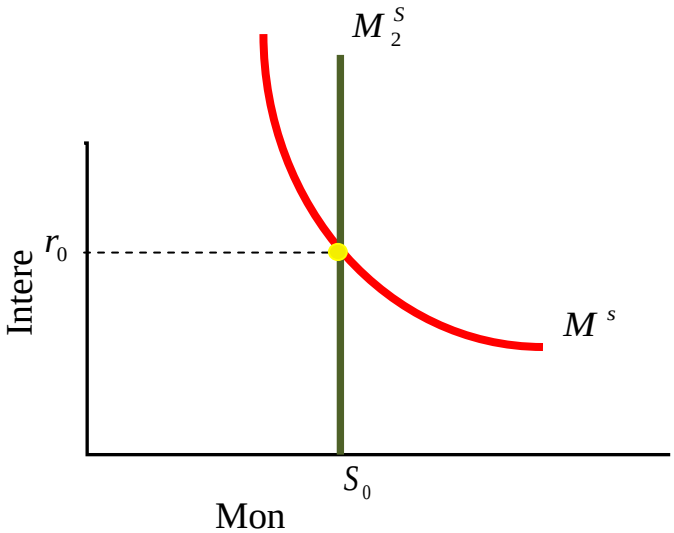

- في نموذج سوق النقود، منحنى عرض النقود هو منحنى العرض الرأسي.
- عند جمع عرض النقود مع الطلب على النقود يتحدد سعر الفائدة التوازني وهو r_0
- عند سعر الفائدة التوازني r_0 الكمية المعروضة من النقود تساوي الكمية المطلوبة.
- عند سعر فائدة أعلى من سعر الفائدة التوازني سيتولد فائض في المعروض من النقود، ومن ثم فإن سعر الفائدة سوف يميل إلى الانخفاض، ويحدث العكس عند سعر فائدة أقل من سعر الفائدة التوازني. (أي عند سعر فائدة أقل سيكون هناك فائض في الطلب وبالتالي سعر الفائدة سيميل إلى الارتفاع).

التغير في سعر الفائدة من خلال عمليات السوق المفتوحة ١١

الزيادة في المعروض من النقود من خلال عمليات السوق المفتوحة بشراء السندات الحكومية يتسبب في نقل عرض النقود إلى اليمين، ويؤدي إلى انخفاض السعر التوازني فإذا كان هناك شراء سندات حكومية بواسطة البنك المركزي هنا سينتقل منحنى العرض إلى اليمين، ونتيجة لذلك إذا انتقل منحنى العرض لليمين، سعر الفائدة سينخفض من **r0** إلى **r1**.

من ناحية أخرى، إذا كان البنك المركزي يبيع سندات في السوق المفتوحة، فإن هذا يؤدي إلى انخفاض المعروض من النقود وزيادة أسعار الفائدة. (وبالتالي

منحنى عرض النقود سينتقل إلى اليسار إلى M_2^S والنتيجة هي أن سعر الفائدة سيرتفع من **r0** إلى **r1**)

أسعار الفائدة وأسعار السندات Interest Rates and Bond Prices (والرابط بينهما)

السند هو: تعهد بدفع مبلغ من النقود في المستقبل.

سعر السند بعد سنة من الآن هو: المبلغ المتعهد بدفعه مقسوما على ١ زائد سعر الفائدة.

على سبيل المثال، سند يتعهد بدفع ١٠٦ دولار بعد سنة، مع معدل فائدة ٦% سنويا سيكلف اليوم:

$$\text{Prices of bond (سعر السند)} = \frac{\$106}{(1+=0.06)^1} = \$100$$

سعر السند يساوي قيمة السند بعد سنة أو ما يتعهد بدفعه بعد سنة مقسوماً على ١ زائد سعر الفائدة٦% يساوي ١٠٠.ولو كان السند هذا سيدفع $١٠٦ بعد سنتين: نضع في مكان الأس بدلاً من ١ نضع ٢ لو كان بعد ٣ سنوات نضع ٣ وهكذا.

وبعبارة أخرى إذا كنت تستطيع استثمار عند عائد بمعدل ٦% سنويا فستكون على استعداد لدفع ١٠٠ دولار اليوم لتحصل على ١٠٦ دولار في العام المقبل.

أسعار السندات تتغير في الاتجاه المعاكس من التغيرات في أسعار الفائدة.

نلاحظ أن سعر الفائدة لو ارتفع من ٦% إلى ١٠% ماذا سيحصل لقيمة السند؟ لاشك أنها سوف تنخفض. إذا علاقة عكسية بين أسعار الفائدة وبين أسعار السندات.

هنا الآن لو نظرنا إلى المثال في الأسفل:

Promised payment interest rate	Promised payment interest rate
$106 6%	$106 4%
$Prisce\ of\ bond = \frac{\$106}{(1+0.06)^1} = \$100$	$\text{Price of bond} = \frac{\$106}{(1+0.04)^1} = \$101.92$

التوضيح: لو نظرنا إلى (**Prices of bond**)١٠٦يعني في السنة قيمته الآن على ١ زائد ٦% الذي هو سعر الفائدة يساوي ١٠٠

لكن لو انخفض سعر الفائدة بدلا من ٦% أصبح ٤%كم قيمته اليوم السند الذي يعطيني ٦% بعد سنة يكون قيمته اليوم ١٠١،٩٢ إذا انخفض سعر الفائدة فزادت قيمة السند.

عندما تنخفض قيمة الفائدة من ٦% إلى ٤%، فيجب عليك دفع مبلغ ١٠١.٩٢ لتحصل على ١٠٦ دولار في العام المقبل.أما إذا ارتفعت أسعار الفائدة إلى ٨ % على سبيل المثال سيكون عليك دفع ٩٨.١٥ دولار فقط.

- عند ارتفاع أسعار الفائدة، فإن المستثمرين يحتاجون إلى نقود أقل من أجل الحصول على نفس المُتَعَهد دفعه في المستقبل وبالتالي فإن سعر السندات ينخفض.

هناك تفسير بديل للعلاقة بين أسعار السندات وأسعار الفائدة بتناول العرض والطلب على السندات.

فعندما يشتري البنك المركزي سندات حكومية من أجل تخفيض أسعار الفائدة، يعني زيادة الطلب على السندات،؟؟؟؟؟؟؟ (فالشراء) عندما يدخل البنك المركزي كمشتري فالطلب على السندات سيزيد وبالتالي إذا زاد الطلب على السندات فإن أسعار السندات تميل إلى الارتفاع.

كذلك عمليات السوق المفتوحة ببيع السندات تؤدي إلى زيادة المعروض من السندات، وبالتالي انخفاض أسعار السندات وارتفاع أسعار الفائدة.

أسعار الفائدة والاستثمار والإنتاج Investment and Output،Interest Rates

العرض والطلب على النقود يحددان سعر الفائدة، وهو ما يتسق مع مستويات معينة من الاستثمار والإنتاج في الاقتصاد. ننظر إلى الرسم..

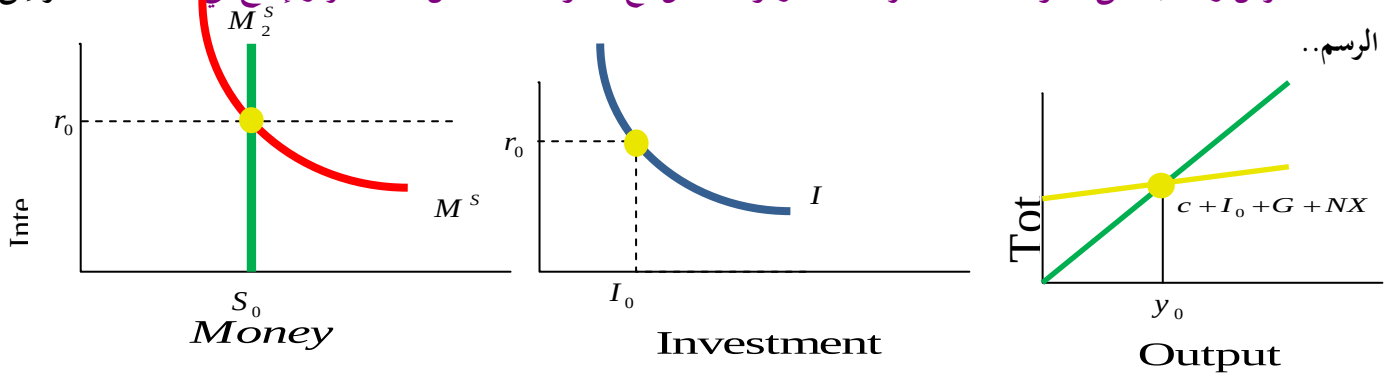

يحدد الانتاج يحدد الاستثمار يحدد سعر الفائده التوازني

التوضيح: الرسم الأول على اليسار هو رسم يحدد سعر الفائدة التوازني حيث التقاء منحنى الطلب على النقود مع منحنى عرض النقود الذي هو العمودي، نقطة تقاطعهما في الحقيقة أنتجت سعر الفائدة التوازني الذي هو r_0،

r_0 في الحقيقة سيكون الطلب على الاستثمار هو عند I_0 بمعنى أن الاستثمارات تعتمد على سعر الفائدة. إذا انخفضت أسعار الفائدة، حجم الاستثمارات سيزيد. وسبق أن قلنا أن سعر الفائدة تُعتبر تكلفة على المقترض. فإذا انخفضت أسعار الفائدة هذا سيغري المستثمرين على المزيد من الاقتراض وقيام الكثير من المشاريع، لأن تكلفة الاقتراض منخفضة. ولهذا رسمنا منحنى الاستثمار كعلاقة عكسية بين سعر الفائدة وكمية الاستثمارات المطلوبة، بمعنى إذا انخفض سعر الفائدة، كمية الاستثمار سوف تزيد، وإذا ارتفع سعر الفائدة كمية الاستثمار سوف تقل.

بعد ذلك نعود إلى الرسم مرة أخرى ننظر أن هناك الرسم الذي سبق وتعرفنا عليه الذي هو خط ٤٥ درجة مع الطلب الكلي، وضعنا النقطة التوازنية عند Y_0 هذا وضعناه عند ماذا؟ عندما افترضنا أن الاستثمار هو I_0 بمعنى أنه لو تغير سعر الفائدة، حجم الاستثمارات سوف تتغير، وبالتالي دالة الطلب الكلي (التي بالون الأصفر) سوف تنتقل إلى أعلى.

لو نظرنا إلى الرسم ماذا يحصل؟ ماذا عدلنا في الرسم؟ ماذا تغير في الرسم؟

الذي تغير في الرسم..تغير سعر الفائدة بسبب زيادة عرض النقود، ثم بعد ذلك هذه الزيادة في عرض النقود أدت إلى انخفاض سعر الفائدة وانخفاض سعر الفائدة أدى إلى انخفاض تكلفة الاقتراض بالنسبة للمستثمرين، فزاد الطلب على الاستثمار بمعنى كمية الاستثمار زادت وبالتالي نجد أن الطلب الكلي انتقل إلى أعلى ونتج عن ذلك زيادة في ماذا؟ زيادة في مستوى الإنتاج التوازني. هنا ربطنا بين سعر الفائدة وبين مستوى الإنتاج التوازني.

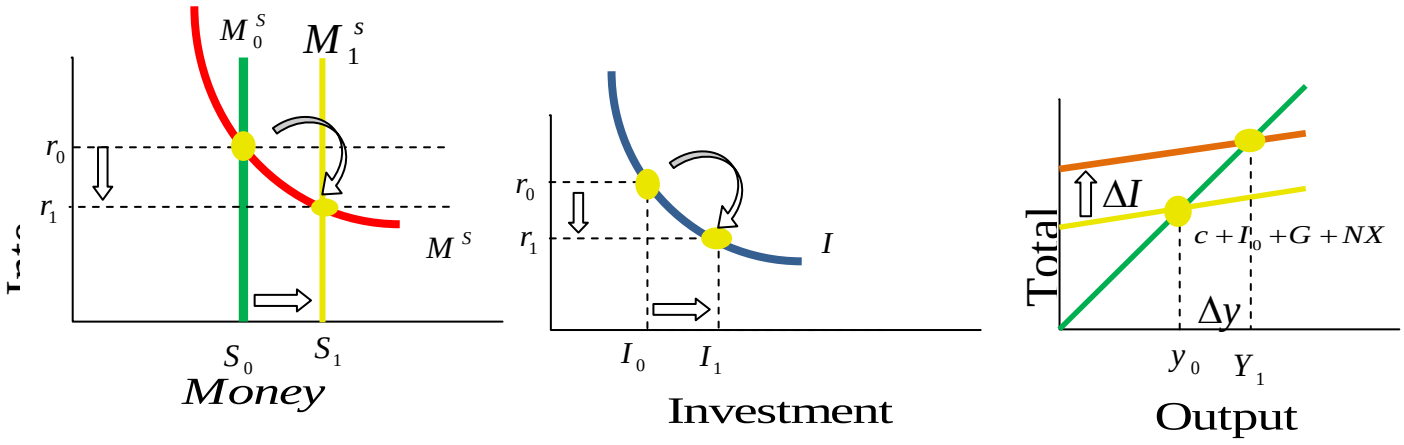

زيادة GDP ⇐ زيادة الاستثمار ⇐ انخفاض أسعار الفائدة ⇐ زيادة عرض النقود ⇐ السوق المفتوحة لشراء السندات

نجد أن في الرسم الأول منحنى العرض انتقل إلى اليمين (منحنى عرض النقود)لماذا انتقل إلى اليمين؟يفترض كما هو مكتوب تحت الرسم بمعنى أن البنك المركزي قام بشراء سندات حكومية فأخذ السندات وبدلاً عن هذه السندات ضخ سيولة في الاقتصاد. طبعاً هذا سيؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة. انخفاض سعر الفائدة سيؤدي إلى أن حجم الاستثمارات (كما هو في الرسم الموجود في الوسط)، يعني الرسم الأول يحدد التوازن في سوق النقود، والرسم الثاني (في الوسط)يحدد ماذا يحدث في الاستثمار، إذا هنا انخفض سعر الفائدة وحجم الاستثمارات زادت ولهذا حجم الاستثمار زاد من I_0 إلى I_1.

هنا الآن نجد أن الطلب الكلي انتقل إلى أعلى، لاحظ في الرسم الأخير جهة اليمين، دالة الطلب الكلي انتقلت إلى أعلى ووضعنا سهم أي انتقل بمقدار ΔI ، يعني مقدار التغير في الاستثمار الذي هو (Investment)، هذا أدى إلى نقطة توازنية جديدة وهي y_1 وهو لاشك أنه مستوى توازني أكبر من y_0، هذا المستوى – مستوى الإنتاج الجديد – بين لنا أن السياسة النقدية يمكن أن تؤدي إلى زيادة الإنتاج (من خلال النظر إلى الرسم)نستطيع أن نثبت أن السياسة النقدية يمكن أن تؤدي إلى زيادة في الإنتاج، وبالتالي انخفاض في مستوى البطالة في الأجل القصير وهذا ما حدث، عرض النقود زاد بواسطة البنك المركزي

زيادة GDP ⇐ زيادة الإنتاج ⇐ زيادة الاستثمار ⇐ انخفاض أسعار الفائدة ⇐ زيادة عرض النقود ⇐ السوق المفتوحة لشراء السندات

فأدى إلى انخفاض سعر الفائدة، ثم تبعه زيادة في حجم الاستثمارات، الطلب الكلي زاد وبالتالي مستوى الإنتاج الكلي زاد، فإذا زاد مستوى الإنتاج الكلي لاشك أن مستوى البطالة سوف ينخفض. وهذا إثبات أن السياسة النقدية يمكن أن تُحدث زيادة في الإنتاج والتي كما قلنا في الأجل القصير، أما في الأجل الطويل فإن الأسعار سوف تزيد.

لوعدنا إلى الرسم مرة أخرى نجد ما هو مكتوب في الأسفل:

السوق المفتوحة لشراء السندات تؤدي إلى زيادة عرض النقود ثم يتبع ذلك انخفاض في أسعار الفائدة، انخفاض أسعار الفائدة يعني زيادة الاستثمار وزيادة الاستثمار يعني زيادة GDP يعني زيادة مستوى الإنتاج GDP.

لو عكسنا بدلاً من السوق المفتوحة لشراء السندات تكون السوق المفتوحة لبيع السندات الحكومية، فعرض النقود سوف يقل، أسعار الفائدة سوف تزيد، حجم الاستثمارات سوف يقل، ومستوى الإنتاج GDP سوف يقل. إذا المرة الأولى اللي في الرسم سياسة نقدية توسعية، وعكسها يعتبر سياسة نقدية انكماشية.

بمعنى أن انخفاض عرض النقود سيؤدي إلى رفع سعر الفائدة، وبالتالي يحجم أو يقلل من الاستثمارات وعليه فإن الإنتاج سوف يقل، فهذه هي السياسة النقدية الانكماشية.

تم بحمد الله

محبكم خيا/////////////////////////////ل